هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

الشمول المالي في فلسطين
Financial Inclusion in Palestine

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

خارطة طريق - النوع الاجتماعي لتعزيز الشمول المالي

2023

خارطة طريق - النوع الاجتماعي لتعزيز الشمول المالي

الباحثون الرئيسيون:
د. كريستوفر هاركر
حبيب حن
أنمار رفيدي

عد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هذه الدراسة لصالح اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين ممثلة بسلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وهي إحدى دراسات مشروع "المسح الميداني للشمول المالي والدراسات المتعلقة به" والذي نفذه المعهد، استنادا إلى مسوح ميدانية للشمول المالي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. علما بأن حقوق الملكية الفكرية والنشر للدراسات تعود للجنة الوطنية للشمول المالي.

تقديم

تعمل سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال بشكل مستمر من أجل تعزيز الشمول المالي في فلسطين، وذلك ضمن استراتيجيات وأهداف واضحة وبمشاركة واسعة من الجهات ذات العلاقة. ترجمت هذه الجهود خلال السنوات الأخيرة على شكل مشروع وطني طموح استند إلى دراسة مسحية شاملة (دراسة الشمول المالي للعام 2016) وتمخّض عنها الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018-2025. وعليه، تم خلال العام 2022 تنفيذ إعادة تقييم شامل للشمول المالي بهدف قياس المستجدات والتقدم الحاصل في تطبيق أهداف الاستراتيجية الوطنية والوقوف عند الأسباب والمعوقات والفجوات التي تحول دون الوصول إلى مستويات أعلى من الشمول المالي، ومن المؤمل أن يساهم التقييم في مساندة مساعي كل من الهيئة وسلطة النقد في تطوير خطة عمل الاستراتيجية وتحديثها.

توفر هذه الدراسة تشخيصاً شاملاً لحالة وتطور الشمول المالي في فلسطين من جانبي الطلب والعرض والنظام البيئي، وبما يشمل تحليل شامل ومعمق للفئات المهمشة التي تعاني من تدن في نسب الشمول المالي. كما تستعرض الدراسة قدرة واستعداد القطاع المالي الرسمي لتقديم الخدمات للفئات المستبعدة مالياً، وتقدم توصيات وتدخلات عاجلة وضرورية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ضمن إطار زمني محدد. كما تغطي الدراسة القطاع المالي الفلسطيني بشقيه المصرفي وغير المصرفي، إلى جانب عرض بعض مؤشرات انتشار القطاع المالي غير الرسمي. بالإضافة الى الدراسة التشخيصية، تم اعداد تقريرين فنيين منفصلين، تناول التقرير الأول تحليل للشمول المالي الرقمي في فلسطين، والذي هدف إلى فهم مدى استعداد المواطنين الأفراد الفلسطينيين لتبني الخدمات المالية الرقمية كوسيلة لتعزيز الشمول المالي، وتقييم مدى استعداد المؤسسات المالية، من ناحية العرض، لتقديم الخدمات المالية الرقمية التي يمكن أن تسهل الوصول إلى شرائح الأفراد التي تعاني من نقص الخدمات المالية. في حين تناول التقرير الثاني واقع الشمول المالي من منظور النوع الاجتماعي في فلسطين، والذي قدم تحليلاً كاملاً ومفصّلاً للشمول المالي القائم على أساس النوع الاجتماعي، وركز على الكيفيّة التي يتشكّل الشّمول المالي بها بفعل عوائق بنيويّة، وثقافية، واجتماعية كثيرة، واقترح مجموعة من التدخلات السياساتية من أجل تسريع وتيرة التحوّل في القطاع المالي القائم على أساس النوع الاجتماعي.

يسرنا في هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية أن نتوجه بالشكر إلى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووحدة إدارة مشروع تقييم الشمول المالي على جهودهم في اعداد هذه الدراسة الغنية والشاملة، وإلى جميع الجهات ذات العلاقة من القطاع الخاص والحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية الشريكة الداعمة لمشروع بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، تحديداً مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI.

د. فراس ملحم

محافظ سلطة النقد

د. نبيل قسيس

رئيس مجلس الإدارة، هيئة سوق رأس المال

المحتويات

1- مقدّمة **1**

2- وضع تصوّر للشّمول المالي **5**

2-1 الشّمول المالي القائم على النوع الاجتماعي 6

2-2 الجهود العالميّة والإقليميّة الرامية إلى تحقيق الشّمول المالي القائم على النوع الاجتماعي 9

2-3 العوامل المحرّكة للفجوة القائمة بين الجنسيْن في الشّمول المالي 10

2-4 تأثير جائحة كوفيد-19 على الشّمول المالي القائم على النوع الاجتماعي 12

3- موجز عن النوع الاجتماعي في فلسطين **13**

3-1 السياق الاجتماعي 13

3-2 التعليم 14

3-3 العمل 14

3-4 المشاركة العامة 16

4- الأنظمة: عناصر التدّخلات المتمحورة حول النوع الاجتماعي **19**

4-1 إنفاذ القوانين 21

5- الوصول إلى المنتجات والخدمات الماليّة **23**

6- استخدام المنتجات والخدمات الماليّة **39**

7- المعرفة والسلوك ووجهات النظر الماليّة **67**

8- الأعراف الاجتماعيّة **85**

9- خارطة طريق نحو نظام مالي شامل للنوع الاجتماعي **87**

9-1 مجال التركيز 1: الأساليب والتدخّلات اللازمة لتمكين النساء اقتصاديا 87

9-2 مجال التركيز 2: الإصلاحات اللازمة للأطر القانونيّة والتنظيميّة 92

9-3 مجال التركيز 3: المنتجات والخدمات المالية للنساء 93

المراجع **99**

قائمة الجداول

الجدول 1.5: الدّخل الشخصي مصّنفا وفقا النوع الاجتماعي والمنطقة، 2022 22

الجدول 2.5: النّسب المئوية لمستخدمي هذه الآليّات التي تُعنَى بالتأقلّم في الشهور 24 الأخيرة مصنَّفة وفقا للنوع الاجتماعي ومرتّبة ترتيبا تنازليا، 2022 23

الجدول 3.5: توزيع النسبة المئوية للمستجيبين البالغين استنادا إلى مَن يتحكّم بدخلهم وفقا للنوع الاجتماعي والمنطقة، 2022 25

الجدول 4.5: امتلاك الأصول مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي، 2022 26

الجدول 5.5: توزيع النسب المئوية للبالغين بحسب الوضع الوظيفي وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 27

الجدول 6.5: النّفاذ إلى خدمة شبكة الهاتف المحمول من الجيل الثالث/ الإنترنت على جهاز الهاتف المحمول، ونوع جهاز الهاتف المحمول، واستخدام خدمات العمليات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة، 2022 29

الجدول 7.5: سهولة الوصول إلى التسهيلات المصرفية مصّنفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي 30

الجدول 8.5: سهولة الوصول إلى التسهيلات غير المصرفيّة مصنّفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي 33

الجدول 9.5: النسبة المئوية للمؤسسات المالية التي أفادت بأنّ لديها خدمات ومنتجات تستهدف الفئات المهمَّشة 34

الجدول 10.5: تقييم المؤسسات المالية للعوامل التي تحدّ قدرة القطاع المالي على توسيع نطاق الخدمات المالية ليشمل المقصيين في الغالب، 2022 35

الجدول 11.5: النسبة المئوية للمؤسّسات التي تستخدم كل تدبير لتمكين الشّمول المالي مرتّبة ترتيبا تنازليّا، 2022 36

الجدول 1.6 أ: المنتجات والخدمات المالية الممتلكة على نطاق واسع (أكثر من 10% منها) في فلسطين، والنسبة المئوية لامتلاك/استخدام المنتَج/الخدمة المالية مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي، 2022 38

الجدول 1.6 ب: المنتجات والخدمات المالية الممتلكة على نطاق ضيق (أقل من 3%) في فلسطين، والنسبة المئوية لامتلاك/استخدام المنتَج/الخدمة المالية مصنّفة وفقا للنوع الاجتماعي، 2022 39

الجدول 2.6: امتلاك الحساب المصرفي الجاري مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي ومستوى التعليم، 2022 42

الجدول 3.6: توزيع النسب المئوية لوتيرة استخدام الحساب المصرفي الجاري في صفوف مالكي هذا النوع من الحسابات من الفلسطينيين البالغين وفقا للنوع الاجتماعي، 2022 43

الجدول 4.6: امتلاك المنتجات والخدمات المصرفية للحسابات غير الجارية مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي، 2022 44

الجدول 5.6: النسبة المئوية للبالغين الذين تشملهم أنواع مختلفة من بوالص التأمين مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي، 2022 46

الجدول 6.6: النسبة المئوية للبالغين الذين تشملهم تغطية تأمين صحي مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي ونوع التأمين الصحي، 2022 47
الجدول 7.6: النسبة المئوية للسكان البالغين وفقا للسّمات التي يولون الاعتبار لها في اختيار منتَج أو خدمة مالي(ة) مصّنفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 50
الجدول 8.6: النسبة المئوية للبالغين استنادا إلى أسباب اختيارهم عدم امتلاك حساب مصرفي مصنّفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 53
الجدول 9.6: النسبة المئوية للبالغين مصّنفة بحسب طرق التوفير التي يختارونها من ناحية النوع الاجتماعي والمنطقة، 2022 55
الجدول 10:6: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا المال مصنّفة وفقا لمصادر الاقتراض، والمنطقة، والنوع الاجتماعي، 2022 57
الجدول 11.6: توزيع النّسب المئوية للبالغين الذين اقترضوا المال لسداد نفقات العائلة وفقا لمصادر الاقتراض، والمنطقة، والنوع الاجتماعي، 2022 58
الجدول 12.6: النسبة المئوية للبالغين المصّنفين بحسب الأسباب المختارة لعدم الاقتراض من المصارف مصّنفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 59
الجدول 13:6: عدد الحسابات المصرفية ونسبتها المئوية مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي، أيلول 2022 60
الجدول 14:6: عدد المقترضين من مؤسسات التمويل المتناهي الصّغر والقيمة الإجمالية للأموال المقترضَة مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي، 2016 و2021 60
الجدول 15.6: عدد المحفظات الرقميّة وقيمتها مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي، الفترة الممتدة من الرّبع 3 من 2020 لغاية الرّبع الثاني من 2022 61
الجدول 16.6: عدد بوالص التأمين مصّنفا وفقا لنوع حامل البوليصة والنوع الاجتماعي، الفترة الممتدة من نهاية 2020 ولغاية 2021 62
الجدول 17.6: عدد الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين مصّنفا وفقا للوضع والنوع الاجتماعي، 2019-2021 63
الجدول 18.6: عدد المساهمين مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي، والمنطقة، والمحافظة، الرّبع الثالث 2022 63
الجدول 19.6: النسبة المئوية للبالغين الفلسطينيين الذين زادوا استخدامهم للمنتجات والخدمات المصرفية إبّان جائحة كوفيد-19، 2022 65
الجدول 1.7: النسبة المئوية للمستجيبين الذين يعتمدون على أهم ثلاثة مصادر مختارة للمعلومات للحصول على معلومات بشأن المنتجات المالية التي يمتلكونها/ يستخدمونها، 2016 و2022 68
الجدول 2.7: الوعي بالحقوق مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي والمنطقة 71
الجدول 3.7: تقييم المعرفة المالية وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 72
الجدول 4.7: تقييم المعرفة المالية وفقا للوضع الوظيفي، 2022 72

الجدول 5.7: تقييم المعرفة المالية وفقا لمن يتحكّم بدخل المستجيبين، 2022 73
الجدول 6.7: توزيع النسب المئوية للسكان البالغين استنادا إلى معتقدهم فيما يتعلّق بتقديم مقدّمي الخدمات المالية للتثقيف أو المعلومات المالية اللازمة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 73
الجدول 7.7: النسبة المئوية للبالغين الذين يراقبون قائمة منتقاة من المؤشرات المالية والاقتصادية مصّنفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 76
الجدول 8.7: تقييم المستجيبين لسمات تكلفة الحسابات المصرفية مصّنفا وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 77
الجدول 9.7: تقييم المستجيبين لسمات تقديم خدمة الحسابات المصرفية مصّنفا وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 78
الجدول 10.7: تقييم المستجيبين لسمات تقديم خدمة الحسابات المصرفية مصّنفا وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 79
الجدول 11.7: النسبة المئوية لأولئك الذين يثقون في المؤسسات المصرفية مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي والمنطقة 80
الجدول 12.7: مستوى ثقة المستجيبين في مقدّمي الخدمات والمنتجات المالية غير التجاريين مصّنفا وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 81
الجدول 13.7: مستوى ثقة المستجيبين في منظّمي القطاع المالي مصّنفا وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022 83

قائمة الأشكال البيانية

الشكل 1.5: النسبة المئوية للمستجيبين الذين تمكّنوا من التوفير في الشهور الـ 24 الماضية مصنّفين وفقا للنوع الاجتماعي والمنطقة، 2022 24

الشّكل 1.6: امتلاك الحسابات المصرفية الجارية مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي والوضع الوظيفي 40

الشكل 2.6: النسبة المئوية للبالغين الفلسطينيين الذين يمتلكون حسابات مصرفية جارية مصنّفة وفقا للمنطقة الفرعية والنوع الاجتماعي، 2022 41

الشكل 3.6: النسبة المئوية للبالغين الذين تشملهم بوليصة تأمين تقليدية وبوليصة تأمين تكافل مصّنفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي 45

الجدول 4.6: النسب المئوية للبالغين الذين يقترضون من العائلة والأصدقاء مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي والمنطقة الفرعية، 2022 48

الشكل 1.7: النسب المئوية للإناث القادرات على أن يحسبن إيرادات الفوائد على الودائع بصورة صحيحة مصّنفة وفقا للمناطق الفرعية 69

قائمة الاختصارات

التحالف من أجل الشّمول المالي	AFI
خطّة عمل دينارو	DAP
الشّمول المالي	FI
التمويل الشامل للجنسيْن	GIF
السّلطة الفلسطينيّة	PA
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	PCBS
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية	PCMA
سلطة النّقد الفلسطينية	PMA

1- مقدّمة

أظهرتْ الأبحاث حول الشّمول المالي على مستوى العالم بأنّ النساء أقل استخداما للخدمات المصرفية مقارنة بالرجال، فهن أكثر عرضة للاستثناء من المؤسسات والأنظمة الماليّة. لا تشكّل فلسطين استثناء في هذا الصّدد، فعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال لزيادة الشّمول المالي للنّساء الفلسطينيّات، لا تزال ثمّة عوائق كثيرة تعترض تحقيق ذلك على جانبيّ الطلب والعرض وتحدّ من قدرتهنّ على الاستفادة من الخدمات المالية.

ترتبط بعض العوائق التي تعيق تحقيق الشّمول الماليّ للنّساء ارتباطا مباشرا بالسّياق الاجتماعي–الاقتصادي والسّياسي الصعب الذي يعمل فيه القطاع المالي الفلسطيني. يمثّل انعدام الاستقرار السّياسي والاقتصادي، الذي يشكّل سمة ملازمة لبيئة الأعمال في فلسطين، عقبة أمام الطّلب على الخدمات والمنتجات المالية (Shihadeh, 2022: 113). كما وتثني الأعراف الثقافية والاجتماعية –ولا سيّما الأعراف القائمة على النوع الاجتماعي كتقييد حرية التنقّل– النّساء عن الشّمول المالي (Arnold & Gammage, 2019: 969). هذا ناهيك عن العوائق الكثيرة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، والتي من شأنها أن تقيّد الاقتصاد والقطاع المالي وتعرقل عمل الشّركات التجارية والأفراد. ومع ذلك، ثمّة مجال أمام القطاع المالي لكي يُحدث تغييرا إيجابيّا ومستداما صوب إحراز المزيد من الشمول المالي المنصِف للنساء دون أن يحيد عن الالتزام بمبادئه وأهدافه الأساسية.

قبل عام 2016، استحدثتْ سلطة النقد الفلسطينية سجلا عاما للتصنيف الائتماني لمعالجة مسألة إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما وأنشأت سجلا إلكترونيّا لمواصلة تيسير الإقراض لهذه المشاريع (PMA, 2018). كانت فلسطين من ضمن أوائل الدول العربية التي اعتمدتْ الشّمول المالي وطوّرت إستراتيجيّة شاملة ومتكاملة لمعالجة الإقصاء المالي. في هذا المضمار، تشدّد الإستراتيجيّة الوطنيّة للشّمول المالي في فلسطين 2018–2025 على الحاجة لزيادة الشّمول المالي للأشخاص ذوي الدخل المتدني مع التركيز بصفة خاصّة على النساء والشباب. أيضا، اتُّخذَت خطوات عديدة صوب تعزيز الشّمول المالي للنساء بموجب الإستراتيجيّة الوطنية للشمول المالي. فعلى المستوى التنظيمي، طوّرتْ سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية برامج معدّة خصّيصا لتعزيز الشّمول المالي للنوع الاجتماعي. يُعدّ التحوّل إلى الاقتصاد الرقمي مصمّما لتيسير وصول النساء إلى مصادر التمويل كخدمات الدّفع الإلكتروني، وهو ما من شأنه أن يعزز في نهاية المطاف تطوير المشاريع التي تُعنَى بالنساء، وفي الوقت ذاته ساهم في تخطّي العقبات الماديّة المرتبطة بقيود التنقّل والتكلفة والوقت والجهد (بوابة اقتصاد فلسطين، 2013). في عام 2020، أطلقتْ سلطة

النقد الفلسطينية صندوق "استدامة" لتمويل قطاعات اقتصادية مختلفة، بما في ذلك تخصيص حوالي 10 مليون دولار أمريكي لأكثر من 1000 مشروع لتشجيع النساء وريادیّات الأعمال على البدء في مشاريعهنّ الخاصة أو الحفاظ على المشاريع القائمة (PMA, n.d). كما ونظّمتْ حملة عامة لرفع مستوى الوعي المالي وتثقيف المواطنين حول الخدمات المالية من أجل معالجة الإشكالية الأساسية المتمثّلة بالإقصاء المالي (PMA, n.d). كما وأطلقتْ هيئة رأس سوق المال مؤشرات تُعنَى بالشمول المالي في القطاع غير المصرفي، الذي ينبغي أن يضطلع بدور هام في تقييم الإستراتيجية الوطنية 2018–2025 ونتائجها (PCMA, n.d).

منذ العام 2015، سعتْ العديد من المصارف في فلسطين للمساهمة في تحقيق الشمول المالي للنساء، وصمّمتْ منتجات مخصَّصة لذلك، كتمويل قروض بدون فوائد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، وشجّعتهنّ على فتح حسابات مصرفيّة لأطفالهن، وصمّمتْ برامج وجوائز خاصة بهن. كما وعملتْ بعض المصارف على رفع مستوى الوعي بالخدمات المصرفية في أوساط المجتمع، مع التركيز على المناطق الريفيّة وغير المشمولة بالخدمات المالية. وأطلقتْ المصارف عدّة خدمات وحملات –تحت مظلة الإستراتيجيّة الوطنية للشمول المالي في فلسطين– من أجل تسهيل الوصول إلى خدمات مالية متنوّعة. ففي عام 2022، تعاون بنك فلسطين مع "بال بي" لإطلاق محفظة إلكترونية من شأنها تيسير المعاملات المالية (بنك فلسطين، 2020).

بالرغم من هذه الجهود، إلا أن التقدّم المحرز في سدّ الفجوة بين الجنسيْن ما زال يسير ببطء شديد على المستوى المحلي، كما أن الفجوة آخذة بالاتساع في بعض الحالات. من المفارقات أنّ هذا الأمر قد يعود إلى نجاح برامج الشمول المالي، التي تتسبّب بدورها في اتّساع الفجوات القائمة بين الجنسيْن. ففي عام 2016، امتلكت نحو 11.9% من النساء الفلسطينيّات البالغات حسابات مصرفية جارية مقابل 33.7% من الرجال البالغين. أيضا، في الفترة الممتدة ما بين عاميّ 2016 و2022، ازداد امتلاك الإناث للحسابات المصرفية الجارية بـ4 نقاط مئوية، فيما ارتفع النسبة لدى الذكور بواقع 8.8 نقاط مئوية. وبهذا، ازدادت الفجوة بين الجنسين في امتلاك الحسابات المصرفية الجارية –وهي الحسابات التي تمثّل الخدمة الماليّة الأبرز– من 21.8% إلى 26.6% خلال هذه الفترة. يتجلّى الاتجاه العام ذاته أيضا في حسابات التوفير، حيث ازدادت الفجوة بين الجنسين من 4.3% إلى 10.3% بسبب نمو أسرع في امتلاك الرجال لحسابات التوفير مقارنة بالنساء. تُظهر البيانات المتاحة من خلال سلطة النقد الفلسطينية بأن عدد الرجال الذين من المرجّح أن يمتلكوا حسابات مصرفية يبلغ –على الأقل– ضعف عدد نظرائهم من النساء. كما وتُظهر البيانات الصادرة عن هيئة رأس سوق المال بأنّ عدد الرجال الذين من المرجّح أن يمتلكوا بوليصة تأمين خاصة يبلغ ستّة أضعاف نظرائهم من النساء. ولكن، تُظهر الدراسة المسحيّة التي أُجريَت على مستوى الأسر، في إطار هذا التقرير، بأن عددا أكبر من النساء يمتلكن تأمينا صحيّا حكوميّا.

يركّز هذا التقرير على الشّمول المالي للنّساء في فلسطين، وكذلك على مدى تأثر أو ارتباط الشّمول المالي بالعوائق البنيويّة، والثقافية، والاجتماعية المتعددة. تتميّز النّساء الفلسطينيّات عموما بأنهنّ حاصلات على درجات عالية من التعليم، إلا أن ذلك لا ينعكس بالضرورة على شكل إلمام بالثقافة الماليّة. وعلى الرغم من انخفاض مشاركة النّساء في سوق العمل المدفوع الأجر في فلسطين، فإنهن يتحملن في الغالب أعباء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ويمثّلن الأغلبية من أفراد الأسرة العاملين بلا أجر، ولا سيّما في القطاع الزراعي. يتشكّل الشمول المالي للنساء في فلسطين بفعل الأفكار المجتمعية السائدة عن الأدوار الجندرية، وأنماط توزيع الموارد واتّخاذ القرارات القائمة على أساس النوع الاجتماعي. لذا، يحاول هذا التقرير تحليل هذه العوائق، ويقترح مجموعة من التدخلات السياساتية الهادفة إلى معالجة التحدّيات الماثلة في هذا المضمار والاستفادة من النجاحات القائمة. كما ويسعى لفهم الأسباب الكامنة وراء عدم تمكّن النّساء الفلسطينيّات، خاصة المتعلمات العاطلات عن العمل أو خارج سوق العمل، من الاستفادة من الخدمات والمنتجات التي يقدّمها القطاع المالي، وكذلك لفهم ما يمكن القيام به من أجل تسريع وتيرة التحوّل في القطاع المالي القائم على النوع الاجتماعي. نظرا لأنّ امتلاك حساب مصرفيّ يُعدّ المنتَج المالي التجاري الأوسع انتشارا في فلسطين، ونظرا لاستخدامه سابقا لقياس الشّمول المالي عندما تمّ استحداث الإستراتيجية الوطنية (الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، 2018، ص 11)، سوف يستخدم التقرير هذا المؤشر في بعض المواقع، كمؤشر لدرجة الشمول المالي للنساء. وتقدّم الأقسام 5–7 منه تحليلا كاملا ومفصّلا للشمول المالي القائم على أساس النوع الاجتماعي.

يستهلّ التقرير باستعراض للأدبيات المتعلقة بالشّمول المالي من منظور النوع الاجتماعي، بحيث يشير إلى الالتزامات العالميّة، والإقليميّة، والوطنيّة بتحقيق الشمول المالي للنوع الاجتماعي. من ثمّ يتناول التقرير بشكل مفصل العقبات، والتحدّيات، والأسباب التي أدّت إلى استبعاد الفئات المهمّشة ماليا في السياق الفلسطيني – ولا سيّما النساء– وكذلك التداخل أو التقاطع في أنواع التهميش التي من شأنها أن تزيد من صعوبة إحراز الشّمول المالي لدى بعض الفئات. ينقسم هذا التحليل إلى ثلاثة أقسام رئيسية تشمل الوصول، والاستخدام، والمعرفة والاتجاهات. سوف يتم المقارنة مع البلدان الأخرى–عند الحاجة– بالاعتماد على قاعدة بيانات الشمول المالي (Findex data)، لتحديد الإنجازات، والفجوات، والتحدّيات ذات العلاقة. ويختم التقرير بتقديم توصيات سياساتية استنادا إلى تحليل البيانات.

يعتمد التقرير بصورة رئيسيّة على دراستيْن مسحيّتيْن حول العرض والطّلب على المستوى الوطني أُجرِيَتا في الفترة الممتدة من حزيران ولغاية آب 2022. إذ شملت دراسة الطّلب السكان الفلسطينيين البالغين (18 عاما وأعلى)، كما تضمن عينة الدراسة تعميم النتائج على مستوى النوع الاجتماعي وكذلك على المستويْن المناطقي (الضفة الغربية وقطاع غزة) والمحلي (المحافظات). في إطار هذه الدراسة المسحيّة، جرى البحث في المجالات المختلفة للشّمول المالي وتحليلها من منظور النوع الاجتماعي على المستويين المناطقي والمحلي.

أيضا، تمّ إجراء دراسة مسحيّة على مستوى العرض مع ممثّلي ثمانية وأربعين مقدّم للمنتجات والخدمات المالية في فلسطين. فضلا عن ذلك، جرى عقد ثلاث مجموعات بؤرية، حيث ركّزتْ إحداها على نحو خاص على الشّمول المالي القائم على النوع الاجتماعي. كما وجرى إدراج تحليل نتائج المجموعات البؤرية في التقرير على الرغم من محدودية النتائج التي توصلت إليها.

2- وضع تصوّر للشّمول المالي

تتبع فكرة الشّمول المالي من الدراسات المتعلقة بالإقصاء المالي، الذي يُعرَّف بوصفه "الإجراءات التي تحول دون وصول فئات اجتماعية وأفراد معيّنين إلى النظام المالي" (Leyshon and Thrift 1995, 314). طُرِحَ الشّمول المالي في بادئ الأمر باعتباره حلا للإقصاء، ولكن، تمّ مؤخرا توسيع نطاقه. في هذا السياق، أشار البنك الدولي على موقعه الإلكتروني بأنّ "الشّمول المالي يشكّل عامل تمكين رئيسيّ للحدّ من الفقر وتعزيز الازدهار"(World Bank, 2022)، كما "جرى تعريفه كعامل تمكين للهدفيْن 7 و17 من أهداف التنمية المستدامة". يعرّف البنك الدوليّ الشّمول المالي على أنه الحالة التي "يحظى فيها الأفراد والأعمال التجارية بالوصول إلى المنتجات والخدمات الماليّة المفيدة والمتاحة بأسعار معقولة تلبّي احتياجاتهم –المعاملات المالية، المدفوعات، والائتمان، والتأمين– وعلى نحو مسؤول ومستدام" (أوكسفام– مشروع الترويج للريادة المجتمعية في منطقة حوض البحر المتوسط، 2020). كما ويُعرَّف الشّمول المالي في الإستراتيجيّة الوطنيّة للشّمول المالي في فلسطين 2018–2025 بوصفه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية من القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها، وتعزيز معرفتها المالية بما يمكّنها من اتّخاذ القرار المالي المناسب".

يشير الشّمول المالي في جوهره إلى "وصول الفقراء بالتكلفة المعقولة للخدمات الماليّة الرسميّة" (Roy & Patro, 2022: 282). لهذا، يتم السعي لتحقيق الشّمول المالي باعتباره جزءا من المحاولات الرامية للقضاء على الفقر وتعزيز النمو المستدام (Dermiguc-Kunt et al., 2017 cited in Roy & Patro, 2022)، كما وتمّ تحديد الشّمول المالي لأولّ مرّة في سياق إمكانيّة وصول الفقراء إلى الحسابات المصرفيّة (Roy & Patro, 2022).

يتعرّض التفكير بالشّمول المالي باعتباره ببساطة مجرّد الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية للنقد، وذلك لتركيزه على مزوّدي الخدمات والمنتجات، بما يؤدي إلى استبعاد المستهلكين. لذلك، أدمجت و/أو ركّزت التعريفات اللاحقة على مفهوم الاستخدام للمنتجات والخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، يعرّف الباحثون في البنك الدولي الشّمول المالي على أنه "استخدام الخدمات المالية الرسميّة" (Allen, Demirguc-Kunt, Klapper, Peria, 2016: 2). ويسلّم هذا التعريف الموسّع بأنّه "فيما قد يكون للمستهلكين الخيار باستخدام خدمات معيّنة، قد تؤثّر عوامل أخرى على هذا الأمر وتحدّ منه" (Kirwan 2021: 8).

أصبح من المسلّم به على نطاق واسع أنّ الشّمول المالي يشير أيضا إلى جودة الخدمات. إذ لا ينبغي أن يتمتّع الناس بالوصول إلى المنتجات والخدمات الماليّة ويستخدموها فحسب، بل وينبغي أن تكون تلك المنتجات

والخدمات ذات جودة عالية وعلى نحو غير استغلالي. في هذا السياق، ربما يعتبر تعريف (2012:1) Kempson and Collard الأكثر اتساقا، إذ يحاجج الباحثان بأنّ المستهلكين "ينبغي أن يكونوا قادرين على استخدام هذه الخدمات التي تُعنَى بالمعاملات دون المجازفة بفقدان التحكّم بشؤونهم المالية أو تكبّد رسوم مفرطة أو غير متوقّعة." في هذا التقرير تُستخدَم هذه المفاهيم والتعريفات للشمول المالي كهيكل لتحليل البيانات الواردة في السياق الفلسطيني.

عند استعراض أحدث البحوث الأكاديميّة، يقترح Kirwan (2021:109) مفهوم الشّمول المالي الحاسم، معرّفا إياه على أنه: "تدخّل جماعي في عمليات التغيّر المالي". ويضيف هذا المفهوم بُعدا إضافيّا من المشاركة للأفكار عن الشّمول المالي من خلال التّشديد على "أهميّة إشراك الصوت الجماعي للفئات المقصاة في تشكيل الخدمات المطروحة، والعمليّات والمقاييس المالية التي يجري من خلالها قياس مدى التطور ومستوى النجاح". ولكن، لا يزال يتعيّن تطوير هذه الفكرة على نحو كامل من حيث العمليّات التي يمكن من خلالها تحقيق الشّمول المالي، فيما يقتضي طرحها مؤخرا أن يتقصّاها واضعو السياسات والعاملين في مجال صناعة التمويل. قد يساعد العمل الذي أُنجز مؤخرا حول قياس الازدهار الشامل (inclusive prosperity) على الدّفع بهذا البرنامج قُدُما (انظر Moore and Woodcraft 2019; Moore et al., forthcoming)، إلا أن هذا الأمر يقع خارج نطاق هذا التقرير. ولكن، يشكّل مبدأ المشاركة في النظام المالي عاملا رئيسيا بالنسبة لأيّ عملية شمول مالي قائمة على النوع الاجتماعي.

2-1 الشّمول المالي القائم على النوع الاجتماعي

يكتسي الإقصاء المالي غالبا خصائص خاصّة. يعتبر أفراد المجتمع الأفقر، والنساء، والأقليّات الإثنيّة، والأشخاص ذوي الإعاقة، وصغار السنّ، والمسنّون من ضمن الفئات المقصاة من الأنظمة المالية أكثر من غيرها (Shihadeh, 2018). وقد أبرزت قاعدة بيانات الشمول المالي العالميّة (للأعوام 2011، و2014، و2017، و2021) أوجه التفاوت بين الرّجال والنساء فيما يتعلّق بالنوع الاجتماعي من حيث امتلاك الحسابات المصرفية (Demirguc-Kunt et al., 2018). تبنى الدلائل أو النقاشات المؤيّدة لتعزيز الشّمول المالي القائم على النوع الاجتماعي (Sholevar & Harris, 2020)، بأنه يمكن أن تعود ممارسات من هذا القبيل بالنّفع على المجتمع بأكمله من حيث تحقيق النموّ والتمكين الاقتصاديْن (Holloway, Niazi, Rouse, 2017).

من وجهة نظر مؤيّدي الشّمول المالي، فإن الشمول المالي يعزّز أيضا الواقع الاجتماعي- الاقتصادي للأفراد، ولا سيّما للنساء. كما وأشارت الدراسات أنّه بإمكان الأفراد الذين يصلون إلى الخدمات والمنتجات المالية النهوض بمستوى حياتهم بطرق متعدّدة كإدارة دخل أُسَرهم، والتحلّي بقدر أكبر من القدرة على الصّمود إزاء

الصّدمات الاقتصادية، والاستثمار في صحّة أطفالهم وتعليمهم (Prina, 2015; Schaner, 2016; Ruiz, 2013; Janzen and Carter, 2013 cited in Arnold & Gammage, 2019). وبصفة أكثر تحديدا، يمكن تمكين النساء على عدة مستويات إذا ما جرى شملهنّ ماليا، إذ يستطعن أن يتمتعن بمستوى من الاستقلال الذاتي فيما يتعلّق بالقرارات الاقتصادية والاجتماعية كالزواج، والعمل، والنفقات، والتعليم، وأوقات الفراغ (Aker et al. 2016; Field et al. 2016; Holloway, Niazi, and Rouse, 2017; Suri and Jack, 2016; Islam, Ahmed, and Alam, 2014; Ashraf et al., 2016 cited in Arnold & Gammage, 2019).

لا تزال الفئات المهمّشة –وبصورة رئيسية النساء والبالغون الفقراء والأقلّ تعليما– تعاني من نقص في الخدمات المالية، وما زالت معدلات امتلاكها للحسابات المصرفية تقلّ عن نظرائها من الرّجال (قاعدة بيانات الشمول المالي، 2021، ص 2–11). فوفقا للتقرير الأخير لقاعدة بيانات الشمول المالي (2021)، تراجعت الفجوة بين الجنسيْن في امتلاك الحسابات المصرفية من 9 إلى 6 نقاط مئوية بعد أن كانت قد بلغت 9 نقاط مئوية في الاقتصادات النامية لأعوام عديدة، عِلما بأنّ امتلاك الحساب المصرفي يُعرّف بوصفه "امتلاك حساب مصرفيّ فرديّ أو ذي ملكيّة مشتركة لدى مؤسّسات منظّمة كالمصارف، أو الاتحادات الائتمانية (..) أو مقدّمي خدمات مالية متنقّلة". وفي عام 2021، امتلك 74% من الرجال تقريبا في الاقتصادات النامية حسابات مصرفية، مقابل 68% فقط للنساء. ولكن، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (حيث تقع فلسطين) بلغت الفجوات بين الجنسيْن 12 و13 نقطة مئوية على التوالي، وهي أكبر من المعدّل في الاقتصادات النامية بمقدار الضعف ومن المعدّل العالمي بثلاثة أضعاف (قاعدة بيانات الشمول المالي، 2021). في فلسطين، تُعدّ الفجوة بين الجنسيْن في امتلاك الحسابات المصرفيّة أكبر من ذلك، إذ بلغت 28.2 نقطة مئوية في عام 2022. ذلك يُعزَى جزئيًا (سيتم مناقشته لاحقا وبشكل مفصل في هذا التقرير) إلى الفجوات الكبيرة بين الجنسيْن في العمل مدفوع الأجر، حيث بلغت مشاركة النساء في سوق العمل حوالي 18.3% في عام 2022.

يحدّد العنتري وعزّت (Al-Antari and Ezzat, 2020) أربع مدارس فكريّة –على الأقلّ– والتي يمكن بموجبها تحقيق نهج الشّمول المالي القائم على النوع الاجتماعي:

1. **الاستدامة المالية الذاتية:** يدعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصورة أساسية هذا المسار من التفكير، الذي يعتبر أنّ وصول النساء إلى المدّخرات من شأنه أن يدعم الاستثمار الذي يؤثّر تأثيرا مستداما على قدرتهن على تحسين ظروف المعيشة وعلى إطلاق أعمالهنّ التجارية الخاصة وتطويرها. كما يؤيد هذا المنطق تحسين وصول النساء إلى الحلول المالية من الناحية الجغرافية وبالاستعانة بالتكنولوجيا. يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولدعم رياديّات الأعمال،

حيث من شأن مراكمة المدخرات أن يجعل الابتكار ودعم نمو الأعمال التجارية أمرا ممكنا. ولا يولي هذا النهج أيّ اعتبار للعوائق البنيوية التي لا تتيح للنساء الوصول إلى التمويل في المقام الأول. ولذا، لن يجدي توفير الحلول للأفراد وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة نفعا دون التصدّي للسياق الأوسع نطاقا إلى إحراز التغيير المتوقّع.

2. **تخفيف وطأة الفقر:** يفترض هذا الطرح المنطقي أن من شأن الوصول إلى الخدمات والأدوات المالية –من قبيل القروض، وخدمات التوفير، والتأمين– أن يحسّن مستوى المعيشة للفقراء والفئات الأكثر تهميشا ويزوّدهم بفرص أفضل. في هذا السياق، يمكن للنساء وأطفالهن الوصول إلى مستوى أفضل من الخدمات الصحيّة والتعليمية، والحصول على المساعدة الاجتماعية، ومراكمة الموارد لكي يصبحن قادرات على انتشال أنفسهنّ وعائلاتهن من براثن الفقر. تشير بعض الأبحاث إلى أنّ برامج الشمول المالي أدّت دورا إيجابيّا في تقليص معدلات الفقر وانعدام المساواة في توزيع الدخل (Swamy, 2014; Omar & Inaba, 2020). ويمكن أن تنتفع شبكات الحماية الاجتماعية –الرسمية وغير الرسمية– من الشمول المالي، حيث يمكن للنساء والفئات الأكثر ضعفا الوصول إلى الحسابات المصرفية والحلول المالية التي تتيح لهن استلام التحويلات النقدية وتحديد أولويّات إنفاقها عوضا عن استلام المواد الغذائية والمؤن. وتستدعي عمليات من هذا القبيل المتابعة المتأنيّة، إذ وقعت حالات عديدة على الصعيد العالمي تخلّلها إساءة استخدام دفعات من هذا القبيل، الأمر الذي أفضى إلى شمول ماليّ عكسي زاد من وطأة الفقر، على سبيل المثال في جنوب إفريقيا (James, 2017)، والبرازيل (Kolling, 2020).
3. **تمكين النساء:** يزيد وصول النساء إلى الخدمات المالية من الخيارات والفرص المتاحة لهنّ فيما يتعلّق بالحياة، والتعليم، والعمل. ويزيد أيضا من قدرتهن على التحكّم بدخلهن والمشاركة في القرارات التي تؤثّر على حياتهن وأطفالهن. في الوقت ذاته، وعندما تشارك النساء في توليد الدّخل ويحظيْن بوصول أفضل إلى السوق، يصبحن من الأمثلة التي يحتذي بها، وتزيد أيضا من قدرتهن على بناء قوة جماعية مع غيرهنّ من النساء اللواتي يتشاطرن الاهتمامات ذاتها، ما يُفضي إلى تغييرات مجتمعية وتحوّلات في الأعراف الاجتماعية والثقافية.
4. **الوصول إلى الخدمات المالية ذات الجودة:** إنّ هذا الموضوع مستمدّ من المحاولات الرامية لشرح ما إذا كان لوصول النساء إلى الخدمات المالية –خدمات التمويل المتناهي الصغر بشكل رئيسيّ– تأثيرات إيجابية أو سلبية على مواقعهنّ ضمن عائلاتهن. فلا يكفي الافتراض أن إتاحة الخدمات المالية سيؤدي إلى فرص متكافئة في الوصول إليها، إذ أن ثمّة عوائق عديدة تحول دون ذلك. وبالتالي، لا تركز هذه المدرسة على مجرّد إمكانية وصول النساء إلى الخدمات المالية فحسب، بل وتركّز أيضا على ما إذا كانت باستطاعتهن الوصول إلى خدمات عالية الكفاءة والجودة دون أن يواجهن العوائق التي تحدّ من قدرتهن على الانتفاع بها. ويسلّم هذا النّهج بأن المؤسسات المالية ليست مسؤولة تماما عن تحقيق

الشمول أو عدمه، في الوقت الذي يضع فيه على كاهل هذه المؤسسات مسؤولية ضمان تقديم خدمات ذات جودة للنساء. وقد ينطوي تمكين النساء على تقديم الخدمات المالية، وكذلك في الوقت نفسه على ضمان تجاوز النساء للعوائق التي تحول دون مشاركتهنّ في الحياة الاقتصادية.

من الناحية النظرية، يمكن أن يُفضي امتلاك خدمات مالية مقصودة وتحويليّة تُعنَى بالنوع الاجتماعي إلى تحسين وصول النساء والمجتمعات إلى خدمات عالية الجودة، وزيادة تمكينهن، والتقليل من وطأة الفقر الذي يرزحن تحته، وزيادة الفرص المتاحة لهن لكي يعلن أنفسهن اقتصاديا (IMF, 2018). ويتمخّض تحليل الشّمول المالي في فلسطين الذي جاء في هذا التقرير عن وضع توصيات تُعنَى بالسياسات التي من شأنها أن تدعم مجاليّ تمكين النساء وتقديم الخدمات ذات الجودة، وهما المجالان اللذان يمكن للشّمول المالي القائم على النوع الاجتماعي أن يساهم مساهمة إيجابية فيهما.

2-2 الجهود العالميّة والإقليميّة الرامية إلى تحقيق الشّمول المالي القائم على النوع الاجتماعي

تعود الجهود الرامية إلى شمول الفقراء في التمويل الرسمي إلى السياسات التي وُضعَت في حقبة الاستعمار الأوروبي (Bernards, 2022). إذ طوّرت المجتمعات المهمّشة أشكالا من التدبير الاقتصادي منذ تلك الفترة على الأقلّ (Shenaz Hossein, 2016). يمكن أن يعزى ما يُعرَف الآن بالشّمول المالي إلى صناعة الائتمان البالغ الصغر (Mader, 2018)، وللدعم الذي قدّمه صندوق الأمم المتحدة لمؤسسات الائتمان متناهي الصغر في سبيل إتاحة وصول الفئات في المجتمعات المهمَّشة إلى المدّخرات (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بدون تاريخ). ففي عام 2011، تم إطلاق "إعلان مايا" بشأن الشّمول المالي[1] باعتباره مبادرة عالميّة رئيسية لتعزيز الالتزامات بالشّمول المالي على المستويْن الوطني والعالمي (التحالف من أجل الشّمول المالي، 2017). ويفيد التحالف من أجل الشّمول المالي بأنّ جهوده العالميّة أفضت إلى تحقيق الشمّول المالي لما يفوق 638 مليون شخص (التحالف العالمي من أجل الشّمول المالي، بدون تاريخ). وتعهّد أفراد التحالف – بما فيهم سلطة النقد الفلسطينية– بسدّ الفجوة بين الجنسيْن في مجال الشمول المالي من خلال تطبيق خطة عمل "دينارو" التي اعتُمدَت في عام 2016 (التحالف من أجل الشمول المالي، 2022). تعزّز خطة عمل دينارو تطوير السياسات والأنظمة التي من شأنها أن تهيّئ بيئة مؤاتية لتسريع وتيرة الشّمول المالي للنساء وكذلك تطبيقها.[2] وتركّز على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، وعلى استخدامها، وجودتها على قدم المساواة. وتشّدد أيضا على أهميّة قياس التقدّم المحرز في تحقيق الشّمول المالي وتقييمه. وتركّز أيضا على

[1] إعلان مايا بشأن الشمول المالي (باللغة الفرنسية)، 2011 https://www.afi-global.org/sites/default/files/publications/2017-04/Maya%20Declaration_SP.pdf

[2] Denarau Action Plan on Gender Inclusive Finance, 2022 Barq, Aya. "Gender & Geography: Women-Owned SMEs in the Middle East" 26 May 2016 (Accessed on 21/10/2022) Oxfam, 2019.

إقامة الشراكات المتينة مع مقدّمي الخدمات المالية وعلى مدّ جسور التعاون معهم لدفع قيادة القطاع الخاص. وقد حُدِّثَت الخطة في عام 2022 ضمانا لعدم خسارة المكاسب التي تحقّقتْ من تقليص الفجوة بين الجنسين في مجال الشّمول المالي بسبب التأثيرات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 أو أيّ أزمة أخرى قادمة (خطة عمل دينارو، 2022). ويركّز الالتزام المحدَّث على توسيع نطاق وصول النساء إلى الخدمات المالية واستخدامهن لها. ويتوجّب وضع هذه الجهود في سياقها في إطار التركيز الأوسع نطاقا على أهداف التنمية المستدامة 2030، والمبادرات الأخرى ذات العلاقة كالعمل الذي تضطلع به منظّمة العمل الدولية بشأن الشمول المالي للإناث في إطار برنامج العمل اللائق الذي تنفّذه (منظمة العمل الدولية، بدون تاريخ).

إنّ الفجوة بين الجنسيْن هي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتضمّ البرامج المحدّدة التي تُعنَى بالشمول المالي للإناث في المنطقة صندوق المرأة للتمويل الأصغر ومختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسيْن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من ضمن جملة المشاريع التي يعكف على تنفيذها، يعمل صندوق المرأة للتمويل الأصغر في سبيل تقديم الخدمات المالية المستدامة لرياديّات الأعمال ذوات الدخل المتدني في الأردن. وقد أطلق البنك الدولي مختبر الابتكار المعني بالمساواة بين الجنسيْن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتطوير وتنفيذ السياسات التي تحاول جسر الفجوة بين الجنسيْن وتمكين النساء (البنك الدولي، بدون تاريخ).

2-3 العوامل المحرّكة للفجوة القائمة بين الجنسيْن في الشّمول المالي

تساهم عوامل عديدة في تشكّل الفجوة بين الجنسيْن في مجال الشمّول المالي، بما فيها الدّخل، والتنقّل المادي، والإلمام بالشؤون المالية، والتعليم، والعمل. يُنظَر إلى المشاركة في النشاط الاقتصادي بصفتها خطوة مهمّة صوب تحقيق الشّمول المالي (Shihadeh & Hannon, 2017). وعلى الصعيد العالمي، تقلّ النسبة المئوية للنساء اللواتي يشاركن في القوة العاملة بأجر عن 47% مقابل 72% للرجال (منظمة العمل الدولية، 2022). ولا تختار النساء في الغالب عدم المشاركة في العمل المدفوع الأجر. إذ أنّ الأفكار الأبويّة وتلك القائمة على التمايز بين الجنسيْن والمتصلة بأدوارهم تعرّض النساء لضغوط لكي يتزوّجن ويرعيْن الأطفال والمسنّين، وتعزّز الفكرة المتمثّلة في أن الرجال هم المعيلون (منظمة العمل الدولية، 2022). بالتالي، يُجبَر عدد كبير من الشّابات –ولا سيّما في البلدان الأقل نموا– على الخروج من سوق العمل، ما يُعدّ بدوره شكلا من الإقصاء المالي غير الطوعي. وعلاوة على ذلك، تزيد احتمالية مشاركة النساء في العمل غير الرسمي أكثر من نظرائهنّ من الرجال في غالبيّة البلدان، ما يتسبّب بفجوة بين الجنسيْن في الشّمول المالي نظرا لتجنّب العمل غير الرسمي استخدام طرق الدّفع الرسميّة –كالمصارف– تفاديا للامتثال لمتطلّبات العمل القانونية، كدفع الضرائب (صندوق النقد الدولي، 2020). وكما سيتطرّق النقاش إليه لاحقا في هذا التقرير، يتبيّن بأنّ الحصول

على العمل المدفوع الأجر يشكّل محرّكا رئيسيا لتحقيق الشّمول المالي القائم على النوع الاجتماعي في السياق الفلسطيني.

يمكن أن تضطلع الأعراف الاجتماعية القائمة على أساس النوع الاجتماعي بدور هام في استبعاد النساء من الخدمات المالية، وبذلك فإنها تُحدث فجوة في الشّمول. والأعراف الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي عبارة عن "مجموعة فرعية من الأعراف الاجتماعية وتُعرَّف بوصفها التوقّعات الجمعيّة والقواعد المتصوَّرة للكيفية التي ينبغي بها للأفراد أن يتصرّفوا استنادا إلى هويّة نوعهم الاجتماعي" (Burjorjee et al., 2017 as cited in Koning et al., 2021, 3). وتنفُذ أعراف كهذه إلى مستويات عديدة على المستويين العام والخاص. ويمكن أن تعتمد المشاركة في النشاط الاقتصادي المذكورة آنفا اعتمادا كبيرا على الأعراف الاجتماعية المرتبطة بالنساء، ما يؤثّر على قدرتهن على العمل. وفضلا عن ذلك، فإن الأعراف الاجتماعية "تشكّل حوافز الأطراف الفاعلة في النظام وقدراتهم التي تؤثّر بدورها (سواء أكان ذلك إيجابيا أو سلبيا) على الشّمول المالي للنساء وتمكينهن" (Koning et al., 2021, 4). ولذا، يمكن أن تشكّل عاملا شاملا للفجوة في الشّمول المالي بين الجنسيْن.

فيما يتعلّق بالأعراف الاجتماعية، يُعدّ التنقّل في الغالب محرّكا رئيسيا في الإقصاء المالي للنساء. إذ يمكن أن يشكّل الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية مشكلة في الثقافات والمجتمعات حيث تكون النساء أقلّ قدرة من الرّجال على التمتّع بحريّة الحركة بسبب القيود الاجتماعية والثقافية. ولذا، تعكف مؤسسات مالية كثيرة – ولا سيّما مؤسسات مصرفية– على توسيع نطاق خدماتها الرقمية تيسيرا للوصول إليها واستخدامها عن طريق الاتّصال بشبكة الإنترنت. ولكن، سيبين هذا التقرير لاحقا بأنّ التنقّل المادي أقلّ أهمية في السياق الفلسطيني.

يمكن أن يشكّل الإلمام بالشؤون المالية أيضا محرّكا للاختلافات بين الجنسيْن في مجال الشّمول المالي. إذ يشير Tsalan & Ndoya (2021) بأنّ التعليم هو أحد الأسباب الرئيسية للإقصاء من استخدام المنتجات والخدمات القائم على النوع الاجتماعي. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتدنّى معدلات الإلمام بالشؤون المالية على وجه الخصوص، إذ أنها تتراوح في المتوسّط بين 20% و40% بالرغم من أن 75% من السكان في المنطقة ملمّين بالقراءة والكتابة (منظمة "ذا بورغن بروجكت"، بدون تاريخ). ولكن، وكما سيتناول النقاش لاحقا في هذا التقرير، تقلّ الفجوات بين الجنسيْن في الإلمام بالشؤون المالية عن الفجوات بينهما في مجال امتلاك الحسابات المصرفية، ما يوحي بأنّ الإلمام بالشؤون المالية قد لا يشكّل عاملا أساسيا للاختلافات بين الجنسيْن في الشّمول المالي في فلسطين. وسوف يتم نقاش العوامل الأخرى باستفاضة في التحليل الذي يرد في الأقسام اللاحقة.

2-4 تأثير جائحة كوفيد-19 على الشّمول المالي القائم على النوع الاجتماعي

استغلّ مناصرو الشّمول المالي العالميّون جائحة كوفيد-19 ليسوقوا الحجج لصالح الأهمية المتزايدة التي يكتسيها ضمان وصول الأشخاص الأكثر فقرا والأكثر استضعافا –ولا سيّما النساء– للخدمات المالية الرسمية في سبيل دعم الانتعاش والصمود الاقتصادي الشامل.[3] فعلى الصعيد العالمي، تُبيّن الأدلّة المستمدّة من دراسة مسحيّة أُجريَت في نيسان 2020، بأنّ ريادياّت الأعمال عانيْن معاناة شديدة من الجائحة. فبحلول ذلك الوقت، كانت 93% من المستجيبات قد تأثرن سلبا بفعل الجائحة، في حين لم تكن 4% قد تأثرنّ بها بعد ولكنهنّ اعتقدن بأنهن سيتأثرّن بها في المستقبل. ومن بين المستجيبات اللواتي تأثرن بالجائحة، توقّفت 44% منهن عن العمل على نحو مؤقتّ و3% على نحو دائم.[4] وتمّ التبليغ عن نمط مماثل في فلسطين، حيث أفادت 95% من النساء الفلسطينيّات بأنّ جائحة كوفيد-19 أثّرت على مشاريعهن تأثيرا سلبيا، وأقفلت 27% من مشاريعهنّ أبوابها (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2020).

اتّخذت السّلطات الفلسطينية تدابير للتصدّي للتداعيات السلبيّة التي خلّفتها جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد ولحماية سُبُل عيش العمّال، بما فيهم الذين يعملون في أعمال غير رسميّة (برامج الإعانات الاجتماعية) والعاملون لحسابهم الخاص (الأموال). ففي تمّوز 2020، أصدرت سلطة النّقد الفلسطينية تعليمات إلى المصارف التي تعمل في فلسطين بالتّخفيف من وطأة الآثار الاقتصادية للجائحة. على سبيل المثال: " أن تكون لدى المقترضين الذين تأثروا بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية الراهنة فقط، وتأثرت قدرتهم المالية على السداد خيارات [تتمثّل في] إما حصولهم على سقف جاري مدين مؤقت، أو القيام بإعادة هيكلة الائتمان القائم، أو بجدولته، وللمقترضين من المصارف الإسلامية منحهم سقف تورّق مؤقت، وذلك وفقاً لشروط وتعليمات سلطة النقد" (سلطة النقد الفلسطينية، 2020). وطال تأثير جائحة كوفيد-19 أيضا مستويات السيولة كنتيجة مباشرة لتدنّي النشاط الاقتصادي ولعدم قدرة المواطنين على دفع الأقساط المستحقّة عليهم. وبالتالي، اتّخذت هيئة سوق رأس المال تدابير هامّة لإدارة السيولة وتوفيرها في سبيل الوفاء بالالتزامات الوطنية والحفاظ على سيولة كافية خلال الجائحة (هيئة سوق رأس المال، دون تاريخ). وقد استفاد عدد كبير من المشاريع الصغيرة من هذه التعليمات. ولكن، تعمل النساء بأغلبيّتهن في القطاع غير الرسمي حيث لا يتلقيْن تعويضا ولا تتوفر لهن إمكانية تأجيل الدفعات أو جدولتها.

3 https://blogs.adb.org/blog/covid-19-changing-financial-inclusion-can-policymakers-keep
4 https://cherieblairfoundation.org/women-entrepreneurs-covid19-research/

3- موجز عن النوع الاجتماعي في فلسطين

يُبرز هذا القسم بعض القضايا والجوانب الهامة التي تُعنَى بالنوع الاجتماعي في فلسطين لكي يتم الاسترشاد بها لتوجيه التحليل الوارد في هذا التقرير ووضعه في سياقه. وفضلا عن ذلك، يستخدم القسم بيانات الدراسة المسحيّة لعام 2022 لمناقشة القضايا التي تُعنَى بالنوع الاجتماعي في فلسطين في سياق الشّمول المالي.

3-1 السياق الاجتماعي

يتعذّر تقصّي الشّمول المالي للنساء في أيّ مجتمع دون إدراج وضع المرأة في سياقه. ويتّسم المجتمع الفلسطيني -شأنه في ذلك شأن المجتمعات العربية الأخرى- بكونه أبويّا، حيث يهيمن الرجال على النساء (Barakat, 2000). إذ تواجه نساء كثيرات في فلسطين انعدام المساواة بين الجنسيْن وقيودا ضمن عائلاتهن (Hattab, 2020). وعلى نحو أكثر وضوحا في المناطق الريفيّة، يضطلع النظام الأبوي بدور حاسم في استحداث إطار ثقافيّ من شأنه أن يعزّز الواقع الاجتماعي الصعب/المتدني للنساء (Shaloub-Kevorkian, 2005). وبالتالي، يُعتبَر تمكين النساء في المناطق الريفيّة أمرا ذا أهميّة قصوى بالنسبة للتصدّي لأوجه انعدام المساواة بين الجنسيْن (Samandar, 2014). وبالرغم من أنه يمكن للأنظمة أن تحدّ من انعدام المساواة تجاه النساء، إلا أن الممارسات الاجتماعية والثقافية ما تزال تشكّل عائقا فعليا أمام الشّمول الاجتماعي العام للنساء وبالتالي أمام شمولهنّ المالي.

في فلسطين، تعتمد النساء اعتمادا كبيرا على الرجال من الناحية الماليّة (Roald, 2013). وتضم العوامل التي تقف وراء ذلك الضغط الاجتماعي الذي يتعرّضن له، وسيطرة الأبويْن أو الزوج على الشؤون الماليّة وقرارات العمل، والقدرة على العمل، وهي عوامل ناجمة كلها عن أعراف النوع الاجتماعي السائدة. ولا يرتبط اعتماد النساء على الرجال من الناحية الماليّة بقدرتهن على العمل فحسب، بل ويرتبط أيضا بقدرتهن على إدارة شؤونهن المالية. وكما سيبيّن هذا التقرير، تتراوح نسبة النساء اللواتي يتحكّمن تماما بدخلهنّ في فلسطين بين 51% و63% مقابل 77% و80% لدى الرجال على وجه العموم. وفي العادة، تتحكّم شخصيّة ذكورية بدخل المرأة وفقا للبيانات التي جُمعَت في إطار هذا البحث. وتزيد بين النساء احتمالية التبليغ عن مشاركة أزواجهنّ أو آبائهنّ لهنّ في التحكّم بدخلهن مقارنة بالرجال. وبالتالي، ليس من شأن التغيير صوب مشاركة النساء في سوق العمل أن يعزّز بالضّرورة استقلالهنّ الذاتي.

2-3 التعليم

تمكنت النساء الفلسطينيات من سد الفجوة بين الجنسين في قطاع التعليم. فوفقا للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022b)، فإن معدّلات إتمام التعليم للمستويات التعليمية المختلفة (المستوى الابتدائي، والمستوى الإعدادي، والمستوى الثانوي العالي) في صفوف النساء كانت أعلى ممّا كانت عليه في صفوف الرجال للعام 2020/2019، حيث بلغت 99.6% و96.6% و73.9% على التوالي في صفوف النساء مقابل 98.8% و87.4% و53.6% على التوالي في صفوف الرجال. وعلاوة على ذلك، شكّلت النساء 61% من الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في عام 2021/2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022b).

تظهر البحوث التأسيسية حول الشّمول المالي بأنّ من شأن ارتفاع مستوى الدّخل ومستويات التعليم أن يُفضي إلى ارتفاع مستويات الشمّول المالي للنوع الاجتماعي (Sarma and Pais, 2011). إذ تُظهر البيانات المعروضة لاحقا في هذا التقرير ارتباطا إيجابيا قويّا بين التعليم وامتلاك حساب مصرفيّ. ولكن، تُظهر الخدمات غير المصرفيّة الأخرى نتائج متضاربة فيما يتعلّق بالتعليم وامتلاك الخدمات المالية. وعموما، لا تفسّر مستويات التعليم الفجوة بين الجنسيْن في مجال الشّمول المالي في فلسطين. وعوضا عن ذلك، يتعيّن أن ننظر إلى مشاركة النساء في الاقتصاد الأوسع نطاقا عوضا عن النظر إليها في القطاع المالي ذاته (Shihadeh & Hannon, 2017). ولذا، لا تتجسّد ارتفاع معدّلات التعليم في صفوف الإناث في ارتفاع معدّلات مشاركتهنّ في القوة العاملة في فلسطين.

3-3 العمل

تعني أوجه انعدام المساواة بين الجنسيْن في العمل والإيرادات بأنّ النساء يجنين دخلا أقل من الرجال، ما من شأنه أن يُضعف قدرتهن على الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية (Rao, 2015). ويمكن أن يُعزى هذا الأمر لعامليْن رئيسييْن يرتبط أحدهما بالأعراف الأبوية والدينية التي تُعنَى بالنوع الاجتماعي في فلسطين والآخر بالبنية التحتيّة الاقتصادية، بما فيها الأطر القانونية. إذ تضع الأعراف التي تُعنَى بالنوع الاجتماعي الرجال في موقع بصفتهم معيلين، ما يُنشئ عوائق تحول دون وصول النساء إلى سوق العمل المدفوع الأجر. ولذا، تقل أعداد النساء اللواتي يشاركن في العمل المدفوع الأجر عن تلك الخاصة بالرجال (منظمة بيت الحريّة "فريدم هاوس"، 2010). فبالرغم من ارتفاع مستويات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف النساء، فقد كان معدّل مشاركتهن في القوى العاملة متدن للغاية في عام 2022، وبلغ 18.3% مقارنة بـ 69.7% للذكور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022). حتّى بالرغم من أنّ عدد النساء المسجَّلات

كمشاركات في القوى العاملة أقلّ بكثير من عدد نظرائهن من الرجال، فإن مستويات البطالة في صفوفهن أعلى مما هي عليه في صفوف الرجال. إذ بلغ معدّل البطالة في صفوف النساء المشاركات في القوى العاملة 40.4% مقابل 20.3% في صفوف الرّجال حسب نتائج القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2022. ويُعدّ معدّل البطالة الأعلى في صفوف الشّباب، حيث كان ثلث الشباب (15–29 عاما) تقريبا عاطلين عن العمل مع نهاية العام 2022. وقد عانى البالغون من الفئة العمرية 20–24 عاما من أعلى معدّلات للبطالة التي طالت أيّ فئة عمرية، إذ بلغت 36.4%. ووفقا لبيانات الدراسة المسحيّة السكانية، فإن أكثر من نصف النساء في هذه الفئة العمرية (56.3%) عاطلات عن العمل مقابل 30.4% من الرجال. وتُعدّ البطالة مرتفعة بصفة خاصّة في أوساط الخرّيجين الجامعيّين حديثي التخرّج، حيث أنّ ما يربو على 60% من النساء اللواتي يحملن درجة البكالوريوس/درجة البكالوريوس في العلوم عاطلات عن العمل.

تُعزَى معدّلات البطالة المرتفعة في صفوف النساء جزئيا إلى نوع التخصّصات التعليميّة التي يخترنها. إذ تنحو غالبيّة النساء ليصبحن معلّمات وممرّضات بسبب الأعراف الاجتماعية. ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021)، كان التعليم والعمل الصحيّ من بين أعلى التخصّصات التي التحقت النساء بها. ومن شأن تدفّق النساء بأعداد كبيرة إلى قطاعات محدّدة في نهاية المطاف أن يترك عددا كبيرا منهن عاطلات عن العمل جراء الافتقار للفرص الوظيفية في تلك القطاعات (Al-Botmeh, 2013). وهذا ما يفسّر البيانات المعروضة لاحقا في التقرير التي تُظهر بأنّ نسبة متدنيّة من النساء اللواتي يحملن درجة البكالوريوس ليس لديهن حسابات مصرفية جارية.

من الأهمية بمكان إبراز القطاع غير الرسمي الكبير الذي يستوعب أعدادا كبيرة من الخريجين الجامعيّين في قطاع غزّة والضفة الغربية على السّواء. إذ يستقطب القطاع غير الرسمي غالبيّة الأفراد الذين لا يمكنهم إيجاد فرص عمل في القطاع الرسمي، بما فيهم الفئات المهمشة كالنساء. وأظهر البحث في هذا المضمار أنّ مشاركة الإناث في الاقتصاد غير الرسميّ تتجاوز مشاركة الذّكور فيه (Hoa, 2019; Boeri, 2018). وفي فلسطين، ما زال يُنظَر إلى العمل غير الرسميّ منذ وقت طويل باعتباره آليّة نجاة للأسر، ولا سيّما الأسر التي ترأسها النساء (Esim & Kuttab, 2002). وتُعدّ مشاركة الإناث في العمل غير مدفوع الأجر أكبر بكثير من مشاركة الذكور فيه، ولا سيّما في العمل المنزلي. إذ كشفت الدراسة المسحيّة على جانب الطلب بأنّ 64% من النساء في الضفة الغربية و66.1% منهنّ في قطاع غزة يعرّفن أنفسهنّ بصفتهن ربّات منازل. وأظهر البحث أن النساء قد يحصلن في سياقات كهذه على المال من أزواجهنّ للنفقات اليوميّة إلا إنّ بعض الأزواج قد لا يقومون حتّى بذلك (Harker et al 2019). وعموما، تبلّغ النساء عن مستوى مشاركة أعلى من

الرجال في أنواع العمل المنزلي كلّها تقريبا في فلسطين، فيما ينحو الرجال للتركيز على الأنشطة الاقتصادية خارج المنزل (Kuttab et al., 2018).

3-4 المشاركة العامة

تُعدّ مشاركة النساء في اتّخاذ القرارات، والحياة العامة، والمناصب القياديّة محدودة للغاية. فوفقا لتقرير نُشِر حول وضع النساء في المجتمع في عام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022a)، لم تترأس النساء سوى قائمة واحدة من ضمن تسع قوائم انتخابية في الانتخابات المحلية لعام 2021 فيما ترأس الرجال القوائم المتبقيّة. في حين بلغت النسبة الإجمالية للمرشّحات 26% من مجموع المرشحين. وفي ميدان الحياة السياسية، لا تشكّل النساء سوى 22% من المجالس المحلية، ولا تشغل سوى 2% من مناصب رؤساء المجالس المحلية، و25% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، و12.5% من أعضاء مجلس الوزراء، و11% من السفراء في السلك الدبلوماسي (المرجع نفسه). ولا تشغل سوى امرأة واحدة منصب محافظ من بين 16 محافظة في فلسطين (المرجع نفسه). أما بالنسبة لمجلس إدارة غرف التجارة والصّناعة والزراعة، فإن الفجوة بين الجنسيْن صارخة، حيث لا تمثّل النساء سوى 1% من أعضائه (المرجع نفسه). وتشكّل النساء 19% من القضاة تقريبا، ولا تتعدّى نسبة المدعيات العامات 20% (المرجع نفسه)، ما من شأنه أن يواصل تشجيع التمييز ضد النساء في ظلّ الافتقار لوجهات النظر المراعية للمساواة بين الجنسين حول المسائل القانونية. وينجم عن إشغال الرجال للمناصب الأعلى ضمن التّسلسل الهرمي المؤسّساتي "إسقاط وجهات النظر الثقافية السائدة على عمل النساء" مع إنفاذ تبعيّة النساء في الوقت نفسه في أدوار الجنسين المحددة اجتماعيا (Nasr & Alkafri, 2011, 28).

أيضا من المهم تسليط الضوء لمسألة الافتقار لتمثيل النساء في هيئات اتّخاذ القرار التي تحكم النظام المالي. إذ لا تشغل سوى امرأة واحدة عضوا في مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية فيما ليس ثمّة أي امرأة في عضويّة مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال. وعند النظر إلى الإدارات التنفيذية للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية، من النادر جدا أن تشغل الإناث مناصب كبار الموظّفين التنفيذيين في المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية. فعلى سبيل المثال، يتألّف أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية في البنك الوطني من الرجال بالكليّة فيما تشغل امرأتان العضوية في مجلس الإدارة التنفيذية لبنك فلسطين الذي يتألّف من 12 عضوا. وفي شركة التأمين الوطنية، ليس ثمّة أي امرأة في مجلس الإدارة التنفيذية. فإذا استخدمنا أعضاء مجلس الإدارة وكبار الموظّفين التنفيذيين في المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية بمثابة مؤشّرات، يتّضح بأنّ ثمّة سقف زجاجي في النظام المالي يحدّ قدرة النساء على أن يصبحن عضوات نشيطات في هيئات اتّخاذ القرار.

بالرغم ممّا تقدّم، تحسّن الموقع الذي تشغله المرأة في المجال العام الفلسطيني مقارنة بما كان عليه قبل عقديْن من الزمن، إلا أنّ العوائق البنيويّة والثقافية لا تزال تعترض مشاركتهن (Kuttab, Abu Awwad et. al., 2020). بيْد أنّ حتّى وجود النساء المحدود لا يكفي في حدّ ذاته. وتشكّل مشاركة الإناث في الحياة السياسية عاملا هاما في التنمية المجتمعية العامة في فلسطين. إذ أن النساء قادرات على تقديم رؤية مراعية للمساواة بين الجنسيْن عن ذاتهنّ ودورهنّ في الحياة السياسية والاجتماعية (Joudeh, 2018, p.28)، وهي الرؤية التي قد لا يتنبّه الرجال لها في بعض الحالات (Jad, 2011). من زاوية الحوكمة، يُنظَر إلى مسألة مشاركة النساء في مواقع اتّخاذ القرار باعتبارها طريقة لطرح النوع الاجتماعي فيها (Jad, 2011). فلا يزال القطاع المالي في معظمه خاضعا للهيمنة الذكورية،[5] ما من شأنه أن يحدّ اعتماد منظور قائم على النوع الاجتماعي في تصميم الخدمات أو المنتجات المالية وتنفيذها بحيث تتمكّن النساء من تقديم مدخلات مستمدّة من تجربتهنّ فيما يتعلّق بهذه القضايا والعوائق.

[5] سوف يتم تفسير ذلك في قسم لاحق بعنوان "البنية التحتيّة المادية".

4- الأنظمة: عناصر التدّخلات المتمحورة حول النوع الاجتماعي

تلتزم فلسطين بأهداف التنمية المستدامة، وترفع تقارير بانتظام عن التقدم في تحقيقها، وتعتمدها في سياساتها وخططها الوطنية. في هذا الصّدد، يحتلّ الشّمول المالي موقعا بارزا بوصفه عامل تمكين لأهداف التنمية المستدامة للعام 2030، حيث يشكّل غاية في ثمانية[6] من الأهداف السبعة عشر.[7] ويكتسي هذا الالتزام أهميّة خاصّة لهدف التنمية المستدامة رقم 5 الذي يُعنَى بتحقيق المساواة بين الجنسيْن وتمكين النساء اقتصاديا.

أطلقت سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال رسميّا عملية تشاركيّة لتطوير إستراتيجية وطنية للشّمول المالي في العام 2014. وقد أقرّ مجلس الوزراء الفلسطيني رسميّا الإستراتيجية للأعوام 2018-2025، والتي يتمثّل أحد مجالات تركيزها الرئيسية في الشّمول المالي للنساء البالغات. وشملت إستراتيجيّة الشمول المالي أهدافا فرعيّة محدّدة عديدة تأخذ في الاعتبار تعزيز الشّمول المالي للنساء. إذ يركز الهدفان الفرعيّان 1.2 و1.3 على تعزيز القدرات المالية للنساء وللمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشغّلها النساء وكذلك للشّباب والعاطلين عن العمل. وتستهدف الأهداف الفرعيّة الأخرى -كالهدف الفرعي 2.1- زيادة الوصول إلى المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم -بما فيها تلك التي تقودها النساء- إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها لها. وسعيا للالتزام بتطبيق أهداف من هذا القبيل، استضافت سلطة النقد الفلسطينية ورشات عمل عديدة حول خدمات كالتمويل، والموارد، والإقراض لرياديّات الأعمال وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء. وتضمّ اللجنة الفرعيّة الوطنية للشّمول المالي المعنيّة بتمكين العملاء عدّة أعضاء من مؤسّسات مفوّضة بتمكين النساء والدّفاع عن حقوقهن. وتعتمد ورشات العمل نهجا قائما على الأبحاث يشدّد على وضع السياسات من خلال التوصّل إلى فهم أوسع نطاقا يستند إلى البيانات للسياق المالي في فلسطين. يشمل هذا النّهج استخدام البيانات المستندة إلى الأبحاث لتقييم احتياجات النساء والتحدّيات التي يواجهنها فيما يتعلّق بالخدمات المالية من أجل استحداث خدمات مراعية للمساواة بين الجنسين. إذ يجري بموجب هذا النّهج جمع البيانات عن النوع الاجتماعي والفئة العمرية والموقع الجغرافي فيما يتعلّق بامتلاك الخدمات المالية المختلفة وكذلك إتاحتها للاطلاع عليها من خلال مؤسسات عامة فلسطينية عديدة، كالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وهيئة سوق رأس المال، وسلطة النقد الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، شرعت المصارف بجمع المزيد من البيانات المصنَّفة حسب النوع الاجتماعي حول مالكي الحسابات. ولكن، لا تتوفّر بيانات مفصَّلة كالمعلومات بشأن شمول الأشخاص ذوي الإعاقة للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية. وفي القسم 5 من هذا التقرير، نبيّن أن الشركات تعكف على تطوير منتجات وخدمات مالية للفئات

[6] وهي أهداف التنمية المستدامة 1، و2، و3، و5، و8، و9، و10، و17.

[7] https://www.uncdf.org/financial-inclusion-and-the-sdgs

المهمّشة، ولكن تبقى الممارسات التي تنتهجها بشأن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ضمن منظّماتها محدودة للغاية.

في عام 2016، سنّت فلسطين قانونا جديدا ألا وهو قانون المعاملات المضمونة، الذي أجاز استخدام الأصول المنقولة كضمان إضافي. وقد شكّل سنّ القانون خطوة مهمة بعيدا عن القانون التقليدي الذي لا يتيح سوى إمكانية استخدام الأصول الثابتة –كالأرض أو العقار– كضمان إضافي. وأطلقت فلسطين أيضا سجلا للضمانات الإضافية في العام ذاته، وهو ما يكتسي أهميّة بالغة، ولا سيّما للنساء اللواتي يمتلكن في العادة أصولا غالبا من الذهب، وشكّلت نسبتهنّ 14% تقريبا من النساء البالغات (18 سنة فأكثر) وفقا لمسح جانب الطلب في العام 2022. وتضم التشريعات الأخرى ذات العلاقة، التعليمات التي تم إصدارها في عام 2017 للمصارف لضمان ملاءمة مبانيها وخدماتها المصرفية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشكّل ذلك خطوة هامة ضمانا لتحقيق المساواة لعملاء المصارف من ذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية –بكافة أنواعها– شريطة أن تطبّق المصارف هذه التعليمات على الفروع الجديدة كلّها. وفي عام 2018، مُدِّدَ نطاق التعليمات ليشمل المصارف القائمة. ولن ينتفع الأشخاص ذوي الإعاقة من خدمات من هذا القبيل فحسب، بل وستنتفع منها أيضا النساء اللواتي لديهن أطفال، والحوامل، وكبار السن.

أبدت المؤسّسات الدينية في فلسطين أيضا الالتزام بحماية حقوق النساء. ففي عام 2011، أصدر مكتب قاضي القضاة (القاضي الشرعي) تعميما بالتخلّص من ممارسات، وعادات، وتقاليد اجتماعية محدّدة تجبر النساء على التنازل عن ميراثهنّ لأشقائهنّ للحيلولة دون استغلالهن في أوقات الضيق والشّدة. ويحظر ذلك التعميم تسجيل أي ترتيب كهذا لدى المحاكم الشرعية إلا بعد انقضاء أربعة شهور على تاريخ الوفاة وبعد إجراء حساب شامل للأصول القابلة للأيلولة بالميراث كلّه، بحيث يوقّع عليه الورثة كلّهم وتصدّقه الهيئة المحلية ذات العلاقة. ويقتضي التعميم أيضا الحصول على تصريح موقّع من ثلاثة خبراء يحدّدون فيه القيمة الحقيقية للحصص الإرثيّة التي يجري اقتسامها (استنادا إلى تخارج إرثيّ بموجب قانون الشريعة الإسلامية). وقبل أن يتم تسجيل اتفاق التخارج الإرثيّ، يتوجّب أن يتم أيضا نشره على شكل إعلان أو ملحق في صحيفة محليّة لمدّة لا تقلّ عن الأسبوع (الأمم المتحدة، 2017). ولكن، وبالرغم من القوانين التي تحظر إجبار النساء على التوقيع على تنازل عن ميراثهنّ، لا تزال الكثير منهنّ يتعرضن لضغوط للقيام بذلك. فاعتبارا من عام 2019 –أي بعد انقضاء 8 أعوام على إصدار التعميم– أفيد أن 3% فقط من النساء حصلن على ميراثهنّ الشرعي. ويعطي هذا مثالا على الفجوة بين سنّ القوانين وإنفاذها، وهي الفجوة التي لها آثار أوسع نطاقا على الشّمول المالي. وقد أخّرت مسألة حصول النساء على ميراثهن الشرعيّ بشدّة مشروع تطويب الأراضي الذي

أطلقته الحكومة في ظلّ تردّد أصحاب الأراضي إزاء منح النساء ميراثهن (Hinn, 2019). ولا يكتسي الميراث في الأرض أهمية لكونه حقًا للنساء فحسب، بل ولأن من شأن امتلاك أصول كهذه أن يضمن قدرة النساء على التحكّم بأصولهن المالية واستخدامها بأي طريقة يرغبن.

4-1 إنفاذ القوانين

لا يدلّ وجود إطار تنظيميّ يدعم المساواة ويعارض التمييز بين الجنسيْن بالضرورة على الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين. فعلى الرغم من أنّ القوانين والأنظمة تؤكّد معارضتها للتمييز بين الجنسين، فإنها تفتقر لآليّات التطبيق والتنفيذ. في حين ينصّ القانون بوضوح على الحقوق وأشكال الحماية المالية للنساء، فإن الإجراءات القانونية لا تدعم النساء عندما ينتهك الأزواج أو أرباب العمل القوانين التي تؤثّر عليهن ماليا. وفي هذا الصّدد، لاحظ المشاركون في إحدى المجموعات البؤرية بأنّ هذه القوانين والأنظمة والسياسات بأغلبيّتها لا تلتفت بالفعل لاعتبارات النوع الاجتماعي أو أنها –على الأقل– حياديّة، حيث قالوا: "ثمّة حالة من الحيادية إزاء الجنسيْن في التعليمات والقوانين المرتبطة بالقطاع المالي (المصرفي وغير المصرفي)، ما من شأنه أن يُفضي إلى إهمال الفئات المستَضعفة والمهمّشة –ولا سيّما النساء– في القطاع المالي، وبالتالي إلى عدم تطوير سياسات خاصة لضمان شمولها ماليا". ولاحظ المشاركون أيضا في نقاش مجموعة التركيز حول النوع الاجتماعي والشّمول عدم إيلاء الاهتمام اللازم بالأشخاص ذوي الإعاقة. فعلى الرغم من أنّ سلطة النقد الفلسطينية أصدرت توجيها خاصا للمصارف ضمانا لملاءمة منشآتها –بما فيها المباني والخدمات– لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة (سلطة النقد الفلسطينية، 2017)، لاحظ أحد المشاركين في مجموعة التركيز أنّ: "الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه العموم والنساء ذوات الإعاقة على وجه الخصوص لا ذكر لهم في التشريعات المالية، بما في ذلك الإستراتيجية الوطنية للشّمول المالي. ولا تجمع المؤسسات في القطاع المصرفي بيانات عن عدد الحسابات المصرفية للأشخاص ذوي الإعاقة –بما فيهم النساء– أو تتبّع الخدمات المالية المقدّمة لهم."

علاوة على ذلك، لا تزال هناك فجوات عديدة مرتبطة بحقوق النساء العاملات بالرغم من محاولاتهنّ ضمان المساواة. إذ تنصّ المادة 53.3 من قانون الخدمة المدنية (القانون رقم 4 لعام 1998) على أنه إذا ما كان الزوجان موظفان بالخدمة المدنية، فتدفع العلاوة الاجتماعية للزوج فقط، فيما لا تُدفَع للزوجة. ومن حيث المعاش التقاعدي، يمكن للزوج فقط أن ينقل معاشه التقاعدي لأطفاله، ولزوجته، ولوالديْه بعد وفاته، فيما لا يمكن للمرأة أن تنقل معاشها التقاعديّ لأيّ شخص بعد وفاتها ما عدا زوجها في حال اعتباره غير قادر على إعالة نفسه. ويُبرز ذلك واقع الثقافة الفلسطينية الأبويّ الذي ينعكس على شؤون الأُسر المالية.

في آذار 2022، أعلن رئيس الوزراء عن زيادة فترة إجازة الأمومة من 10 إلى 14 أسبوعا. كما ويمنع قانون العمل منعا قاطعا فصل النساء عن العمل بسبب الحمل. ولكن، لم تحصل سوى نصف النساء في القطاع الخاص على إجازة الأمومة في عام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022). وتتلقّى النساء أجورا تقل بدرجة كبيرة عن الأجور التي يتلقّاها الرجال على الرغم من عدم قانونية ذلك وفق قانون العمل الفلسطيني.[8] إذ أفادت دراسة نُشرَت في حزيران 2022 بأنّ متوسّط الأجر اليومي للنساء يبلغ 56 شيكلا مقابل 85 شيكلا للرجال.[9] وتُظهر الدراسة المسحيّة التي تم إجراءها لأغراض هذه الدراسة بأنّ غالبية النساء البالغات (72.8%) لا يجنين أيّ دخل، فيما تجني النسبة الباقية منهن في الغالب أقلّ من 3000 شيكل في الشهر. في المقابل، لا تتعدّى نسبة الرجال الذين لا يجنون أيّ دخل 17%، في حين يحصل الرجال بأغلبيّتهم أجرا يتراوح بين 2000 و8000 شيكل في الشهر. وقد يُعزَى ذلك إلى أنّ قسما أكبر من النساء يعمل في القطاع غير الرسمي، ومع ذلك فإن هذا الأمر لا يغيّر الفجوة المالية.

[8] قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لعام 2000، الباب السابع، المادة 100

[9] https://bit.ly/3DMNWLp

5- الوصول إلى المنتجات والخدمات الماليّة

جانب العرض

يتوجّب فهم الوصول القائم على النوع الاجتماعي إلى المنتجات والخدمات المالية في سياق الظروف الاجتماعية–الاقتصادية الأوسع نطاقا. ففيما يجري التفكير في العادة بالوصول إلى التمويل من حيث مدى سهولة الوصول إلى الخدمات والمنتجات وسهولة استخدامها، إلا أنه من الضروري إيلاء الاعتبار في المقام الأول لمدى امتلاك الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إليها –ولا سيّما النساء– المال اللازم للقيام بذلك. وتُظهر بيانات الدراسة المسحيّة بأنّ الكثير من المستجيبين لا يملكون المال الذي يشكّل بدوره شرطا مسبقا للوصول إلى المنتجات والخدمات المالية. إذ أنّ 49.6% تقريبا من إجمالي المستجيبين لم يمتلكوا أنفسهم دخلا، وأكثر من الثلث –37.5%– عاشوا في أُسر يقلّ الدخل الشهري فيها عن 2000 شيكل. تزيد احتمالية أن تعيش المستجيبات (40.9%) في أُسر يقلّ دخلها الشهري عن 2000 شيكل عن تلك الخاصة بالمستجيبين الذكور (34.3%). وترتفع بين النساء، وبدرجة كبيرة، احتمالية الإبلاغ عن كونهن لا يجنين أيّ دخل شخصي مقارنة بالرجال، حيث بلغت نسبتهن المئوية (77.6%) مقابل (22.2%) للرجال. وثمّة فجوة جغرافية واضحة أيضا، إذ أبلغ 79.5% من المستجيبين في قطاع غزة عن أنّ دخل أُسرِهم يقلّ عن 2000 شيكل (74.7% للذكور و84.3% للإناث) مقابل 11.7% من المستجيبين في الضفة الغربية (9.6% للذكور و13.8% للإناث). وقد أبلغت الأغلبيّة الساحقة من المستجيبين في قطاع غزة (92.4%: 97.6% للإناث و87.4% للذكور) عن كونهم لا يجنون أيّ دخل شخصيّ أو أنّ دخلهم الشخصيّ يقل عن 2000 شيكل مقابل 55.3% من سكان الضفة الغربية (82.8% للإناث و28.7% للذكور).

الجدول 1.5: الدّخل الشخصي مصّنفا وفقا النوع الاجتماعي والمنطقة، 2022

فئة أصحاب الدّخل	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
2000 شيكل أو أقل	%11.6	%10.0	%10.8	%56.8	%12.2	%34.6	%28.8	%10.8	%19.9
من 2001 – 2500 شيكل	%12.6	%4.4	%8.6	%6.0	%0.9	%3.5	%10.1	%3.1	%6.6
من 2501 – 3000 شيكل	%16.6	%4.3	%10.5	%3.3	%0.8	%2.0	%11.5	%2.9	%7.3
من 3001 – 5000 شيكل	%22.4	%4.7	%13.7	%2.7	%0.7	%1.7	%14.9	%3.2	%9.1
من 5001 – 8000 شيكل	%11.5	%2.0	%6.8	%0.4	%0.0	%0.2	%7.3	%1.2	%4.3
من 8001 – 12,000 شيكل	%3.9	%0.4	%2.1	%0.1	%0.0	%0.0	%2.4	%0.2	%1.3
أكثر من 12,000 شيكل	%2.4	%0.0	%1.2	%0.1	%0.0	%0.0	%1.5	%0.0	%0.8
لا دخل	%17.1	%72.8	%44.5	%30.6	%85.4	%57.8	%22.2	%77.6	%49.6
رفضت الإجابة	%1.9	%1.4	%1.7	%0.1	%0.0	%0.1	%1.2	%0.9	%1.1

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

أفاد 50% من المستجيبين تقريبا بأنه تعذّر عليهم أن يسدّدوا نفقاتهم خلال العامين الأخيرين. ومن المثير للاهتمام أنه لم يظهر أي فرق تقريبا عندما صُنِّفَت هذه الردود وفقا للنوع الاجتماعي. ومن بين هؤلاء الأشخاص، خفّض 83% منهم الإنفاق لمعالجة هذه المسألة، واقترض 67% منهم من العائلة والأصدقاء، وأرجأ 35% تسديد دفع الفواتير، فيما اشتغل 16% في عمل إضافي. وفيما كان المستجيبون الذّكور أكثر احتمالا من المستجيبات الإناث في الانخراط في الممارسات الثلاث الأخيرة، فقد كانت المستجيبات أكثر احتمالا منهم في خفض الإنفاق وبيْع جزء من ممتلكاتهنّ كوسيلة للتأقلم. واقترح 26% من المستجيبين بأن أُسَرهم لن تتمكن من تسديد نفقاتهم المعيشيّة سوى لمدّة تقلّ عن أسبوع في حال فقدانهم لمصدر دخلهم الرئيسي دون أن يقترضوا أو ينتقلوا إلى منزل آخر. وأفاد 35% من المستجيبين بأنه كان بإمكانهم أن يسدّدوا النفقات المترتّبة عليهم لمدّة تزيد على أسبوع إلا أنها تقل عن شهر. وفي حين أنه من الأهمية بمكان ملاحظة أنّ الناس يقلّلون من دخلهم غالبا عند الإبلاغ عن الدّخل في الدراسات المسحيّة الرسمية، يقترح التحليل الذي أجراه فريق البحث بأنّ هذه النتائج تتّفق بصفة عامة مع مصادر البيانات الأخرى المنشورة والمجمَّعَة.

الجدول 2.5: النّسب المئوية لمستخدمي هذه الآليّات التي تُعنَى بالتأقلم في الشهور الـ24 الأخيرة مصنَّفة وفقا للنوع الاجتماعي ومرتّبة ترتيبا تنازليا، 2022

	ذكر	أنثى	المجموع
قمتَ بخفض الإنفاق وأنفقتَ باعتدال	%81.1	%85.7	%83.4
اقترضتَ من العائلة أو الأصدقاء	%70.3	%62.8	%66.6
أرجأتَ تسديد الفواتير	%37.6	%31.7	%34.7
اشتغلتَ في عمل إضافي	%24.0	%6.9	%15.6
بعتَ جزءا من ممتلكاتك	%12.5	%16.1	%14.3
اقترضتَ من مكان عملك (الزملاء في العمل)	%11.8	%2.8	%7.3
أخذتَ سلفة على أجرك اليومي	%8.4	%1.6	%5.0
سحبتَ المال من خلال حساب التوفير الخاص بك أو حوّلتَ المال من حساب التوفير إلى حساب جاري	%7.6	%5.7	%6.7
أخذتَ قرضا من جمعيّة	%1.5	%1.9	%1.7
أخذتَ قرضا غير رسميّ	%2.5	%3.6	%3.1
سحبتَ من مدّخرات التقاعد	%1.4	%0.7	%1.1
استخدمتَ إحدى التسهيلات الائتمانية المتاحة	%0.5	%0.4	%0.5

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

يضع مؤيّدو سياسة الشّمول المالي غالبا التصرّفات المتعلقة بالتوفير في الصّدارة. إذ لم يُفِد سوى مستجيب واحد من بين كل 5 مستجيبين في الدراسة المسحية بأنه تمكّن(ت) من توفير المال في الفترة الممتدة ما بين

حزيران 2020 وحزيران 2022 (وهي فترة تأثرّت بجائحة كوفيد–19 بشدّة). وعندما يتم تصنيف المجتمع الإحصائي الذي يتألّف من 19.2% من المستجيبين الذين وفّروا المال في العامَيْن الأخيرين من ناحية النوع الاجتماعي، فقد أفاد 22.2% من الرجال بقيامهم بذلك مقابل 16.1% من النساء. ولم يقتصر الأمر على ذلك، حتّى أن ثمّة فجوة جغرافية أكبر بين المستجيبين من الضفة الغربية (24.1%) وأولئك في قطاع غزة (11.3%). ففي الضّفة الغربية، تزيد مستويات التوفير في شمال الضفة الغربية (26.5%) بصورة طفيفة عنها في وسط الضّفة الغربية (21.8%) وجنوبها (22.9%). وثمّة فجوة كبيرة بين الجنسيْن في عملية التوفير في جنوب الضفة الغربية. إذ يسجّل الرجال في جنوب الضفة الغربية أعلى مستوى من التوفير لأيّ منطقة فرعية (32%)، في حين تُعدّ النساء هناك الأقل احتمالية (85.7%) للتوفير من أي فئة في الضفة الغربية. وقد يعكس ذلك أنماط التحكّم بالمال التي سيتطرق إليها النقاش في الفقرة التالية. وفي قطاع غزة، تزيد النسبة المئوية لسكان شمال قطاع غزة الذين وفّروا المال (12.9%) عنها في جنوب قطاع غزة (9.9%) ووسطه (8.6%). ولم توفّر 94.2% من النساء في وسط قطاع غزة المال في العامَيْن الأخيرين، ما شكّل أدنى مستويات التوفير في أيّ منطقة فرعية في فلسطين. وفي هذ الصّدد، تجدر الإشارة إلى أنّ مستوى التعليم يؤثّر تأثيرا كبيرا على نشاط التوفير، إذ تزيد احتمالية أن يكون المستجيبون الأكثر تحصيلا للتعليم قد وفّروا المال. ولا غرابة أن المستجيبين الذين يجنون دخلا أعلى كانوا أعلى احتمالا من غيرهم لتوفير المال. وقد تُعزَى البيانات عن ممارسات التوفير إلى البيانات عن التحكّم بالمال.

الشكل 1.5: النسبة المئوية للمستجيبين الذين تمكّنوا من التوفير في الشهور الـ 24 الماضية مصنّفين وفقا للنوع الاجتماعي والمنطقة، 2022

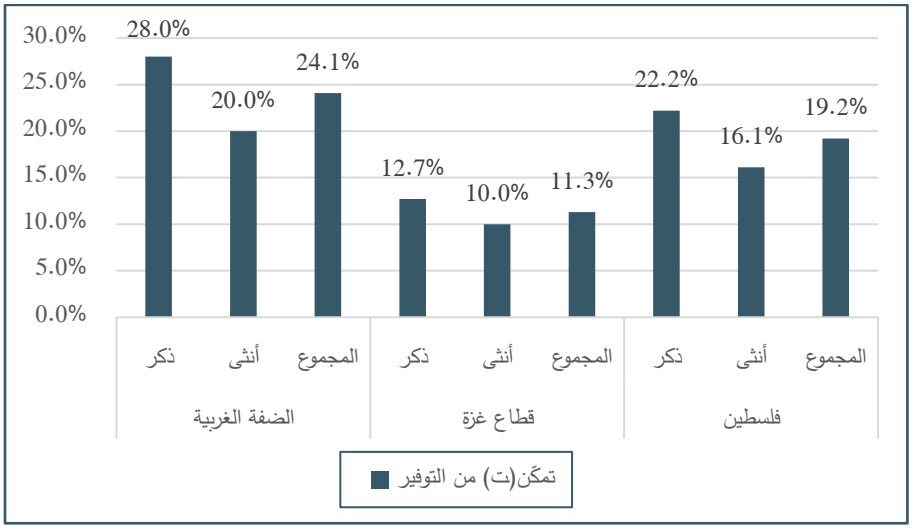

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

أظهرت نتائج مسح جانب الطلب أن غالبيّة النساء بعمر 18 سنة فأكثر (81%) يعشن في أسر تكون فيها المسؤولية للرجال في إدارة الأمور المالية للأسرة، أي الزوج، أو الأب، أو أحيانا الابن، و3.5% من المستجيبات يعشن في أسر تكون فيها المسؤولية للأم في إدارة الأمور المالية للأسرة. نحو 16.5% من المستجيبات في الضفة الغربية يقمن بإدارة الأمور المالية لأسرهن مقارنة مع 13.1% من المستجيبات في قطاع غزة. ولا تتفاوت هذه الإحصاءات كثيرا على المستوى المناطقي. إذ تعيش النسبة المئوية الأكبر من المستجيبات اللواتي يقمن بإدارة الأمور المالية لأسرهن في شمال الضفة الغربية (18.8%)، فيما تعيش النسبة المئوية الأقل من النساء اللواتي يقمن بإدارة الأمور المالية لأسرهن (12.5%) في شمال قطاع غزة.

أما من بين النساء اللواتي يجنين بأنفسهن دخلا في الضفة الغربية، لا تتحكّم سوى 63% منهنّ بدخلهنّ تماما. وينخفض هذا الرقم في قطاع غزة إلى 51% تقريبا. على مستوى فلسطين، أشارت النتائج إلى أن نحو 60% من النساء بعمر 18 سنة فأكثر واللواتي يجنين بأنفسهن دخلا، يتحكمن بدخلهنّ (أنظر الجدول 3.5)

الجدول 3.5: توزيع النسبة المئوية للمستجيبين البالغين استنادا إلى مَن يتحكّم بدخلهم وفقا للنوع الاجتماعي والمنطقة، 2022

مَن يتحكّم بدخل المستجيب	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
أتحكّمُ بدخلي	%79.3	%63.0	%75.4	%77.1	%51.3	%72.7	%78.5	%60.1	%74.5
أبي	%8.4	%7.9	%8.3	%13.3	%12.4	%13.1	%10.1	%9.0	%9.8
أمي	%2.3	%0.2	%1.8	%2.3	%2.5	%2.4	%2.3	%0.8	%2.0
زوجي	%1.6	%17.6	%5.5	%0.8	%17.7	%3.7	%1.3	%17.6	%4.9
زوجتي	%0.9	%1.0	%0.9	%0.5	%1.3	%0.6	%0.8	%1.1	%0.8
أطفالي	%0.3	%1.4	%0.6	%0.7	%2.4	%1.0	%0.4	%1.6	%0.7
بصورة مشتركة	%7.1	%8.7	%7.5	%4.6	%10.3	%5.6	%6.3	%9.1	%6.9
أشخاص آخرون	%0.1	%0.2	%0.1	%0.6	%2.1	%0.9	%0.3	%0.7	%0.4

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

تقلّ احتمالية امتلاك النساء أيضا للأصول عن احتمالية امتلاك الرجال لها. إذ تزيد احتمالية أن يمتلك المستجيبون الذّكور أراضي بمقدار الضعف عن نظرائهم من النساء، حيث تبلغ نسبتهم 16% مقابل 8% من النساء، وتزيد احتمالية امتلاكهم للعقارات بمقدار الضعف أيضا عن نظرائهم من النساء، حيث تبلغ نسبتهم 12% مقابل 6% من النساء، واحتمالية امتلاكهم لمركبة بمقدار ثلاثة أضعاف عن نظرائهم من النساء، حيث تبلغ نسبتهم 24% مقابل 8% من النساء. وتزيد احتماليّة امتلاك المستجيبات للذهب بمقدار الضعف عن

نظرائهنّ من المستجيبين الذكور، حيث تبلغ نسبتهنّ 14% مقابل 7% منهم. ويمتلك 43% من المستجيبين الذكور منزلهم الخاص، ويقطن 44% منهم في منزل يمتلكه أحد الأبويْن. وتمتلك 15% من المستجيبات منزلهنّ، فيما تقطن 40% منهنّ في منزل يمتلكه الزوج و33% في منزل يمتلكه أحد الأبويْن. وبالرغم من أنّ مستويات امتلاك الأصول في قطاع غزة أدنى ممّا هي عليه في الضفة الغربية، فإن الاختلافات بين الجنسيْن متشابهة في كلا المنطقتين. فعلى سبيل المثال، يمتلك 46.6% من المستجيبين الذكور و20.2% من المستجيبات منازلهم ومنازلهن في الضفة الغربية، فيما يمتلك 36.8% من المستجيبين الذكور و7.7% من المستجيبات منازلهم ومنازلهنّ في قطاع غزة.

الجدول 4.5: امتلاك الأصول مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي، 2022

نوع الأصول	ذكر	أنثى	المجموع
الأرض	%15.6	%8.2	%11.9
المركبات	%23.8	%7.9	%15.9
العقار	%11.8	%5.6	%8.8
المعادن الثمينة كالذّهب	%6.7	%14.2	%10.4
الأسهم، وسندات الدين والأوراق المالية	%1.9	%1.2	%1.5
أصول أخرى	%0.1	%0.0	%0.1

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة التي من جانب الطلب.

يشكّل امتلاك الأصول غالبا مؤشّرا على الوصول إلى المنتجات الائتمانية. وفي فلسطين، يمكن أن يشكّل الراتب المنتظم أيضا "أصلا" يجري مقابله ضمان الديون كضمان إضافي. وعلى النحو الذي جرت الإشارة إليه في القسم 3 من هذا التقرير، فإنّ معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية. إذ تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنّ النسبة تتراوح بين 17 و18% في الفترة الممتدة بين عاميّ 2015 و2021 مع انخفاضها إلى 16.1% في عام 2020 (بسبب جائحة كوفيد-19). في المقابل، تتراوح معدّلات مشاركة الذّكور في القوى العاملة بين 69% و70% مع انخفاضها إلى 65.1% في عام 2020.[10] وتتّفق بيانات الدراسة المسحيّة للسكان البالغين (التي تشير إلى أنّ 87.3% من المستجيبات لا يعملن في وظائف بأجر) مع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عموما. كما أشارت الدراسة المسحيّة أيضا إلى أن 70.5% من المستجيبات اختارت الردّ المتمثّل بـ"لا أعمل- [فأنا] ربّة منزل". ويبلغ عدد النساء اللواتي يعشن في أسر دون دخل ضعف عدد نظرائهن من الرّجال تقريبا. وتتّفق الاختلافات الجغرافية وفقا للمنطقة والمكان مع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.[11] فعلى سبيل المثال، تبحث 20.2% من المستجيبات من

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. المرأة والرجل في فلسطين- قضايا وإحصاءات 2021.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021. مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي 2021. رام الله- فلسطين.

قطاع غزة عن عمل مقارنة مع 4.1% من المستجيبات من الضفة الغربية. ويبحث 17.5% من سكان المخيّمات عن عمل مقارنة مع 10.9% من سكّان المناطق الحضرية و2.6% من سكان المناطق الريفيّة. وعلى النحو الذي سيتم تحليله بمزيد من التفصيل لاحقا، يتطابق الوضع الوظيفي بوضوح مع استخدام الخدمات والمنتجات المالية. فعلى سبيل المثال، لا يمتلك سوى 8.6% من المستجيبات اللواتي تعرّفن أنفسهن كربّات منازل و9.6% من المستجيبين الذين يعرّفون أنفسهم كطلاب حسابات مصرفية جارية. ويمثّل ذلك تحدّيات كبيرة بالنسبة للشّمول المالي نظرا لطابع سوق العمل الفلسطيني القائم على الفصل بين الجنسيْن، الأمر الذي يتم التطرّق إليه في القسم الختامي من هذا التقرير.

الجدول 5.5: توزيع النسب المئوية للبالغين بحسب الوضع الوظيفي وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

الوضع الوظيفي	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
موظّف يعمل بأجر في القطاع الخاص	%24.6	%4.4	%14.7	%21.6	%0.7	%11.2	%23.5	%3.0	%13.4
موظّف يعمل بأجر في القطاع الحكومي (العام)	%8.9	%5.1	%7.0	%13.2	%2.6	%7.9	%10.6	%4.1	%7.4
موظّف يعمل بأجر مع المنظمات غير الحكومية	%0.5	%0.5	%0.5	%0.6	%0.3	%0.4	%0.5	%0.4	%0.5
موظّف يعمل بأجر في إسرائيل والمستوطنات	%21.2	%1.5	%11.5	%0.2	%0.0	%0.1	%13.2	%0.9	%7.1
موظّف يعمل بأجر مع المنظمات الدولية	%0.1	%0.0	%0.0	%0.2	%0.1	%0.1	%0.1	%0.0	%0.1
موظّف يعمل بأجر مع حكومة أجنبيّة	%0.2	%0.0	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0	%0.1	%0.0	%0.1
موظّف يعمل براتب مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	%0.3	%0.1	%0.2	%0.6	%0.7	%0.6	%0.4	%0.3	%0.4
أعملُ لحسابي الخاص	%12.0	%2.0	%7.1	%6.5	%0.2	%3.3	%9.9	%1.3	%5.6
موظَّف	%7.9	%0.7	%4.4	%2.3	%0.3	%1.3	%5.8	%0.5	%3.2
فرد عائلة لا يتلقّى أجرا	%1.1	%0.8	%0.9	%1.0	%0.4	%0.7	%1.1	%0.6	%0.8
لا أعملُ وأبحث عن عمل	%5.0	%3.2	%4.1	%28.6	%11.6	%20.2	%13.9	%6.4	%10.2
لا أعملُ– متقاعد	%2.8	%0.7	%1.8	%4.6	%0.7	%2.7	%3.5	%0.7	%2.1
لا أعملُ– طالب	%6.2	%13.1	%9.5	%11.0	%13.4	%12.2	%8.0	%13.2	%10.6
لا أعملُ– ربّة منزل	%1.7	%64.0	%32.4	%1.2	%66.1	%33.4	%1.5	%64.8	%32.8
أعملُ لحسابي في إسرائيل والمستوطنات	%1.0	%0.4	%0.7	%0.1	%0.0	%0.1	%0.6	%0.2	%0.4
موظّفون في إسرائيل والمستوطنات	%0.7	%0.1	%0.4	%0.0	%0.0	%0.0	%0.5	%0.1	%0.3
أعملُ طواعية دون أي أجر	%0.1	%0.6	%0.4	%0.5	%0.4	%0.4	%0.3	%0.5	%0.4
لا أعملُ لتقدّم سنيّ/إصابتي بمرض	%5.8	%2.9	%4.4	%7.9	%2.7	%5.3	%6.6	%2.8	%4.7

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

تشمل مسألة امتلاك الأصول أيضا الأصول التكنولوجية التي قد يصل الناس من خلالها إلى المنتجات والخدمات المالية الرقميّة. يقلّ معدّل نفاذ المستجيبات (78.8%) إلى شبكة الإنترنت في المنزل على نحو طفيف عن معدّل نفاذ المستجيبين الذكور إليها (81.6%)، ويقلّ أيضا معدّل امتلاكهن لأجهزة الهاتف المحمول (87.7%) على نحو طفيف عن معدّل امتلاك المستجيبين الذكور لها (93.1%). ومن الجدير ذكره في هذا الصّدد أنّ معدّل النفاذ إلى شبكة الإنترنت في المنزل في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، حيث يبلغ 82.1% في القطاع مقابل 79.1% في الضفة الغربية، إلا أنّ معدّل امتلاك أجهزة الهاتف المحمول في الضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة (إذ يبلغ 94% فيها مقابل 84.8% في القطاع) وكذلك معدّل امتلاك أجهزة الهواتف الذكية (إذ يبلغ 93.2% فيها مقابل 84.8% في القطاع). ويُعدّ النفاذ إلى شبكة الإنترنت في المنزل في المناطق الريفية (72.5%) أدنى منه في المناطق الحضرية (81.5%) والمخيّمات (82.8%). ويُعدّ معدّل امتلاك الهواتف وأجهزة الهواتف الذكيّة أعلى على نحو طفيف في المناطق الريفيّة منه في المناطق الحضرية والمخيّمات. وثمّة فجوة كبيرة بين الجنسيْن في النّفاذ إلى شبكة الهاتف المحمول من الجيل الثالث/شبكة الإنترنت من خلال الهاتف في صفوف المستجيبين الذين يمتلكون هواتف ذكية. إذ بإمكان 60.2% من المستجيبين الذكور الذين يمتلكون هواتف ذكية النّفاذ إلى الإنترنت من خلال تلك الأجهزة، مقابل 45.5% من المستجيبات اللواتي يمتلكن هواتف ذكية. ويتّضح هذا الاختلاف بين الجنسيْن أيضا في العمليات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة، إذ يستخدمها المستجيبون الذكور بمعدّل ثلاثة أضعاف استخدام المستجيبات لها، حيث يبلغ (16.7%) لهم مقابل (5.8%) لهن. هذا بالرغم من البيانات التي تُظهر بأنه تزيد احتمالية امتلاك المستجيبات اللواتي يمتلكن هواتف محمولة ذكيّة عنها للمستجيبين الذكور، إذ تبلغ (90.9%) بالنسبة لهنّ مقابل (88.8%) بالنسبة لهم.

يتشكّل وصول الناس إلى المنتجات والخدمات المالية بفعل امتلاكهم للوثائق اللازمة. إذ يمتلك المستجيبون كلّهم تقريبا –99.8%– وثائق تحديد هويّة شخصية رسمية، وهو أمر غير مستغرب نظرا لاضطلاع نظام بطاقة الهويّة بدور حاسم في بسط إسرائيل لسيطرتها على السكان الفلسطينيين. وبحوزة المستجيبين بأغلبيّتهم جواز سفر فلسطيني (91.8%)، بالتالي فإن عدد المستجيبين الذين بحوزتهم وثائق أخرى متدن والبيانات المتاحة في هذا الصّدد غير موثوقة. ولكن، تُظهر هذه البيانات أن امتلاك شبكة الإنترنت في المنزل وأجهزة الهواتف المحمولة متشابهان على وجه العموم بصرف النّظر عن الهوية الشخصية، إلا أنه أعلى بالفعل في صفوف المستجيبين الذين يحملون جوازات سفر أردنيّة، وجوازات سفر إسرائيلية، وبطاقات هوية للمواطنة المقدسية.

الجدول 6.5: النّفاذ إلى خدمة شبكة الهاتف المحمول من الجيل الثالث/الإنترنت على جهاز الهاتف المحمول، ونوع جهاز الهاتف المحمول، واستخدام خدمات العمليات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة، 2022

	الضّفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
لديّ خدمة الإنترنت في المنزل	%81.9	%76.1	%79.1	%81.1	%83.1	%82.1	%81.6	%78.8	%80.2
امتلك جهاز هاتف محمول	%95.8	%92.0	%94.0	%88.8	%80.8	%84.8	%93.2	%87.7	%90.5
جهاز الهاتف المحمول الذي أمتكله ذكي	%93.5	%92.9	%93.2	%80.5	%87.3	%83.8	%88.8	%90.9	%89.8
مشترك في خدمة شبكة الهاتف المحمول من الجيل الثالث/الإنترنت	%72.9	%54.4	%64.0	%34.3	%28.3	%31.3	%60.2	%45.5	%53.1

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

يُنظَر غالبا إلى الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية باعتباره مسألة تنقّل مادي. فبالرغم من أنّ تنقّل النساء في الحيّز العام في أجزاء كثيرة من فلسطين مقيّد أكثر ممّا هو عليه للرجال، فلا يُستَشهَد كثيرا في بيانات الدراسة المسحيّة بالبُعد الجغرافي عن مؤسسة مالية ما على أنه سبب لعدم امتلاك حساب مصرفي، إذ لم يشر سوى 10% من المستجيبين إلى هذا العامل. وفي حقيقة الأمر، زادت احتمالية اختيار المستجيبين الذكور لهذا العامل عنها للمستجيبات، حيث بلغت (10.9%) لهم مقابل (9.4%) لهن. وتُحدث الجغرافيا فرقا كبيرا هنا، حيث اختار الرجال (14.5%) والنساء (14%) الذين يعيشون في الضفة الغربية هذا العامل أكثر ممّا اختاره الرجال (7.6%) والنساء (3.5%) الذين يعيشون في قطاع غزّة ذي الكثافة السكانية الأعلى بكثير ممّا هي عليه في الضفة الغربية.

أفادت غالبيّة المستجيبين (85%) بأنّه كان من السهل أو السهل جدا بالنسبة لهم الوصول إلى فروع المصارف، وأفادت نسبة مماثلة منهم (84.8%) بأنه كان من السهل أو السهل جدا بالنسبة لهم استخدام أجهزة الصراف الآلي. وهذه الحالة من التشابه متوقّعة نظرا لكون أفرع المصارف ستكون مزوّدة دوما بأجهزة صراف آلي. وكان المستجيبون الذكور أكثر احتمالا من المستجيبات في اختيار هذه الأجوبة فيما يتعلّق بالوصول إلى المصارف، إذ بلغت نسبتهم 88.3% مقابل 81.6% منهن. ومن الجدير بالملاحظة أيضا في هذا الصّدد أنّ عدد فروع المصارف ازداد من 309 في عام 2016 إلى 379 في عام 2022، وكذلك عدد أجهزة الصراف الآلي من 622 في عام 2016 إلى 720 في عام 2022. ولكن، تكتسي الجغرافيا أهمية هنا، إذ كان الرجال (92.6%) والنساء (90.6%) في قطاع غزة أكثر احتمالا من نظرائهم (85.7%) ونظيراتهن (76%) في الضّفة الغربية للإبلاغ عن سهولة الوصول. ولا تتفاوت الاستجابات كثيرا وفقا للمكان. فعندما سُئِل المستجيبون

عن الطرق التي يفضّلونها للوصول إلى المصارف، اختار الرجال بدأبٍ الخيارات كلّها – زيارة المقرّ الرئيسي، وزيارة الفرع الأقرب، واستخدام جهاز الصرّاف الآلي، واستخدام المعاملات المصرفية الإلكترونية، واستخدام الهاتف/الفاكس– أكثر ممّا اختارتها النساء. وضمن هذه الاستجابات، فضّل المستجيبون بوضوح الوصول المادي إلى الخدمات (كزيارة المقرّ الرئيسي، أو فرع، أو جهاز صرّاف آلي) على الوصول عن بُعد (كالصيْرفة الإلكترونية والصيْرفة الهاتفية). وتمثّل الخيار الوحيد الذي فاقت احتمالية اختيار المستجيبات له اختيار المستجيبين الذكور له في "لا أريد أن استخدم خدمة مصرفية".

الجدول 7.5: سهولة الوصول إلى التسهيلات المصرفية مصّنفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي

التسهيل	سهولة الوصول	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
		ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
فرع/ مكتب مصرف	سهل جدا	%18.8	%15.0	%17.0	%35.4	%25.2	%30.3	%25.1	%18.9	%22.1
	سهل	%66.9	%61.0	%64.0	%57.2	%65.4	%61.2	%63.2	%62.7	%62.9
	صعب	%11.8	%15.7	%13.7	%6.7	%5.7	%6.2	%9.8	%11.9	%10.8
	مستحيل	%0.5	%1.3	%0.9	%0.2	%0.7	%0.5	%0.4	%1.1	%0.8
	لا أعلم	%2.0	%6.8	%4.4	%0.6	%3.0	%1.8	%1.4	%5.4	%3.4
	رفض(ت) الإجابة	%0.0	%0.1	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0
فرع/مكتب مؤسسة إقراض	سهل جدا	%14.1	%10.8	%12.4	%24.7	%13.3	%19.0	%18.1	%11.7	%14.9
	سهل	%59.3	%48.1	%53.8	%50.0	%44.8	%47.4	%55.7	%46.8	%51.3
	صعب	%15.5	%21.8	%18.6	%16.0	%21.1	%18.5	%15.7	%21.6	%18.6
	مستحيل	%2.8	%2.0	%2.4	%2.7	%3.9	%3.3	%2.8	%2.8	%2.8
	لا أعلم	%8.1	%16.8	%12.4	%6.6	%16.6	%11.6	%7.6	%16.7	%12.1
	رفض(ت) الإجابة	%0.2	%0.4	%0.3	%0.0	%0.3	%0.2	%0.1	%0.4	%0.3
جهاز صرّاف آلي	سهل جدا	%25.3	%19.8	%22.6	%29.9	%19.7	%24.8	%27.1	%19.7	%23.4
	سهل	%63.7	%57.1	%60.4	%60.4	%65.4	%62.9	%62.4	%60.3	%61.4
	صعب	%7.7	%13.4	%10.5	%6.0	%7.9	%7.0	%7.1	%11.3	%9.1
	مستحيل	%0.8	%1.0	%0.9	%2.0	%2.4	%2.2	%1.3	%1.6	%1.4
	لا أعلم	%2.4	%8.7	%5.5	%1.7	%4.5	%3.1	%2.1	%7.1	%4.6
	رفض(ت) الإجابة	%0.1	%0.1	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0
شركة صرافة وتحويل أموال	سهل جدا	%17.7	%14.3	%16.0	%32.5	%20.0	%26.3	%23.3	%16.5	%19.9
	سهل	%66.8	%58.2	%62.6	%59.7	%66.4	%63.1	%64.1	%61.4	%62.8
	صعب	%11.6	%17.4	%14.5	%6.5	%8.2	%7.3	%9.6	%13.9	%11.7
	مستحيل	%0.8	%1.1	%0.9	%0.8	%0.8	%0.8	%0.8	%1.0	%0.9

التسهيل	سهولة الوصول	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
		ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
	لا أعلم	%3.1	%8.8	%5.9	%0.5	%4.6	%2.5	%2.1	%7.2	%4.6
	رفض(ت) الإجابة	%0.1	%0.1	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.1	%0.1
وكيل شركة دفع إلكتروني	سهل جدا	%9.7	%5.9	%7.8	%14.0	%11.3	%12.6	%11.3	%8.0	%9.7
	سهل	%57.3	%44.4	%51.0	%45.5	%32.6	%39.1	%52.8	%39.9	%46.4
	صعب	%17.0	%21.5	%19.2	%19.4	%24.1	%21.7	%17.9	%22.5	%20.2
	مستحيل	%2.8	%2.7	%2.8	%4.1	%5.1	%4.6	%3.3	%3.6	%3.5
	لا أعلم	%13.0	%25.4	%19.1	%17.0	%26.9	%22.0	%14.6	%26.0	%20.2
	رفض(ت) الإجابة	%0.1	%0.1	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.1	%0.1
خدمات مصرفية إلكترونية	سهل جدا	%8.9	%5.3	%7.1	%12.3	%9.4	%10.9	%10.2	%6.9	%8.6
	سهل	%56.2	%40.3	%48.4	%41.0	%31.0	%36.0	%50.4	%36.8	%43.7
	صعب	%17.3	%21.2	%19.2	%21.2	%22.2	%21.7	%18.7	%21.6	%20.1
	مستحيل	%2.7	%3.6	%3.1	%5.5	%6.2	%5.8	%3.7	%4.6	%4.2
	لا أعلم	%14.9	%29.3	%22.0	%20.1	%31.2	%25.6	%16.9	%30.0	%23.4
	رفض(ت) الإجابة	%0.0	%0.3	%0.2	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.2	%0.1

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة جانب الطّلب.

تتباين الردود التي تتّصل بالنوع الاجتماعي تباينا كبيرا فيما بينها بالنسبة للوصول إلى أجهزة الصرّاف الآلي، إذ أفاد 89.5% من المستجيبين الذكور بأن الوصول إليها كان سهلا أو سهلا جدا بالنسبة إليهم، إلا أن 80% فقط من المستجيبات اخترن الإجابة ذاتها. وفيما يتعلّق بأرقام الوصول إلى المصارف، قلّت احتمالية إبلاغ المستجيبات اللواتي يعشن في الضفة الغربية (76.9%) عن سهولة الوصول إلى المصارف عن تلك الخاصة بنظيراتهن في قطاع غزة (85.1%)، وعن تلك الخاصة بالمستجيبين الذكور في الضفة الغربية (89%)، وكذلك عن تلك الخاصة بالمستجيبين الذكور في قطاع غزة (90.3%). وقلّت احتمالية إبلاغ المستجيبين في المناطق الريفيّة (77.7%) عن سهولة الوصول إلى المصارف عن تلك الخاصة بالمستجيبين من المناطق الحضرية (86.2%) والمخيّمات (85.6%). وتوحي هذه البيانات الجغرافية بأنّ البُعد المادي عن أجهزة الصراف الآلية لا يزال يشكّل محدِّدا هاما للوصول. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أنّ 7.1% من المستجيبات اخترن "لا أعلم" عندما طُرح عليهنّ سؤال حول مدى سهولة الوصول إلى جهاز الصراف الآلي مقابل 2.1% من المستجيبين الذكور. ويشبه هذا عندما تتم المقارنة بين النسبة المئوية للمستجيبات (5.4%) اللواتي "لا يَعْلمن" مدى سهولة وصولهن إلى فرع لمصرف مع المستجيبين (1.4%) الذين اختاروا الإجابة ذاتها.

وفي المقابل، لم يُفِد سوى 31.9% من إجمالي المستجيبين بأنّه كان من السّهل أو السّهل جدا بالنسبة إليهم الوصول إلى فرع لشركة وساطة و27.5% من إجمالي المستجيبين بأنه كان من السّهل أو السّهل جدا بالنسبة إليهم الوصول إلى فرع مؤسسة تأجير. وثمّة فروق كبيرة وفقا للنوع الاجتماعي والجغرافيا. إذ كان المستجيبون الذكور في الضفة الغربية أكثر احتمالا من المستجيبات في الإبلاغ عن سهولة الوصول إلى شركة وساطة، حيث بلغت نسبتهم 45.7%. وفي المقابل، كانت المستجيبات أقل احتمالا من المستجيبين الذكور في الضّفة الغربية للإبلاغ عن ذلك، حيث بلغت نسبتهن 29.3% مع أنّ ردودهنّ كانت مشابهة لردود المستجيبين الذكور في قطاع غزة (29.5%). وكانت احتمالية إبلاغ المستجيبات في قطاع غزة عن سهولة الوصول إلى شركة وساطة هي الأقل، حيث بلغت 15.6%. وعلى غرار ذلك، أفاد 41.3% من المستجيبين الذكور من الضفة الغربية بسهولة وصولهم إلى شركات التأجير مقابل 26% من المستجيبات من نفس المنطقة. وأفاد 25.1% من المستجيبين الذكور من قطاع غزة بسهولة وصولهم إلى شركات التأجير مقابل 10.3% من المستجيبات من نفس المنطقة.

ولم يَعْلم 36.4% و41.3% من المستجيبين كيفية الإجابة على هذا السؤال بالنسبة لفروع شركات الوساطة وشركات التأجير على التوالي. وقد فاقت هذه النسبة من الإجابة نسبة الذين أفادوا بأنه كان من الصعوبة أو المستحيل بالنسبة لهم الوصول إلى خدمات من هذا القبيل، ما يوحي بأنّ المسألة الأساسية تتمثّل في الافتقار للمعرفة عن هذه الخدمات أكثر من كونها تتمثّل في الوصول الجغرافي (انظر القسم 6). وثمّة اختلاف واضح بين الجنسيْن في هذا المجال. إذ لم يعلم 30.9% من المستجيبين الذكور كيفية الإجابة عن سؤال حول الوصول إلى شركات الوساطة مقارنة مع 42% من المستجيبات. ولم يعلم 34.4% من المستجيبين الذكور كيفية الإجابة عن سؤال حول الوصول إلى شركات التأجير مقارنة مع 48.4% من المستجيبات. ولم يتفاوت المستجيبون الذين لم يعلموا كيفية الإجابة على السؤال كثيرا وفقا للمنطقة. فعلى سبيل المثال، لم تعلم 41.7% من النساء في الضفة الغربية و42.4% منهنّ في قطاع غزة مدى سهولة الوصول إلى خدمة وساطة، ولم تعلم 46.1% من النساء في الضفة الغربية و52.1% منهن في قطاع غزة مدى سهولة الوصول إلى شركة تأجير. وتدلّ البيانات عموما على أنّ العوائق المادية لا تشكّل سببا وجيها للإقصاء المالي القائم على النوع الاجتماعي. وهذا يشبه نتائج بحث سابق في السياق الفلسطيني والذي أظهر أن "العوائق غير الطوعية أمام الشمول المالي" –كالبُعد– ليست مسؤولة عن الاختلافات بين الجنسيْن في الوصول (Shihadeh, Hannon & Wang, 2017).

الجدول 8.5: سهولة الوصول إلى التسهيلات غير المصرفيّة مصنّفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي

التسهيل	سهولة الوصول	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
		ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
فرع شركة تأمين/ وكيل شركة تأمين	سهل جدا	%13.2	%8.6	%10.9	%14.8	%9.5	%12.2	%13.8	%9.0	%11.4
	سهل	%66.4	%51.1	%58.9	%47.6	%34.6	%41.2	%59.3	%44.8	%52.1
	صعب	%13.2	%20.7	%16.9	%19.5	%26.8	%23.1	%15.6	%23.1	%19.3
	مستحيل	%2.1	%2.4	%2.2	%3.9	%5.2	%4.6	%2.8	%3.5	%3.1
	لا أعلم	%5.0	%17.1	%11.0	%14.1	%23.8	%19.0	%8.5	%19.7	%14.0
	رفض(ت) الإجابة	%0.1	%0.1	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.1	%0.1
فرع/شركة وساطة	سهل جدا	%4.4	%2.5	%3.5	%7.4	%1.7	%4.6	%5.5	%2.2	%3.9
	سهل	%41.3	%26.7	%34.1	%22.1	%13.9	%18.0	%34.0	%21.8	%28.0
	صعب	%21.2	%25.2	%23.2	%29.9	%31.8	%30.9	%24.5	%27.8	%26.1
	مستحيل	%4.9	%3.6	%4.3	%4.9	%10.1	%7.5	%4.9	%6.1	%5.5
	لا أعلم	%28.0	%41.7	%34.7	%35.6	%42.4	%39.0	%30.9	%42.0	%36.4
	رفض(ت) الإجابة	%0.2	%0.2	%0.2	%0.0	%0.0	%0.0	%0.2	%0.1	%0.1
فرع/شركة تأجير	سهل جدا	%3.8	%2.3	%3.1	%7.3	%1.5	%4.4	%5.2	%2.0	%3.6
	سهل	%37.0	%23.7	%30.5	%17.8	%8.8	%13.3	%29.7	%18.0	%23.9
	صعب	%22.3	%23.8	%23.0	%27.9	%29.8	%28.9	%24.4	%26.1	%25.2
	مستحيل	%4.6	%3.6	%4.1	%7.8	%7.7	%7.7	%5.8	%5.1	%5.5
	لا أعلم	%31.5	%46.1	%38.7	%39.2	%52.1	%45.6	%34.4	%48.4	%41.3
	رفض(ت) الإجابة	%0.8	%0.5	%0.7	%0.0	%0.2	%0.1	%0.5	%0.4	%0.4

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

على جانب العرض

قبلت غالبيّة المؤسسات المالية –91.7% من المؤسسات المستَطلعَة– تحمّل قدر من المسؤولية عن الشمول المالي عموما. فعلى النحو المشار إليه في أقسام سابقة من هذا التقرير، فإنّ 72.9% من المؤسسات تعكف على تصميم منتجات وخدمات لغير المدرجين حاليا في النظام الحالي. وأفادت 83.3% من المؤسسات بأنّ لديها منتجات وخدمات تستهدف النساء. ومع أنّ هذا الرقم مرتفع نسبيا، فإنه يقلّ عن النسبة المئوية للمؤسسات التي لديها منتجات وخدمات للعملاء ذوي الدخل المحدود (3000 شيكل أو أقل)، وللشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و30 عاما)، وللعملاء الذين يعيشون في المناطق المهمَّشة، بما فيها القدس الشرقية والمخيّمات (انظر الجدول 9.5).

الجدول 9.5: النسبة المئوية للمؤسسات المالية التي أفادت بأنّ لديها خدمات ومنتجات تستهدف الفئات المهمَّشة

مؤسسات مالية تقدّم خدمات ومنتجات تستهدف	نعم	لا	لا أعلم
الأشخاص ذوي الدّخل المتدني	%91.7	%8.3	%0.0
النساء	%83.3	%14.6	%2.1
الأشخاص ذوي الإعاقة	%68.8	%27.1	%4.2
الشّباب	%87.5	%12.5	%0.0
المسنّين	%68.8	%29.2	%2.1
الشركات الصغيرة	%95.8	%4.2	%0.0
المناطق المهمّشة	%77.1	%20.8	%2.1

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب العرض.

من منظور مقدّمي المنتجات والخدمات، تتمثّل الأسباب المختارة على النحو الأكثر شيوعا لعدم شمول المزيد من الأشخاص –بما فيهم النساء– ماليّا في "الافتقار للبيانات الائتمانية أو الضمان الإضافي القابل للاستخدام" (85.1%)، و"سمات المقصيين التي تنطوي على مستوى عال من المخاطر" (76.6%)، و"المتطلبات الصارمة التي تُعنَى بالهويّة والوثائق" (75.1%)، و"ضعف التكنولوجيا المالية في بعض القطاعات" (74.4%)، وعوامل سياسية، بما فيها "الوصول المقيَّد إلى المنطقة ج" (79.1%)، و"إغلاق قطاع غزة" (82%)، و"الأزمة الماليّة المتواصلة التي تعصف بالسلطة الوطنية الفلسطينية" (84.4%). وبالمقارنة مع الدراسة المسحيّة للسكان التي تُظهر أنماطا قائمة بشدّة على النوع الاجتماعي حول استخدام المال، أعطى مقدّمو الخدمات المالية أهمية أقل للعامل المتمثّل في أنّ "النساء محلّ ثقة لاتّخاذ قرارات مالية" (45.9%) بصفته سببا للإقصاء المالي القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين. ويوحي ذلك بأنّه إما أن يكون مقدّمو الخدمات والمنتجات أقل وعيًا لأحد الأسباب الجذرية للإقصاء المالي أو أنهم أقل استعدادا للتصدّي له. ونُظِر إلى عامل الوعي المتدنيّ أيضا (41.7%) باعتباره أقل أهمية، الأمر الذي يتواءم مع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي جرت مناقشتها في موضع سابق من هذا التقرير، وهي البيانات التي تُظهِر بأنّ احتمالية إتمام المستويات التعليمية كلّها أعلى بين النساء منها بين الرجال وبالتالي فإنهن أفضل تعليما.[12]

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة للأعوام 2009–2021. رام الله– فلسطين.

الجدول 10.5: تقييم المؤسسات المالية للعوامل التي تحدّ قدرة القطاع المالي على توسيع نطاق الخدمات المالية ليشمل المقصيين في الغالب، 2022

السّبب	النسبة المئوية لأولئك الذين يوافقون أو يوافقون تماما
الأزمة المالية المتواصلة التي تعصف بالسلطة الوطنية الفلسطينية	%85.40
الافتقار للبيانات الائتمانية أو الضمان الإضافي القابل للاستخدام	%85.10
إغلاق قطاع غزة	%82.60
الوصول المقيَّد إلى المنطقة "ج"	%79.20
سمات المقصيين التي تنطوي على مستوى عال من المخاطر	%76.60
المتطلّبات الصارمة التي تُعنَى ببطاقة الهويّة والوثائق الأخرى لمعرفة متطلبات عميلك ومراقبة أنشطة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب الممكنة	%75.00
ضعف التكنولوجيا المالية في بعض القطاعات المالية كالتأمين، والأوراق المالية، والتأجير التمويلي ... إلخ	%74.50
تكاليف الصيانة المرتفعة المرتبطة بالودائع أو القروض الصغيرة	%71.10
التكاليف المرتفعة المرتبطة بتقديم الخدمات المالية في البلدات الصغيرة أو المناطق الريفية	%68.80
من شأن التهرّب من دفع الضرائب والخوف من الملاحقة القضائية جراء ذلك أن يدفع الأفراد والشركات التجارية بعيدا عن القطاع المالي الرسمي	%67.40
الافتقار لنقاط الدخول الملائمة	%66.70
مقايضة الاستقرار المالي بزيادة الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية واستخدامها	%62.50
كفاية رأس المال والقواعد الإشرافية التي قد تحدّ من جاذبيّة الودائع الصغيرة، أو القروض، أو المنتجات المالية الأخرى للمؤسسات المالية	%55.30
المتطلّبات الصارمة فيما يتعلّق بفتح فروع لأجهزة الصراف الآلي	%54.20

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب العرض.

وافق مقدّمو المنتجات والخدمات المالية بشدّة على مجموعة من التدابير الرامية لتعزيز "جانب العرض" بصفتها وسيلة لتحقيق الشّمول المالي. ولكن، وفي نقاشات مجموعات التركيز، تطرّق المستجيبون لأهمية التدابير التي تُعنَى بجانب الطلب كدعم المواطنات وتقديم التثقيف المالي. وفي هذا الصّدد، أشارت احدى الجهات ذات العلاقة بأن أشكال التمييز المتقاطعة التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة ناتجة عن تركز الجهود الرامية لتلبية احتياجات المواطنين ذوي الإعاقة على الرجال. وفي فلسطين، يبلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقات المسجلّة حوالي 300,000 شخص، وهو ما يمثّل نسبة كبيرة من مجموع السكان.

الجدول 11.5: النسبة المئوية للمؤسّسات التي تستخدم كل تدبير لتمكين الشّمول المالي مرتّبة ترتيبا تنازليّا، 2022

تصميم منتجات وخدمات مالية جديدة للأشخاص المقصيين من النظام المالي	%72.9
تكثيف الحملات الإعلامية للوصول إلى أكبر عدد من العملاء المحتملين	%47.9
فتح فروع جديدة في المناطق المهمَّشة	%35.4
توفير الأسعار والخصومات النقدية والعيْنية للطلب على الخدمات من جانب الأفراد والشركات	%35.4

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب العرض.

اعتقد 47.7% من مقدّمي المنتجات والخدمات بأنّ الإطار التنظيمي الحالي يدعم الشّمول القائم على النوع الاجتماعي. ولكن، كان 33.3% من المستجيبين حياديّين و12.5% منهم لم يتّفقوا مع هذه العبارة. وقد دعم 87.6% من مقدّمي الخدمات والمنتجات المالية بقوّة كفالات القروض المدعومة حكوميا للنساء، في حين دعم 81.3% منهم إجراء تقييم للنوع الاجتماعي لتطوير خدمات ومنتجات مخصّصة.

من حيث الوصول، ينبغي أن نولي الاعتبار أيضا لأهمية عمل النساء في المؤسسات التي تقدم المنتجات والخدمات المالية. فمن الناحية النظرية، سوف يمكّن ازدياد أعداد الموظّفات اللواتي يصلن إلى مقدّمي المنتجات والخدمات المالية التوصّل لفهم أعمق للاحتياجات وأوجه الإقصاء القائمة على النوع الاجتماعي. ومن بين المنظّمات التي تقدّم الائتمان (تشكّل 29.2% من الشركات المستطلعة)، أفادت 92.9% منها بأنّ من بين أعضائها نساء تقدّم المشورة في مجال الائتمانات. واعتقد 97.9% من المستجيبين كلّهم بأنّ احتمالية نجاح النساء المؤهَّلات والمتمرّسات في ذلك مكافئة لتلك الخاصة بالرّجال. واتفق 54.2% من المستجيبين من المؤسّسات مع العبارة التي مفادها أنّ النساء بحاجة لخدمات مالية مخصَّصَة فيما لم يتّفق 31.3% منهم معها.

ولكن، هناك فجوة كبيرة ما بين المواقف والممارسات. إذ لا تنتهج سوى 38% من المؤسّسات المستطلَعَة كلّها سياسة تُعنَى بتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي/بالشّمول المالي في أطرها التنظيمية، ولم تجرِ سوى 31% منها تدقيقا للمساواة بين الجنسيْن في الأعوام الثلاثة الأخيرة. ولم تُفِد سوى 63% من المؤسسات المستطلَعَة بعدم أخذها بالحسبان ما إذا كانت متقدّمة لوظيفة ما متزوّجة أم لا وكان من المحتمل أن تأخذ إجازة أمومة مقابل 71% من المؤسّسات التي لم تأخذ بالحسبان ما إذا كان متقدّم لوظيفة ما متزوّجا أم لا. ونظرا لإمكانية تأثير السلطات التنظيمية على القطاع المالي، فهذا يشكّل أحد المجالات التي يمكن اتّخاذ إجراء ملموس فيها للشروع بإحداث تحوّل في العلاقات بين الجنسيْن عبر المجتمع الفلسطيني عموما. وفي خاتمة هذا التقرير نحدّد التوصيات التي تُعنى بالسياسات التي من شأنها تحسين ممارسات العمل القائمة على

النوع الاجتماعي في مجال صناعة التمويل، بما فيها تحسين مراقبة الفجوة بين الجنسيْن وتقييمها، وعقد المزيد من التدريب والتوجيه وتطبيق ممارسات العمل المرنة التي من شأنها أن تساعد النساء على النجاح.

6- استخدام المنتجات والخدمات الماليّة

ثمّة فجوة واضحة بين الجنسيْن في استخدام المنتجات والخدمات المالية بأسرها. إذ يمتلك 29.3% من المستجيبين كلّهم حسابات مصرفية جارية ويستخدمونها، ولكن عندما تُصنَّف البيانات وفقا للنوع الاجتماعي، يفيد 42.5% من المستجيبين الذكور بأنهم يمتلكون حسابات مصرفية جارية ويستخدمونها مقابل 15.9% من المستجيبات. وأفاد 15.3% من المستجيبين الذكور بأنهم لا يمتلكون حسابات مصرفية ولا يعتزمون امتلاكها في المستقبل، مقابل 32.3% من المستجيبات. ويبيّن الجدول 1.6 بأن هذا النمط ينطبق على كل المنتجات والخدمات المالية التي يستخدمها أكثر من 10% من السكان.

الجدول 1.6 أ: المنتجات والخدمات المالية <u>الممتلكة على نطاق واسع</u> (أكثر من 10% منها) في فلسطين، والنسبة المئوية لامتلاك/استخدام المنتَج/الخدمة المالية مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي، 2022

	ذكر	أنثى	المجموع
حساب مصرفي جاري	%42.5	%15.9	%29.3
بطاقة سحب	%38.5	%14.3	%26.6
بوليصة تأمين خاصة تقليدية	%16.9	%15.2	%16.0
خدمات صرف العملات من خلال الصرافين	%21.1	%8.5	%14.9
قرض من العائلة أو صديق	%17.5	%10.1	%13.8
نقطة بيع إلكترونية	%16.8	%8.3	%12.6
حساب توفير مصرفي	%16.9	%6.6	%11.8
خدمات العمليات المصرفية عبر أجهزة الهاتف المحمولة	%16.7	%5.8	%11.3
مجموعة توفير (جمعية القروض والمدخرات المتجددة)	%10.5	%10.0	%10.2

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة التي من جانب الطلب.

يستهلّ القسم الفرعي التالي بتحليل البيانات حول استخدام الحساب المصرفي الجاري لا لكونه المنتَج المالي التجاري الأكثر استخداما في فلسطين فحسب، بل ولكونه أيضا غالبا ما يُستخدَم كمقياس مبسط للشّمول المالي.

الجدول 1.6 ب: المنتجات والخدمات المالية <u>الممتلكة على نطاق ضيق</u> (أقل من 3%) في فلسطين، والنسبة المئوية لامتلاك/ استخدام المنتَج/ الخدمة المالية مصنّفة وفقا للنوع الاجتماعي، 2022

	ذكر	أنثى	المجموع
بوليصة تأمين تكافلي	%3.3	%1.0	%2.1
قرض من مصدر غير رسمي	%2.1	%2.0	%2.0
قرض من مؤسسة إقراض متخصّصة	%2.4	%1.2	%1.8
حساب جاري مدين أو حساب مكشوف	%2.0	%0.4	%1.2
وديعة مصرفية	%1.1	%0.5	%0.8
التوفير والاقتراض من الجمعيات التعاونية	%0.9	%0.5	%0.7
حساب ودائع في مصرف إسلامي	%0.6	%0.2	%0.4
عقد تأجير تمويلي	%0.7	%0.0	%0.4
تمويل على شكل مرابحة أو مضاربة	%0.6	%0.2	%0.4
الأسهم وسندات الدين	%0.4	%0.2	%0.3
تحويل الأموال باستخدام العملة المشفّرة	%0.4	%0.3	%0.3
الاستثمار في العملة المشفّرة	%0.4	%0.1	%0.3
الإجارة المنتهية بالتمليك من خلال المصارف الإسلامية	%0.4	%0.1	%0.2
خزينة في مصرف للاحتفاظ بالذّهب والمقتنيات الثمينة	%0.2	%0.2	%0.2
تمويل الرّهن العقاري	%0.1	%0.0	%0.1

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة التي من جانب الطلب.

الحساب الجاري

يضطلع الوضع الوظيفي بدور مهمّ في تحديد استخدام الحسابات المصرفية الجارية. إذ يمتلك الموظَّفون الحكوميون كلهم تقريبا (94.2%) حسابات مصرفية جارية نظرا لتحويل رواتبهم مباشرة إليها. ويشكّل الرجال 74.6% من المستجيبين الذين يعملون لدى الحكومة، ما يضرب مثالا آخرا حول كيفية تشكّل الشّمول المالي بفعل سوق العمل القائم على الفصل بين الجنسيْن. ولدى 34% من موظَّفي القطاع الخاص حسابات مصرفية جارية. ويُعدّ القطاع الخاص أكثر خضوعا للهيْمنة الذكورية في الدراسة المسحيّة السكانية، حيث يشكّل الرجال 86.7% من موظّفي هذا القطاع جميعا. وتمتلك 8.6% من ربّات المنازل و9.6% من الطلاب حسابات جارية. وعلى النحو الذي أشير إليه آنفا، عرّفت غالبيّة المستجيبات للدراسة المسحيّة –70.5%– أنفسهن كربّات منازل.

هناك من بين الموظَّفين بأجر مَن يعملون دون عقد رسميّ، حيث تزيد احتمالية عدم امتلاكهم حسابات مصرفية جارية وعدم رغبتهم بذلك في المستقبل أكثر من غيرهم. فيما ترتفع احتمالية امتلاك حسابات مصرفية بين الموظَّفون الذين يعملون استنادا إلى عقود عمل مكتوبة لمدّة غير محدّدة أكثر بكثير من غيرهم. كذلك الأمر بالنسبة للموظّفين غير الحكوميّين الذين يتقاضون رواتبهم من خلال التحويل المصرفي (57.9%)حيث تزيد احتمالية امتلاكهم حسابات مصرفية جارية أكثر من الموظّفين الذين يتقاضون رواتبهم نقدا. وتشكّل النساء نسبة مئوية أكبر ممّا يشكّل الرجال من المجموعة الأولى، إلا أن نسبتهنّ أقل بكثير من تلك الخاصة بالرّجال في المجموعة الثانية. واستنادا إلى هذه الأدلّة، سيُفضي التصدّي للتمييز بين الجنسيْن حول ممارسات وثقافات العمل إلى زيادة استخدام الخدمات المالية كالحسابات المصرفية الجارية.

الشّكل 1.6: امتلاك الحسابات المصرفية الجارية مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي والوضع الوظيفي

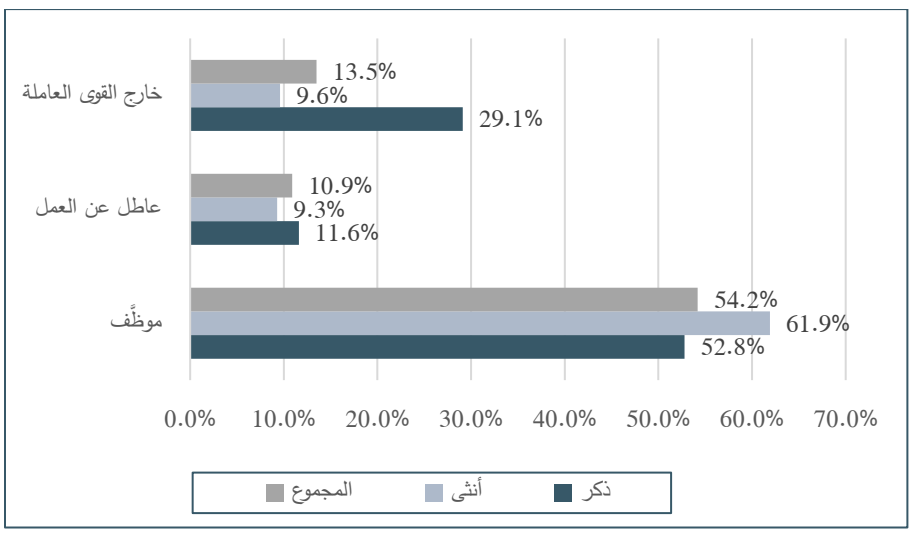

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

تضطلع الجغرافيا أيضا بدور هام، حيث أنّ ملكيّة الحسابات المصرفية أكبر في الضفة الغربية مما هي عليه في قطاع غزة. فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد المستجيبين في الضفة الغربية الذين يمتلكون حسابات مصرفية جارية (36.3%) ضعف نظرائهم تقريبا في قطاع غزة (18%). وعندما يُضاف النوع الاجتماعي إلى هذه البيانات، فإنّ احتمالية امتلاك المستجيبين الذكور في الضفة الغربية (51.8%) لحسابات مصرفية جارية أكبر بكثير ممّا هي عليه للمستجيبات في الضفة الغربية (20.3%) والمستجيبين الذكور في قطاع غزة (27.1%). ولا تمتلك سوى 8.8% من المستجيبات في قطاع غزة حسابات مصرفية. وهناك اختلافات هامة أيضا على مستوى المناطق الفرعية. إذ يمتلك 44.9% من المستجيبين الذين يسكنون في وسط الضفة الغربية

كلّهم حسابات مصرفية جارية حيث تتركّز الخدمات المالية التجارية مقارنة مع 35.4% في جنوب الضفة الغربية و31.2% في شمالها. وعلى الرغم من أنّ الاختلافات بين الجنسيْن في وسط الضفة الغربية لا تزال كبيرة، فإنها أقل وضوحا من تلك القائمة فيما بين السكان بشكل عام. ففي حين يمتلك 59.9% من المستجيبين الذكور في وسط الضفة الغربية حسابات مصرفية أيّا كان نوعها، تمتلك 29.5% من المستجيبات ذلك أيضا. في حين يمتلك 54.3% من المستجيبين الذكور في جنوب الضفة الغربية حسابات مصرفية، مقابل 17.4% من المستجيبات ذلك أيضا. وفي قطاع غزة، تتميّز الاختلافات بين المناطق الفرعية بأنها صغيرة نسبيا، حيث يمتلك 20.2% من المستجيبين كلّهم في شمال قطاع غزة، و19.7% منهم في وسط قطاع غزة، و16.4% منهم في جنوب القطاع حسابات مصرفية جارية. ولكن الاختلافات بين الجنسيْن ضمن هذه المناطق شاسعة على نحو أكبر. ففي شمال قطاع غزة، تزيد احتمالية امتلاك الرجال (25.8%) للحسابات المصرفية الجارية أربعة أضعاف تقريبا عن تلك الخاصة بالنساء (6.8%)، وهو ما يمثّل الفجوة الأكبر بين الجنسيْن على صعيد المناطق الفرعية كلها. وتزيد احتمالية امتلاك الرجال في جنوب قطاع غزة (30.5%) للحسابات المصرفية الجارية ثلاثة أضعاف عن تلك الخاصة بالنساء اللواتي يعشن هناك (10%)، ما يشكّل فجوة بين الجنسيْن يمكن مقارنتها مع الفجوة في جنوب الضفة الغربية. وفي ضوء النقاش عن الوضع الوظيفي في الفقرة السابقة، تجدر الملاحظة أنّ عدد الأشخاص العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن عمل هو الأدنى في وسط الضفة الغربية (1.8%) والأعلى في وسط قطاع غزة (27.6%). ويعزّز ذلك الفكرة التي مفادها أنّ استخدام المنتجات والخدمات المالية إنما يرتبط ارتباطا قويّا بالعمل، الذي يُعدّ بدوره قائما على نحو كبير على النوع الاجتماعي.

الشكل 2.6: النسبة المئوية للبالغين الفلسطينيين الذين يمتلكون حسابات مصرفية جارية مصنّفة وفقا للمنطقة الفرعية والنوع الاجتماعي، 2022

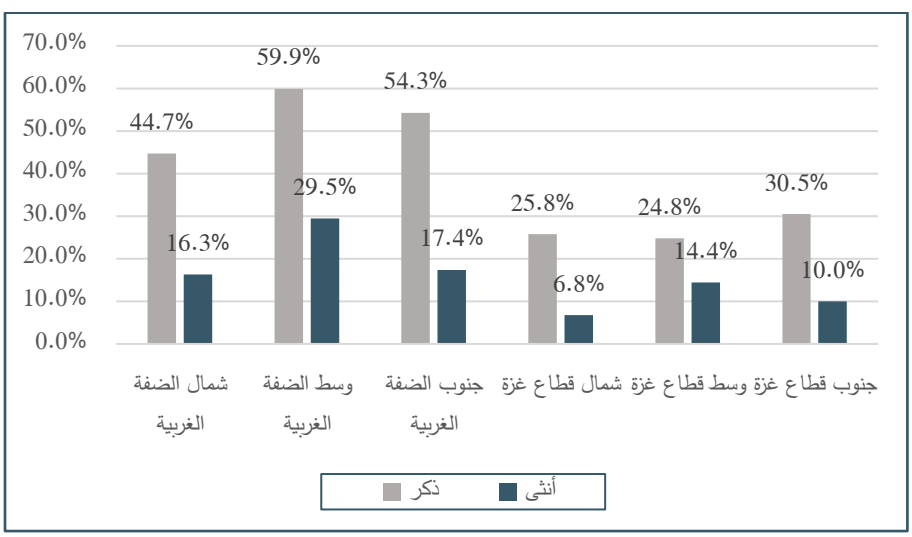

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة التي من جانب الطلب.

يخفّف التحصيل التعليمي نوعا ما من وطأة الأنماط القائمة على النوع الاجتماعي لامتلاك الحسابات المصرفية واستخدامها، إلا أنّ الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة حتى في صفوف المتعلّمين. فعلى سبيل المثال، تتراوح النسبة المئوية للنساء اللواتي يمتلكن حسابات مصرفية جارية بين 70.2% و100% بالنسبة للنساء اللواتي يحملن درجة الدبلوم العالي أو درجة أعلى في الضفة الغربية (انظر الجدول 4.6)، مقابل 93.6% و100% للرجال. وتظهر نتائج متشابهة في غزة. وتنطبق الفجوة بين الجنسين على المستويات التعليمية كلّها في فلسطين. ومن المحتمل أن يُعزَى تدني معدّلات امتلاك الحسابات المصرفية واستخدامها في صفوف النساء في قطاع غزة بالمقارنة مع قريناتهنّ في الضفة الغربية اللواتي اكتسبن المستوى التعليمي ذاته إلى مستويات البطالة والعمل الأعلى في القطاع غير الرسمي.

الجدول 2.6: امتلاك الحساب المصرفي الجاري مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي ومستوى التعليم، 2022

	ذكر	أنثى	المجموع
الأميّون	%0.80	%2.10	%1.20
القادرون على القراءة والكتابة	%2.90	%2.10	%2.70
المستوى الابتدائي	%7.90	%7.50	%7.80
المستوى الإعدادي	%27.90	%11.10	%23.40
المستوى الثانوي	%25.00	%19.50	%23.50
الدبلوم الجامعي المتوسّط	%6.40	%14.10	%8.40
درجة البكالوريوس/درجة البكالوريوس في العلوم	%24.90	%39.30	%28.70
الدبلوم العالي	%0.10	%0.30	%0.20
درجة الماجستر	%3.00	%3.40	%3.10
درجة الدكتوراة	%1.00	%0.60	%0.90

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

من بين أولئك الذين يمتلكون حسابات مصرفية جارية تبيَّن أنّ معدّلات استخدام الحساب المصرفي الجاري أعلى في الضّفة الغربية ممّا هي عليه في قطاع غزة، ففي حين يستخدمه 78.4% من المستجيبين في الضّفة الغربية يستخدمونه مرّة –على الأقلّ– شهريّا، بلغت النسبة 67.3% فقط في قطاع غزة. وتبلغ النسبة المئوية للمستجيبين الذين يستخدمون حساباتهم مرّة –على الأقلّ– أسبوعيّا 8.5% في الضفة الغربية مقارنة مع 2.5% في قطاع غزة، وهي النسبة التي تفسر قدرا معقولا من هذا الاختلاف. ويُعَدّ استخدام الحساب المصرفي الجاري مرّة –على الأقلّ– شهريّا أكبر في صفوف الرجال (77.9%) ممّا هو عليه في صفوف النساء (70.3%). وعلى المستوى المناطق الفرعية، تُعدّ النسبة المئوية للمستجيبين الذين يستخدمون حساباتهم

المصرفية الجارية مرّة –على الأقلّ– شهريّا أقلّ بشكل ملحوظ في شمال الضفة الغربية (71.1%) ممّا هي عليه في وسط الضفة الغربية (82.3%) وجنوبها (82.4%). ويقلّ معدّل استخدام الحساب المصرفي الجاري أيضا في جنوب الضفة الغربية ممّا هو عليه في جنوب قطاع غزة، حيث يستخدم 73.4% من المستجيبين حساباتهم المصرفية الجارية مرّة –على الأقلّ– شهريّا. ويشهد وسط قطاع غزة (60.3%) وجنوبه (61.8%) النسبة المئوية الأقلّ من المستخدمين الذين يستخدمون حساباتهم المصرفية الجارية مرّة –على الأقلّ– شهريّا. ولا يستخدم أيّ مستجيب للدراسة المسحيّة من وسط قطاع غزة إطلاقا حسابه المصرفي الجاري مرّة –على الأقل– في الأسبوع. ولا يستخدم سوى 1.4% من المستجيبين في جنوب قطاع غزة حساباتهم المصرفية الجارية أسبوعيّا. وتعكس الفجوة بين الجنسيْن في استخدام الحسابات المصرفية الجارية على مستوى المناطق الفرعية البيانات على المستوى الوطني عموما. ولكن، يُبيّن شمال قطاع غزة فجوة صغيرة بين الجنسيْن في النسبة المئوية للمستجيبين الذكور (69.5%) الذين يستخدمون حساباتهم المصرفيّة الجارية والمستجيبات (68.5%) اللواتي يستخدمن حساباتهنّ المصرفيّة الجارية مرّة –على الأقلّ– شهريا ولكن أقل من مرّة أسبوعيا. وعموما، تقلّ الفجوة في استخدام الحساب المصرفي الجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك بين الرّجال والنساء كثيرا عن الفجوة في امتلاكه. ويعني هذا ضمنا بأنّ العوامل التي تؤثّر على الوصول إلى الدّخل أكثر أهمية لتحسين الشمول المالي القائم على النوع الاجتماعي.

الجدول 3.6: توزيع النسب المئوية لوتيرة استخدام الحساب المصرفي الجاري في صفوف مالكي هذا النوع من الحسابات من الفلسطينيين البالغين وفقا للنوع الاجتماعي، 2022

وتيرة استخدام الحساب المصرفي الجاري	ذكر	أنثى
أمتلكه إلا أنني لا استخدمه	%10.40	%13.20
أمتلكه واستخدمه مرّة –على الأقلّ– سنويّا	%10.90	%15.30
أمتلكه واستخدمه مرّة –على الأقلّ– شهريّا	%69.90	%65.60
أمتلكه واستخدمه مرّة –على الأقلّ– أسبوعيا	%8.00	%4.70
لا أمتلكه	%0.80	%1.30
رفض(ت) الإجابة	%0.10	%0.00

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

المنتجات والخدمات المصرفية للحسابات غير الجارية

تتكرّر الأنماط التي تُعنَى ببُعديّ النوع الاجتماعي والتوزيع الجغرافي لامتلاك الحساب المصرفي الجاري على صعيد امتلاك بطاقة السحب الإلكتروني، وامتلاك حساب التوفير، واستخدام خدمات العمليات المصرفية عبر

الأجهزة المحمولة. ويُظهِر استخدام نقاط البيع أنماطا متشابهة من ناحية النوع الاجتماعي، إلا أنه يُظهر أنماطا مختلفة من ناحية التوزيع الجغرافي. إذ يبلغ معدّل استخدام الرجال (16.8%) لخدمات نقاط البيع ضعف معدّل استخدام النساء لها (8.3%)، وتُستخدَم هذه الخدمات في الضّفة الغربية (14.4%) على نطاق أوسع ممّا هي عليه في قطاع غزة (9.7%). ويُعدّ استخدام هذه الخدمات في جنوب قطاع غزة (19%) أعلى بدرجة كبيرة ممّا هو عليه في وسط قطاع غزة (7.2%) وشماله (5%). ويشبه ذلك استخدام هذه الخدمات في شمال الضفة الغربية (21.9%)، الذي يُعدّ بدوره أعلى بدرجة كبيرة ممّا هو عليه في جنوب الضفة الغربية (11.5%) ووسطها (6.7%).

وتتفاوت الاختلافات بين الجنسيْن في الاستخدام ضمن هذه المناطق الفرعية تفاوتا كبيرا. ففي شمال الضفة الغربية، تزيد احتماليّة استخدام الرجال (25.6%) لنقطة البيع الإلكترونية عن استخدام النساء لها (17.8%)، وهذه الفجوة بين الجنسيْن مشابهة لما هي عليه في جنوب قطاع غزة (23.5% للذكور مقابل 14.4% للإناث). وتُعدّ الفجوة بين الجنسيْن أكبر في وسط الضّفة الغربية، حيث يستخدم 11.6% من الرجال خدمات نقاط البيع الإلكترونية مقارنة مع 1.7% فقط من النساء. ونادرا ما تستخدم النساء في شمال قطاع غزة ووسطه خدمات نقاط البيع الإلكترونية، حيث تبلغ نسبة مَن يستخدمنها في شمال القطاع 1.9% ووسطه 2.5%.

الجدول 4.6: امتلاك المنتجات والخدمات المصرفية للحسابات غير الجارية مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي، 2022

	ذكر	أنثى	المجموع
حساب توفير مصرفي	%16.90	%6.60	%11.80
حساب مصرفي مشترك	%4.70	%2.30	%3.50
وديعة مصرفية	%1.10	%0.50	%0.80
حساب ودائع في مصرف إسلامي	%0.60	%0.20	%0.40
قرض من مصرف	%5.40	%1.50	%3.50
قرض من مؤسسة إقراض متخصّصة	%2.40	%1.20	%1.80
حساب جاري مدين أو حساب مكشوف	%2.00	%0.40	%1.20
استخدم خدمات المعاملات الإلكترونية المصرفية	%11.10	%3.60	%7.40
خدمات العمليات المصرفية عبر أجهزة الهاتف المحمول	%16.70	%5.80	%11.30
استخدم نقطة بيع إلكترونية	%16.80	%8.30	%12.60
المحفظة الإلكترونية (مثال: تطبيق باي بال موبايل – باي بال– المحفظة الذكية–مالتشات)	%5.50	%1.10	%3.30
تحويل الأموال (كالتحويل المصرفي أو ويسترن يونيون)	%6.10	%1.80	%4.00

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

التأمين الخاص التقليدي

على النحو الذي أشير إليه آنفا، تبلغ تغطية التأمين الخاص التقليدي 16% على مستوى فلسطين. ويقلّ وضوح الاختلافات بين الجنسيْن وتلك الجغرافية فيما يتعلّق بامتلاك منتجات التأمين الخاص عند مقارنتها مع منتجات وخدمات أخرى. إذ تزيد احتمالية امتلاك الرجال (16.9%) لمنتجات التأمين الخاص بصورة طفيفة عن احتمالية امتلاك النساء لها (15.2%)، ومن الناحية الجغرافية، يزيد امتلاك هذه المنتجات في قطاع غزة (17.4%) بدرجة طفيفة عمّا هو عليه في الضفة الغربية (15.2%). ولكنه يتفاوت تفاوتا كبيرا عند النّظر إليه على صعيد المناطق الفرعية. إذ يمتلك 26.2% من المستجيبين في شمال قطاع غزة و22.6% منهم في شمال الضفة الغربية بوليصة تأمين خاص. وفي شمال قطاع غزة، تمتلك نسبة أكبر من النساء (30.4%) بوليصة تأمين خاص مقارنة بالرجال (22.7%). وتُعدّ مستويات امتلاك التأمين الخاص أقلّ بدرجة كبيرة في جنوب قطاع غزة (5.8%)، ووسطه (7.7%)، ووسط الضفة الغربية (9.8%)، وجنوبها (10.6%).

بالنسبة لبوليصة التأمين التكافلي، تبلغ تغطيتها 2.1% على مستوى فلسطين (3.4% في الضفة الغربية، و0.1% في قطاع غزة). وتبلغ الفجوة بين الجنسين 3.8% في الضفة الغربية (5.3% للذكور مقارنة بـ1.5% للإناث). وفي قطاع غزة، فإنّ 0.2% من الإناث البالغات مشمولات في بوليصة تأمين تكافلي فيما تكاد تنعدم بين الذكور.

الشكل 3.6: النسبة المئوية للبالغين الذين تشملهم بوليصة تأمين تقليدية وبوليصة تأمين تكافل مصّنفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي

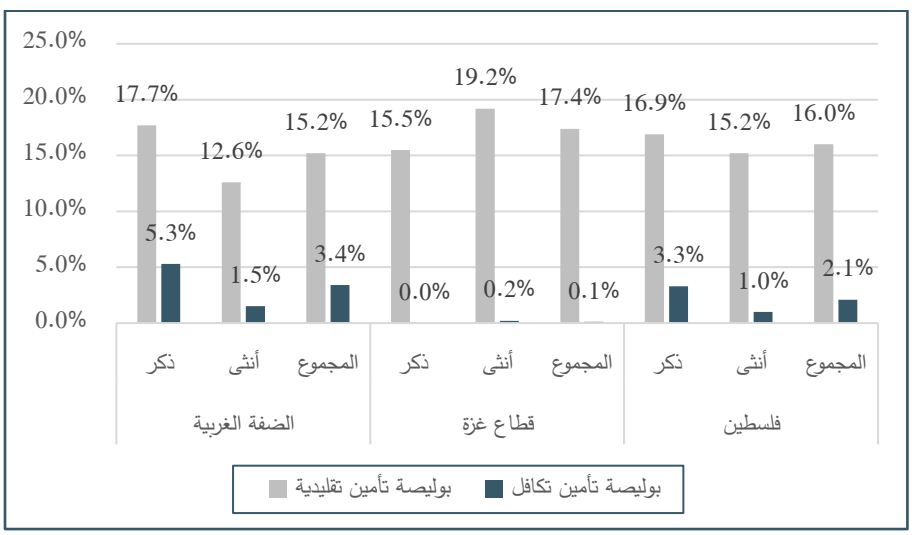

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة التي من جانب الطلب.

إن إلقاء نظرة عن قرب على أشكال التأمين الخاص يكشف بأنّ تأمين المركبات هو شكل التأمين الخاص الأوسع انتشارا (15.5%). ولكن، يجري امتلاك هذا المنتَج على وجه الحصر تقريبا في الضفة الغربية. إذ يمتلك 24% من سكان الضفة الغربية تأمين مركبة في مقابل 1.8% من سكان قطاع غزة. ويمتلك سكان وسط الضفة الغربية (40.3%) تأمين المركبات على نحو أكثر من امتلاك سكان شمال الضفة الغربية (17.4%) وجنوبها له (18.3%).

كما يبيّن الجدول 5.6، تميل كفّة امتلاك التأمين في العموم نحو الرجال، وهي حقيقة تعكسها أيضا البيانات التي تُعنَى بالمناطق الفرعية. فعلى سبيل المثال، يمتلك 22.6% من الرجال جميعهم تأمين مركبة خاص بالمقارنة مع 8.1% من المستجيبات جميعهن. وهذا يعكس امتلاك المركبات، حيث تبلغ احتمالية امتلاك الرجال لها ثلاثة أضعاف احتمالية امتلاك النساء لها. ولكن، لا تريد 56% من النساء تأمين مركبة حاليا أو في المستقبل، ما يوحي بافتقار أساسيّ للطلب على هذه الخدمة.

الجدول 5.6: النسبة المئوية للبالغين الذين تشملهم أنواع مختلفة من بوالص التأمين مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي، 2022

	ذكر	أنثى	المجموع
تأمين المركبات	%22.60	%8.10	%15.50
تأمين المركبات الشامل (التكميلي)	%17.10	%6.10	%11.70
تأمين إصابات العمل	%11.10	%2.20	%6.70
تأمين المنازل ضد الحريق والسرقة	%2.00	%0.70	%1.40
تأمين الحوادث الشخصية	%5.70	%1.50	%3.60
تأمين المسؤولية المدنية	%2.00	%0.50	%1.30
التأمين الصحي الخاص	%4.80	%3.20	%4.00
تأمين الحياة	%2.30	%1.50	%1.90

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

ويعكس الطلب على منتجات التأمين الأخرى المرتبطة بالامتلاك –من قبيل التأمين على المنزل– أيضا الاختلاف الأوسع نطاقا بين الجنسيْن في امتلاكها. إذ لا ترغب 73% من النساء التأمين على المنزل الآن أو في المستقبل (بالمقارنة مع 63% من الرجال)، عِلما بأنّه لا يقتني سوى 2% من المستجيبين الذكور وأقل من 1% من النساء هذا النوع من التأمين. وترتبط الفجوة بين الجنسيْن في امتلاك التأمين على إصابات العمل ارتباطا واضحا بالاختلاف الكبير بين الجنسيْن في المشاركة في القوى العاملة، عِلما بأنّ 11.1% من المستجيبين الذكور يمتلكون تأمينا على إصابات العمل مقابل 2.2% من المستجيبات. ولذا، قد يزيد تمكين عدد أكبر من النساء على العمل في أشكال معترف بها من العمل الطلب على هذا النوع من التأمين الخاص.

سألتْ الدراسة المسحيّة المستجيبين الذين لم يقتنوا تأمينا خاصا عن الأسباب التي دفعتهم إلى عدم القيام بذلك. تمثّل السبب الأكثر شيوعا في أن تكاليف الخدمة مرتفعة للغاية (46.5%). وعندما يتم تصنيف هذه البيانات حسب النوع الاجتماعي، فإنّ الرجال غالبا ما يختارون هذا السبّب (52.4%) على نحو أكثر من اختيار النساء له (40.4%). وهذا يعكس النتائج المعروضة لاحقا في التقرير التي تبيّن بأنّ الرجال يميلون في العموم لأن يكونوا مستائين من المنتجات والخدمات المالية أكثر ممّا تميل النساء لأن تكون عليه. وتمثّل ثاني أكثر الأسباب استشهادا لعدم اقتناء تأمين خاص في امتلاك أحد أفراد العائلة لتغطية، حيث اختاره 35.9% من المستجيبين. ولم يكن هذا السّبب موضع اختيار نسبة مئوية من المستجيبات (42.8%) فاقت نسبة نظرائهنّ من الرجال (29.1%) بدرجة كبيرة فحسب، بل وكان في الحقيقة السّبب الأول لعدم امتلاك النساء للتأمين الخاص، ما يعكس السيطرة الأبوية على المال والشؤون المالية في الأُسَر. وتمثّل ثالث الأسباب الأكثر استشهادا لعدم اقتناء التأمين الخاص في التسويف ومحاولة تجنّب إجراءات التعويض عند وقوع الحادثة المؤمّنة. ومع أنّ 34.2% من المستجيبين الذين لا يمتلكون تأمينا خاصا اختاروا هذا السّبب، فقد كان ثمّة فجوة كبيرة بين الجنسيْن في الرّدود. إذ اختار 40.5% من المستجيبين الذكور هذا الأسلوب مقارنة مع 27.7% من المستجيبات. ولا تتفاوت هذه الاختلافات بين الجنسيْن وفقا للمنطقة. فبالنسبة لفئات التأمين الخاص كلها، لم توحِ غالبيّة المستجيبات أنهنّ لم يكن يمتلكن التأمين الخاص حاليا فحسب، بل وأوحين أيضا بأنهن لم يكن بحاجة إليه في المستقبل. وقد كان تأمين المركبات النوع الوحيد من المنتجات الذي لا يمتلكه سوى حوالي 1 من كل 5 مستجيبين (23.8%) في الوقت الحالي، إلا أنهم قد يحتاجونه في المستقبل.

الجدول 6.6: النسبة المئوية للبالغين الذين تشملهم تغطية تأمين صحي مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي ونوع التأمين الصحي، 2022

	ذكر	أنثى	المجموع
التأمين الحكومي	69.90%	75.30%	72.60%
التأمين الخاص	4.80%	3.20%	4.00%
تأمين الأونروا	29.90%	31.60%	30.70%

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

المنتجات المالية غير التجارية

تتفاوت الرّدود على الاقتراض من العائلة والأصدقاء تفاوتا كبيرا مقارنة مع أنماط امتلاك/استخدام الخدمات والمنتجات الأخرى. إذ تبيّن بأنّ 29.4% من الرجال و17.2% من النساء في قطاع غزة أخذوا قرضا من العائلة والأصدقاء بالمقارنة مع 10.2% من الرجال و5.7% من النساء في الضفة الغربية. وعلى مستوى المناطق الفرعية، كان المستجيبون في وسط الضفة الغربية الأقلّ احتمالية لاستخدام هذه الخدمة (2.4%)،

حيث شكّلت المستجيبات اللواتي يعشن في هذه المنطقة الفرعية فئة المستجيبين ذات الاحتمالية الأقلّ (1.4%) في أيّ مكان لاستخدام هذه الخدمة. وتُعدّ مستويات استخدام هذه الخدمة أعلى في شمال الضفة الغربية (10.5%) وجنوبها (9.5%) مما هي عليه في أي منطقة فرعية أخرى. وتتشابه الاختلافات بين الجنسيْن بين الرجال والنساء في هذه المناطق الفرعية مع الأرقام الوطنية. شهد وسط قطاع غزة (27.3%) المنطقة الجغرافية التي شهدت أعلى نسبة اقتراض من العائلة والأصدقاء مقارنة بباقي المناطق الفرعية. ويُعدّ استخدام المستجيبين الذكور (35.3%) والمستجيبات (19.1%) لهذه الخدمة في وسط قطاع غزة أعلى ممّا هو عليه في المناطق الفرعية الأخرى من القطاع. وقد ترتبط أنماط من هذا القبيل بمستويات أعلى من البطالة والافتقار للوصول إلى الخدمات المالية "الرسميّة". ولكن، ومن ناحية فئات العمل الرئيسية، تفوق النسبة المئوية من الموظّفين الحكوميّين (22.6%) الذين يقترضون من العائلة والأصدقاء تلك الخاصة بنظرائهم من موظّفي القطاع الخاص (13.8%) وربّات المنازل (10.9%)، ما يوحي بأنّ حتى هذا النوع من الاقتراض يرتبط بالعمل وتقاضي راتب منتظم. ومن بين أولئك الذين أخذوا هذا النوع من القروض، فإنّ 35.7% من ربّات المنازل يقترضن من العائلة والأصدقاء مرّة –على الأقلّ– في الشّهر مقارنة مع 34% من موظّفي القطاع الخاص و31% من الموظّفين الحكوميين.

الشكل 4.6: النسب المئوية للبالغين الذين يقترضون من العائلة والأصدقاء مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي والمنطقة الفرعية، 2022

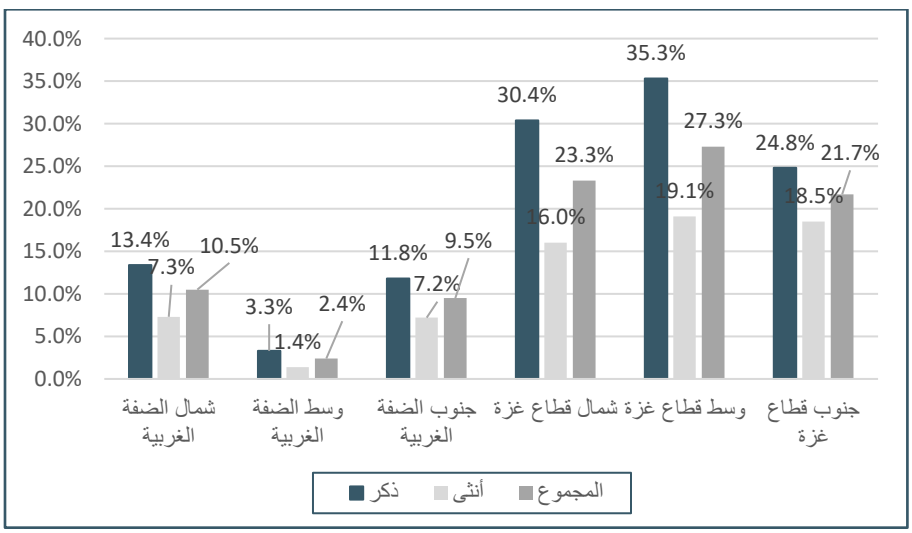

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

لم تكن تظهر أيّ اختلافات جغرافية كبيرة في استخدام خدمات صرف العملات عند عقْد مقارنة بين الرجال في الضفة الغربية (21.5%) والرجال في قطاع غزة (20.3%). ولكن، تزيد احتماليّة استخدام النساء في

الضفة الغربية (10.7%) لهذه الخدمات بمقدار الضّعف عن احتماليّة استخدام النساء في قطاع غزة لها (4.9%). وتنطبق الاختلافات بين الجنسيْن مع الاختلافات في الوضع الوظيفي. إذ يستخدم 32.8% من الموظّفين الحكوميين و21.2% من موظّفي القطاع الخاص (وهما قطاعان يخضعان للهيمنة الذكوريّة) هذه الخدمة مقارنة مع 6.6% من ربّات المنازل (قطاع يخضع لهيمنة الإناث). وعلى مستوى المناطق الفرعية، فإنّ المنطقة الفرعية التي تُستخدَم فيها خدمات صرف العملات على نحو أكبر من أي منطقة فرعية أخرى هي شمال الضفة الغربية (19.2%). وتُعدّ مستويات الاستخدام في وسط الضفة الغربية (16.9%) مشابهة لمستويات الاستخدام في جنوب قطاع غزة (16.3%). ويُعدّ وسط قطاع غزة المنطقة الفرعية التي تشهد أقل استخدام لخدمات صرف العملات من أيّ منطقة فرعية أخرى (8.8%). ويظهر الاختلاف بين الجنسيْن على مستوى المناطق الفرعية، ويتجلّى أكثر وضوحا في وسط قطاع غزة. وتُعَدّ مستويات امتلاك الحساب المصرفي الجاري، وحسابّ التوفير، وبطاقة السّحب، وكذلك استخدام خدمات صرف العملات أعلى بقدر طفيف في المناطق الريفية ممّا هي عليه في المناطق الحضرية، حيث تشكّل المخيّمات المنطقة ذات مستويات الامتلاك/ الاستخدام الأقل. ويظهر النمط المتعارض لأخذ القروض من العائلة والأصدقاء، حيث يتم اللجوء إلى هذا النمط في المخيّمات (17.5%) بمعدّل أعلى ممّا هو عليه في المناطق الحضرية (14.5%) والريفيّة (8.4%).

عند تُصنيَّف البيانات عن الامتلاك/الاستخدام الحالي والنيّة بالامتلاك/الاستخدام في المستقبل وفقا للنوع الاجتماعي، تبيّن أنّ نسبة مئوية أكبر من المستجيبات لم تمتلكن المنتجات والخدمات كلها المدرجة في الدراسة المسحيّة ولم يردن امتلاكها أو استخدامها في المستقبل، ما عدا إرسال الأموال والاستثمار في العملة المشفّرة. وفي هاتيْن الفئتيْن، كان عدد المستجيبات اللواتي اخترن الخيار المتمثل بـ "لا أعلم" عوضا عن خيار "لا امتلك إلا أنني قد أفعل ذلك في المستقبل" أكبر بكثير من نظرائهم من المستجيبين الذكور. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أنّ عدد النساء (42.8%) اللواتي أفدن بأنهنّ لا يمتلكن تغطية تأمين نظرا لشمولهنّ في تأمين فرد آخر في العائلة أكبر من عدد نظرائهن من الرجال (29.1%). ويتقاطع النوع الاجتماعي أيضا مع عوامل اجتماعية–ديمغرافية أخرى حول مسألة النيّة المستقبلية لاستخدام منتج أو خدمة ماليّ(ة) ما. فكلّما كان المستجيب أصغر عمرا، زادت احتمالية رغبته(ا) بامتلاك منتَج وخدمة ماليّ(ة) ما في المستقبل. وكلّما كان المستجيب أفضل تعليما وجنى (جنتْ) مالا أكثر، زادت احتمالية أن يمتلك/تمتلك منتجا وخدمة ماليّ(ة) أو أن يرغب/ترغب بالقيام بذلك في المستقبل.

العوامل التي تؤثّر على الخدمات والمنتجات المالية

يتمثّل الاعتبار الأكثر شيوعا لاستخدام منتَج وخدمة مالية ما في "مدى ملائمة الخدمة لاحتياجات العميل"، حيث أخذ 83.5% من المستجيبين هذا الاعتبار بالحسبان. وزادت احتمالية اختيار المستجيبين (86.4%) لهذا الخيار عن احتمالية اختيار المستجيبات له (80.5%). وتُحدِث الجغرافيا اختلافا في هذا الصّدد، إذ

فاقت احتمالية اختيار المستجيبين الذكور والمستجيبات من الضفة الغربية لهذا الردّ احتمالية نظرائهم الذين يعيشون في قطاع غزة.

الجدول 7.6: النسبة المئوية للسكان البالغين وفقا للسّمات التي يولون الاعتبار لها في اختيار منتَج أو خدمة مالي(ة) مصّنفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
إلى أي مدى تلبّي الخدمة احتياجاتي؟	%89.2	%82.2	%85.8	%81.9	%77.8	%79.8	%86.4	%80.5	%83.5
السمعة والموثوقية	%87.0	%81.2	%84.1	%81.9	%76.8	%79.4	%85.1	%79.5	%82.3
الملاءمة لقدراتي المالية	%87.6	%81.1	%84.4	%80.0	%76.9	%78.4	%84.7	%79.5	%82.1
الفائدة التي أجنيها مقابل التكلفة التي أدفعها	%88.1	%80.6	%84.4	%75.1	%74.3	%74.7	%83.2	%78.2	%80.7
شروط وأحكام الخدمة والمنتَج	%85.0	%78.3	%81.7	%75.3	%71.8	%73.6	%81.3	%75.8	%78.6
البُعد عن مكان الإقامة أو العمل	%80.2	%77.3	%78.8	%68.3	%66.2	%67.3	%75.7	%73.0	%74.4
الجوائز والحوافز	%76.7	%74.1	%75.4	%70.8	%71.7	%71.3	%74.5	%73.2	%73.8
وجود تسهيلات خاصة للشباب والنساء ... إلخ.	%76.8	%75.0	%75.9	%69.0	%68.2	%68.6	%73.8	%72.4	%73.1
تكلفة المنتَج أو الخدمة المباشرة بصرف النظر عن أشياء أخرى	%78.3	%70.7	%74.5	%66.2	%66.3	%66.3	%73.7	%69.0	%71.4
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة المصرفية	%72.9	%68.7	%70.9	%63.0	%59.5	%61.3	%69.2	%65.2	%67.2
في حال كانت الخدمة بوليصة تأمين، لا تشكّل قيمة القسط السنوي الأساس، بل جودة التغطية وجودة الخدمة في حال كان الحادث الأساس	%69.3	%61.6	%65.5	%52.6	%49.5	%51.0	%63.0	%57.0	%60.0

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة التي من جانب الطلب.

تمّ اختيار سُمعة مقدّم المنتَج أو الخدمة وموثوقيّته (82.3%)، وملاءمة المنتَج أو الخدمة فيما يتعلّق بقدرات العميل (82.1%)، وتحليل التكلفة والعائد للخدمة (80.7%) على نحو شائع بصفتها عوامل رئيسية لاستخدام منتَج أو خدمة ما. وتكتسي السّمعة والموثوقية أهمية في أوساط المستجيبين الذكور (85.1%) أكبر مما تكتسبه في أوساط المستجيبات (79.5%). وقد اختار 84.7% من المستجيبين الذكور و79.5% من المستجيبات عامل الملائمة للعملاء. واختار 83.2% من المستجيبين الذكور و78.2% من المستجيبات عامل تحليل التكلفة والعائد. وينسحب هذا النمط للردود القائمة على النوع الاجتماعي على الخيارات جميعها في الدراسة المسحيّة، حيث يتبدّى تفضيل أقوى في صفوف المستجيبين الذكور لهذه العوامل كلها. وقد كانت هذه العوامل أيضا موضع اختيار نسبة مئوية أكبر من المستجيبين من الضفة الغربية ممّا كان عليه في قطاع

غزة. واختار المستجيبون الذكور من الضفة الغربية هذه العوامل على الأكثر في الغالب، واختارتهنّ المستجيبات من قطاع غزة على الأقلّ في الغالب. ومن ناحية المكان، زادت احتمالية أن يختار المستجيبون من المناطق الريفيّة هذه العوامل عن احتمالية اختيار المستجيبين من المناطق الحضرية لها، عِلما بأن احتمالية اختيار المستجيبين من المناطق الحضرية لهذه العوامل زادت أيضا عن احتمالية اختيار المستجيبين في المخيّمات لها. وبالرغم من صعوبة تفسير ذلك، فإنه قد يوحي بأنّ النساء أقلّ اشتراكا من الرجال في اتّخاذ القرارات عن استخدام الخدمات المالية، ولذا فإنه من المحتمل أن يجبن "لا" على العوامل جميعها. وتكمن إحدى الطرق التي يمكن لواضعي السياسات من خلالها معالجة هذه الحالة في تطوير مواد ملائمة للفئة العمرية من الأطفال الملتحقين بالتعليم الابتدائي، إذ من شأن هذا أن يطال الأطفال من كلا الجنسيْن.

إذا ألقيْنا نظرة أعمق على المنتَج المالي التجاري المملوك على النحو الأكثر شيوعا –ألا وهو الحساب المصرفي الجاري– فإنّ السبب الأكثر شيوعا لعدم امتلاك حساب مصرفي الذي أورده 75.6% من المستجيبين الذين لا يمتلكون أيّ حساب هو "عدم امتلاك مال إضافي". وبالكاد كان هنالك أيّ اختلاف في الرّدود التي أعطاها المشاركين من الذكور (75.5%) والإناث (75.7%) حول هذه المسألة. وليس ثمّة أيّ اختلاف واضح عند تصنيف الرّدود وفقا للعمر أو الوضع الوظيفي. ولكن، تضطلع الجغرافيا بدور هام في هذا الصّدد، حيث كانت احتمالية اختيار المستجيبين من قطاع غزة (82.1%) لهذا الخيار أكبر بكثير من احتمالية اختيار المستجيبين من الضفة الغربية له (69.9%). وكانت احتمالية إيراد المستجيبين من المخيّمات (82.7%) لهذا العامل أكبر من احتمالية إيراد المستجيبين من المناطق الحضرية (75.5%) والريفية (71.2%) له. وثمّة اختلافات أكبر بين الجنسين على مستوى المناطق الفرعية. ففي وسط الضفة الغربية، أورد 51.5% من المستجيبين الذكور الافتقار لمال إضافي كسبب مقارنة مع 66.9% من المستجيبات، وفي وسط قطاع غزة، كانت النسبة المئوية للنساء اللواتي اخترن هذا السبب (91.7%) أكبر من نسبة أقرانهن من الرجال (85%). ولكن، في جنوب الضفة الغربية، كانت النسبة المئوية للرجال الذين اختاروا هذا العامل (75.6%) أكبر بكثير من نسبة نظيراتهم من النساء (62.5%). ومن غير الواضح ما السبب وراء هذا التباين بين الجنسيْن على مستوى المناطق الفرعية.

يُظهِر ثاني الأسباب الأكثر استشهادا – المتمثّل في "لا أحتاج حسابا مصرفيّا" وهو السّبب الذي اختاره 57.1% من المستجيبين– اختلافات واضحة بين الجنسيْن. إذ أعطى 50.1% من المستجيبين الذكور هذا السّبب، إلا أنّ 61.6% من المستجيبات وافقن أو وافقن بشدّة عليه. وكانت احتمالية اختيار المستجيبين من الضفة الغربية (59.4%) لهذا العامل أكبر من احتمالية اختيار المستجيبين من قطاع غزة له (54.4%) مع أنّه لم يكن ثمّة اختلاف كبير بين الرّدود من المناطق الحضرية، والمناطق الريفية، والمخيّمات. وعلى مستوى المناطق الفرعية، فإنّ الاختلافات في الردّ وفقا للنوع الاجتماعي في المناطق الفرعية لقطاع غزة أكبر بكثير

مما هي عليه في المناطق الفرعية الأخرى، إذ اختارت 74.8% من النساء من وسط قطاع غزة و62.1% منهنّ في جنوبه و59.8% منهن في شماله هذا العامل أكثر ممّا اختاره المستجيبون الذكور في المناطق الفرعية ذاتها وممّا اخترنه المستجيبات في بعض المناطق الفرعية في الضفة الغربية (وسط الضفة الغربية = 56.2%؛ جنوب الضفة الغربية = 56.8%)، ولكن ليس أكثر ممّا اخترنه في المناطق الفرعية كلها التي تؤلّف الضفة الغربية (شمال الضفة الغربية = 68.4%). ولم تكن ثمّة اتجاهات عامة واضحة عند أخذ العمر بالحسبان مع أنّ فئة المستجيبين الأصغر سنّا –الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و24 عاما– كانت الأقلّ احتمالية من أيّ فئة عمرية لاختيار هذا السبب (إذ لم يختر سوى 51% من المستجيبين في هذه الفئة العمرية هذا العامل).

ثمّة قدر أقلّ من التباين بين الجنسيْن في ثالث أكثر الأجوبة شيوعا –وهو الجواب الذي يتمثّل في "أفضّل أن احتفظ بالمال في حوزتي"– حيث اختار 53.5% من المستجيبين عموما هذا الجواب. إذ كانت نسبة اختيار المستجيبين الذكور لهذا الجواب (54.7%) أكبر بصورة طفيفة من نسبة اختيار المستجيبات له (52.6%). وبالرغم من أنّه لم تكن ثمّة اتجاهات عامة واضحة وفقا للجغرافيا، أو العمر، أو التعليم، فإنه عند تصنيف الردود وفقا للدّخل يتبيّن أنه كلما زاد دخل المستجيب الشهري، زادت احتمالية رغبته بالاحتفاظ بماله. وقد اتّفق 78.1% من المستجيبين الذين يجنون ما بين 5001 و8000 شيكل في الشهر مع هذه العبارة أو اتّفقوا بشدّة معها، فيما اتّفق 80% من المستجيبين الذين يجنون ما بين 8001 و12,000 شيكل في الشهر أو اتّفقوا بشدّة معها. ولكن، لم يتّفق 89.5% من المستجيبين في فئة الدخل الأعلى –الذين يجنون أكثر من 12,001 شيكل في الشهر– مع العبارة التي تفيد بأنهم يفضّلون الاحتفاظ بالمال في حوزتهم.

كان ثمّة تباين كبير بين الجنسيْن فيما يتعلّق بالمستجيبين الذين لا يمتلكون حسابا مصرفيا لأنّ فردا آخر من عائلتهم يمتلك حسابا بالرغم من أنه لم يختر سوى 34.7% منهم هذا الجواب. إذ اختار 24.6% من المستجيبين الذكور هذا الجواب مقارنة مع 41.5% من المستجيبات. وثمّة تباين جغرافي كبير في ظلّ إيراد 44.9% من سكان الضفة الغربية لهذا العامل مقارنة مع إيراد 23.1% من سكان قطاع غزة له. وتظهر الاختلافات بين الجنسيْن الملحوظة على المستوى الوطني على مستوى المناطق الفرعية، ما عدا في وسط قطاع غزة، حيث كانت النسبة المئوية للمستجيبين الذكور الذين اختاروا هذا العامل (37.2%) أكبر بصورة طفيفة من نسبة المستجيبات (36.4%). وكانت النسبة المئوية للمستجيبين من المناطق الريفية (39.3%) الذين اختاروا هذا العامل أكبر من نسبة أولئك المستجيبين من المناطق الحضرية (34.1%) ومن المخيّمات (32.8%). ويؤثّر العمر أيضا على اختيار المستجيبين لهذا العامل، إذ كانت نسبة المستجيبين من كلا الجنسيْن الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و24 عاما واختاروا هذا العامل (43%) أعلى من نسبة المستجيبين

الأكبر عمرا. ولكن، بالكاد كان ثمّة تباين فيما بين الفئات العمرية الأكبر من 24 عاما. ويستعرض القسم 7 من هذا التقرير البيانات التي تُعنَى بالمواقف من استخدام الخدمات المصرفية بمزيد من التعمّق.

الجدول 8.6: النسبة المئوية للبالغين استنادا إلى أسباب اختيارهم عدم امتلاك حساب مصرفي مصنّفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
لا أملك مالا إضافيا	69.3%	70.4%	69.9%	81.1%	82.7%	82.1%	75.5%	75.7%	75.6%
لا احتاج حسابا مصرفيا	56.1%	61.2%	59.4%	44.5%	62.3%	54.4%	50.1%	61.6%	57.0%
أفضّل أن احتفظ بالمال في حوزتي	57.2%	52.1%	53.9%	52.5%	53.2%	52.9%	54.8%	52.6%	53.5%
لدى أحد أفراد العائلة حساب	31.0%	52.7%	44.9%	18.6%	26.7%	23.1%	24.6%	41.5%	34.8%
أسباب دينية	32.0%	32.7%	32.4%	24.6%	19.2%	21.5%	28.1%	26.8%	27.3%
المبلغ الذي يشكّل الحدّ الأدنى اللازم لفتح حساب مرتفع	27.5%	24.9%	25.8%	19.6%	14.5%	16.8%	23.4%	20.4%	21.6%
رسوم الحساب والرسوم المصرفية مرتفعة للغاية	25.7%	23.6%	24.4%	20.5%	10.0%	14.6%	23.0%	17.7%	19.8%
لا أثق بالمؤسسات المصرفية	22.6%	21.3%	21.8%	14.8%	10.2%	12.2%	18.6%	16.5%	17.3%
صعوبة إجراءات فتح الحساب	18.5%	20.4%	19.8%	15.2%	10.9%	12.8%	16.8%	16.3%	16.5%
أفضّل التعامل مع هيئات غير رسمية (من قبيل الجمعيات المالية ... إلخ)	16.8%	15.1%	15.7%	13.8%	11.1%	12.3%	15.3%	13.4%	14.1%
المصرف بعيد	14.5%	14.0%	14.1%	7.6%	3.5%	5.4%	10.9%	9.4%	10.1%
تدني جودة خدمات العملاء	15.8%	12.3%	13.6%	7.1%	5.6%	6.3%	11.3%	9.5%	10.1%

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

توفير المال

في ضوء الصورة العامة فيما يتعلّق بالدّخل، ليس من المثير للدهشة أنّه لم يتمكّن سوى مستجيب 1 تقريبا من بين 5 مستجيبين من توفير المال خلال العاميْن الأخيريْن. وعندما يتم تصنيف المجتمع الإحصائي الذي يتألّف من 19.2% من المستجيبين الذين ادّخروا في العاميْن الأخيرين من ناحية النوع الاجتماعي، تزيد احتمالية إبلاغ الرجال عن توفير المال (22.2%) عن احتمالية قيام النساء بذلك (16.1%). ويصنع التحكّم بالدّخل اختلافا جوهريا بالنسبة لأنماط التوفير القائمة على النوع الاجتماعي. بالكاد كان ثمّة أيّ اختلاف بين النسبة المئوية للمستجيبين الذكور الذين تحكّموا بدخلهم ووفرّوا المال (79.7%) مقارنة مع نسبة أولئك الذين تحكّموا بدخلهم ولم يوفرّوا المال (78.1%). ولكن، وفي أوساط المستجيبات، تحكّمت 73% من تلك

المستجيبات اللواتي وفّرن المال بدخلهن مقارنة مع 56% من تلك المستجيبات اللواتي لم يوفّرن. بكلمات أخرى، تقلّ احتمالية أن توفّر النساء اللواتي لا يتحكّمن بدخلهن عن احتمالية قيام النساء اللواتي يتحكّمن به بذلك. وثمّة اختلاف جغرافي كبير بين المستجيبين من الضفة الغربية (24.1%) وأولئك المستجيبين من قطاع غزة (11.3%) فيما يتعلّق بالتوفير في العامَيْن الأخيرَيْن. إذ تدلّ الرّدود من المناطق الريفيّة على أن مستويات التوفير هناك (26.2%) أعلى ممّا هي عليه في المناطق الحضرية (18.5%) والمخيّمات (12.8%). وفي هذ الصّدد، تجدر الإشارة إلى أنّ مستوى التعليم يؤثّر تأثيرا كبيرا على نشاط التوفير، إذ تزيد احتمالية أن يكون المستجيبون الأكثر تحصيلا للتعليم قد ادّخروا المال. ولا غرابة أن المستجيبين الذين يجنون دخلا أعلى كانوا أعلى احتمالا من غيرهم لتوفير المال.

تتمثّل طريقة التوفير الأكثر شيوعا في أوساط المستجيبين الذين وفّروا المال في العامَيْن الأخيرَيْن في التوفير في المنزل. إذ استخدم 60.4% من المستجيبين هذه الطريقة مع بروز فرق واضح بين الجنسيْن في ذلك. إذ وفّر 52.5% من المستجيبين الذكور الذين فعلوا ذلك في المنزل، فيما وفّرت 71.4% من المستجيبات جميعا اللواتي فعلن ذلك في المنزل أيضا. ونشأ فرق كبير أيضا فيما يتعلق بالجغرافيا، إذ أنّ 75.7% ممّن وفّروا المال في قطاع غزة فعلوا ذلك في المنزل مقابل 55.9% من سكان الضفة الغربية. وكانت النسبة المئوية لسكان المخيّمات الذين وفّروا المال (87.2%) في المنزل أعلى مقارنة مع سكان المناطق الحضرية (81.5%) وأولئك القاطنين في المناطق الريفية (73.8%). ولم تكن ثمّة أيّ اتجاهات عامة واضحة فيما يتعلق بالعمر، إلا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي لشخص ما، قلّت احتمالية أن يوفّر المال في المنزل.

تمثّلت ثاني أكثر طرق توفير المال شيوعا في حساب التوفير في مصرف ما، حيث استخدم 34.9% من المستجيبين الذين وفّروا المال خلال العامَيْن الأخيرَيْن هذه الطريقة. وكانت احتمالية استخدام المستجيبين الذكور (44.4%) لهذه الطريقة أكبر بكثير من احتمالية استخدام المستجيبات لها (21.5%). وكانت احتمالية استخدام سكان الضفة الغربية (38.2%) لهذه الطريقة أكبر من احتمالية استخدام سكان قطاع غزة لها (23.8%). واستخدم المستجيبون من المناطق الحضرية (36.3%) هذه الطريقة أكثر ممّا استخدمها أولئك المستجيبون من المناطق الريفية (33.8%) والمخيّمات (21.6%). ولم يشكّل العمر عاملا في هذا الصّدد، فكلّما كان المستجيب أكثر تحصيلا للتعليم وجنى/جنتْ دخلا أكثر، زادت احتمالية أن يستخدم/تستخدم هذه الطريقة. وثمّة علاقة واضحة بين العمل المدفوع الأجر واستخدام هذه الطريقة للتوفير. فعلى سبيل المثال، استخدم 42.1% من موظّفي القطاع الخاص الذين وفّروا و32.4% من موظّفي القطاع الحكومي الذين وفّروا هذه الطريقة مقارنة مع 16.3% من ربّات المنازل. لذا، يمكن الافتراض أن من شأن قيامك بفتح حساب جارٍ لكي تستلم(ي) راتبك أن يزيد من احتمالية أن تفتح/ي أيضا حساب توفير في مصرف. ولدى 16.7% من

المستجيبين الذكور نوعيْن أو أكثر من الحسابات المصرفية (كالحساب الجاري، وحساب التوفير، والحساب الإسلامي) مقارنة مع 5.2% من المستجيبات.

الجدول 9.6: النسبة المئوية للبالغين مصّنفة بحسب طرق التوفير التي يختارونها من ناحية النوع الاجتماعي والمنطقة، 2022

	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
الاحتفاظ بالمال في المنزل	%48.4	%66.8	%55.9	%67.5	%86.3	%75.7	%52.5	%71.4	%60.4
توفير المال في حساب مصرفي	%48.4	%23.3	%38.2	%30.1	%15.7	%23.8	%44.4	%21.5	%34.9
توفير المال مع أحد أفراد العائلة	%34.8	%19.7	%28.6	%37.3	%19.2	%29.4	%35.4	%19.6	%28.8
توفير المال من خلال مجموعات التوفير	%15.3	%20.1	%17.2	%13.1	%13.9	%13.4	%14.8	%18.6	%16.4
الاستثمار في شراء (قطعة) أرض، أو ماشية، أو ممتلكات	%21.3	%6.1	%15.1	%7.7	%2.5	%5.4	%18.3	%5.2	%12.9
الاستثمار في شراء الذهب	%9.9	%15.0	%12.0	%8.8	%10.5	%9.5	%9.7	%13.9	%11.4
الاستثمار في شراء الأسهم، و/أو سندات الدين، و/أو الصّكوك	%4.3	%0.6	%2.7	%0.2	%0.7	%0.4	%3.4	%0.6	%2.2
التوفير في وديعة مصرفية	%2.5	%1.7	%2.2	%1.8	%1.2	%1.5	%2.4	%1.6	%2.0
الاستثمار في العملة المشفّرة	%1.1	%0.4	%0.8	%1.6	%2.1	%1.8	%1.2	%0.8	%1.0

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

كانت ثالث أشهر طريقة توفير اختارها 28.8% من المستجيبين الذين وفّروا المال في العاميْن الأخيريْن التوفير مع أحد أفراد العائلة. ففيما يوفّر عدد أكبر من النساء المال في المنزل، يوفّر عدد أكبر من الرّجال مع أحد أفراد العائلة. إذ اختار 35.4% من المستجيبين الذكور هذا الخيار مقارنة مع 19.6% من المستجيبات. ويبدو أن النوع الاجتماعي إنما يشكّل العامل السائد الذي يؤثّر على هذه الممارسة، دون وجود أيّ اتجاهات عامة واضحة وفقا للمنطقة، أو العمر، أو الدّخل، أو التعليم. إذ تزيد النسبة المئوية للمستجيبين من المناطق الريفية الذين يستخدمون هذه الطريقة (34.2%) بدرجة طفيفة مقارنة مع نسبة أولئك المستجيبين في المناطق الحضرية (27.2%) والمخيّمات (30.6%). 16.4% من المستجيبين الذين وفّروا المال في العاميْن الأخيريْن فعلوا ذلك من خلال مجموعة توفير، حيث زادت احتمالية اعتماد المستجيبات (18.6%) لهذه الطريقة عن احتمالية اعتماد المستجيبين الذكور لها (14.8%). وتزيد احتمالية ممارسة هذه الطريقة بدرجة طفيفة أيضا في الضفة الغربية (17.2%) عن احتمالية ممارستها في قطاع غزة (13.4%). ويتم استخدام هذه الطريقة في المناطق الريفية (22.4%) والمخيّمات (21.7%) بدرجة أكبر ممّا يتم استخدامها

في المناطق الحضرية (14.3%). وبالرغم من عدم بروز اتجاهات عامة وفقا للعمر والتعليم في هذا الشأن، زادت احتمالية أن يوفّر ذوو الدّخل المتوسّط (الذين يجنون ما بين 2501 و5000 شيكلا) باتّباع هذه الطريقة عن احتمالية توفير غيرهم بأتّباعها.

اقتراض المال

لا يزال الالتزام الذي تبديه الشركات الخاصّة بالديْن المالي متدنيّا. إذ أفاد 5.4% من المستجيبين الذكور كلّهم بأنهم أخذوا قرضا من مصرف مقابل 1.5% من المستجيبات. ويستخدم سكان الضفة الغربية (3.9%) القروض المصرفية على نحو أكبر ممّا يستخدمها سكان قطاع غزة (2.8%). واقترض سكان شمال الضفة الغربية (4.7%) ووسطها (4.3%) من مصرف أكثر ممّا فعل أولئك الذين يسكنون في جنوبها (2.4%). وتزيد النسبة المئوية للمستجيبين من المناطق الريفية والمخيّمات (4.5% معا) الذين يقعون تحت طائلة ديْن مصرفيّ عن نسبة نظرائهم من المستجيبين من المناطق الحضرية (3.1%).

الجدول 10:6: النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا المال مصنّفة وفقا لمصادر الاقتراض، والمنطقة، والنوع الاجتماعي، 2022

	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
قرض من أحد أفراد العائلة أو صديق	%10.2	%5.7	%29.4	%17.2	%17.5	%10.1
قرض من مصرف	%5.9	%1.8	%4.7	%0.9	%5.4	%1.5
قرض من مؤسّسة إقراض متخصّصة	%2.1	%1.5	%3.0	%0.7	%2.4	%1.2
حساب جاري مدين أو حساب مكشوف	%1.2	%0.6	%3.3	%0.1	%2.0	%0.4
بطاقة ائتمان	%11.1	%4.3	%4.2	%0.7	%8.5	%2.9
عقد تأجير تمويلي	%1.2	%0.1	%0.0	%0.0	%0.7	%0.0
تمويل الرّهن العقاري	%0.2	%0.0	%0.0	%0.1	%0.1	%0.0
تمويل على شكل مرابحة أو مضاربة	%0.3	%0.1	%1.1	%0.3	%0.6	%0.2
الإجارة المنتهية بالتمليك من خلال المصارف الإسلامية	%0.5	%0.1	%0.1	%0.1	%0.4	%0.1
قرض من مصدر غير رسمي	%1.3	%0.8	%3.3	%4.1	%2.1	%2.0
مجموعة توفير (جمعية القروض والمدخرات المتجددة)	%10.5	%11.3	%10.4	%8.0	%10.5	%10.0
التوفير والاقتراض من الجمعيات التعاونية	%1.3	%0.8	%0.1	%0.0	%0.9	%0.5

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة على جانب الطلب.

تتم الاستعانة بالعائلة والأصدقاء بقدر أكبر لاقتراض المال. إذ اقترض 17.5% من المستجيبين الذكور و10.1% من المستجيبات من أصدقائهم/ أصدقائهن وعائلاتهم/ عائلاتهن. وتزيد احتمالية أن يقترض سكان قطاع غزة المال من العائلة والأصدقاء (23.3%) كثيرا عن احتمالية قيام سكان الضفة الغربية بذلك (7.9%). وفي قطاع غزة، تمّ اللجوء إلى هذا النوع من الاقتراض بشكل أكبر في وسط القطاع (27.3%)، حيث زادت احتمالية اقتراض المستجيبين الذكور (35.3%) بمقدار الضّعف تقريبا عن احتمالية قيام المستجيبات بذلك (19.1%) فيها. ويتباين هذا الحال مع وسط الضفة الغربية، حيث تُعدّ مستويات الاقتراض من العائلة والأصدقاء الأدنى وتبلغ 2.4%. ويُظهر البحث السابق أنّ من شأن ارتفاع أسعار الأرض والممتلكات في وسط الضفة الغربية بدرجة أكبر عن أسعارها في غيرها من المناطق الفرعية أن يجبر الناس على اقتراض مبالغ كبيرة من المال، ولذلك، فإنهم يقترضون من المصارف لكونه يتعذّر على العائلة والأصدقاء أن يقرضوهم مبالغ مرتفعة من هذا القبيل (Harker, 2020). وتقل المبالغ التي يقترضها المستجيبون الذين يعيشون في المناطق الريفية (4.8%) من العائلة والأصدقاء عن تلك التي يقترضها المستجيبون الذين يعيشون في المناطق الحضرية (14.5%) والمخيّمات (17.5%).

لماذا يأخذ الناس القروض؟ في العام الأخير، اقترض 35.1% من المستجيبين في قطاع غزة المال، في حين اقترض 39.7% من سكان القطاع المال لسداد نفقات العائلة. ويختلف هذا اختلافا كبيرا عمّا هو عليه الوضع في الضفة الغربية، حيث اقترض 10.4% من المستجيبين فيها لسداد نفقات العائلة، ومن بينهم 3.1% فعلوا ذلك في العام الأخير. وزادت النسبة المئوية للمستجيبين الذين يعيشون في المخيّمات (28.5%) الذين اقترضوا لسداد نفقات العائلة بدرجة كبيرة عن نسبة نظرائهم المستجيبين الذين يعيشون في المناطق الحضرية (23.2%) والريفيّة (10.1%). وثمّة بعض الاختلافات بين الجنسيْن في هذا المضمار، إذ اقترض 24.5% من المستجيبين الذكور لسداد نفقات العائلة –من بينهم 20.5% في العام الأخير– مقارنة مع 18.7% من المستجيبات اللواتي اقترضن لسداد نفقات العائلة، ومن بينهنّ 15.3% في العام الأخير. وتدلّ هذه البيانات أن الضرورة –ولا سيّما المصاعب الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الاستعماري المستمر والتأثير المتواصل للإغلاق الشامل الذي فرضه تفشّي جائحة كوفيد–19– إنما هي الدافع وراء الاقتراض.

من بين المستجيبين جميعا الذين اقترضوا المال لسداد نفقات العائلة، اقترض 92% منهم المال من العائلة أو الأصدقاء، حيث زادت النسبة المئوية للنساء اللواتي استخدمن هذه الطريقة (93.5%) بدرجة طفيفة عن نسبة نظرائهن من الرجال (90.8%). وزادت النسبة المئوية للمستجيبين الذين يعيشون في قطاع غزة واستخدموا هذه الطريقة (95.1%) عن نظرائهم الذين يعيشون في الضفة الغربية (84.6%). وكانت احتمالية اقتراض المستجيبين من المناطق الحضرية (92.6%) والمخيّمات (92.3%) باتّباع هذه الطريقة أكبر منها في أوساط أولئك المستجيبين في المناطق الريفية (83.6%).

الجدول 11.6: توزيع النّسب المئوية للبالغين الذين اقترضوا المال لسداد نفقات العائلة وفقا لمصادر الاقتراض، والمنطقة، والنوع الاجتماعي، 2022

	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
المصارف	%12.4	%8.0	%10.4	%3.4	%0.9	%2.4	%6.0	%3.2	%4.8
مؤسسات التمويل متناهي الصغر	%2.8	%5.8	%4.2	%1.1	%1.1	%1.1	%1.6	%2.6	%2.0
العائلة أو الأصدقاء	%84.5	%84.8	%84.6	%93.3	%97.6	%95.1	%90.8	%93.5	%92.0
القطاع غير الرسمي	%0.3	%1.3	%0.8	%2.2	%0.4	%1.4	%1.6	%0.7	%1.2

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب

كانت المعتقدات الدينية السبب الرئيسي لعدم الاقتراض، حيث تم اختيارها من قبل 55.5% من المستجيبين الذين لم يأخذوا قرضا من مؤسسة مالية رسمية، تلا ذلك تفضيل الاقتراض من العائلة والأصدقاء (50.5%)، وعدم الحاجة لأخذ قرض (48.7%). وزادت احتمالية اختيار المستجيبين الذكور للأسباب الدينية (57.4%) بدرجة طفيفة عن احتمالية اختيارها من المستجيبات الإناث (53.6%). وأبدى المستجيبون الذكور (53.4%) تفضيلا للاقتراض من العائلة والأصدقاء أقوى مما أبدته المستجيبات (47.6%) للقيام بذلك. وكانت احتمالية أن تقول المستجيبات (50.2%) بأنهنّ لا يحتجن لقرض أكبر على نحو هامشيّ من المستجيبين الذكور الذين قالوا ذلك (47.1%). وعند أخذ الجغرافيا بعين الاعتبار، أفاد 60.5% من المستجيبين من قطاع غزة بأنهم يفضّلون الاقتراض من العائلة والأصدقاء، وأورد 52.7% من المستجيبين أن المعتقدات الدينية هي السبب، وقال 43.1% منهم بأنهم لا يحتاجون لقرض. وكان تفضيل الاقتراض من العائلة والأصدقاء ولعدم الاقتراض لأسباب دينية مرتفعا بوجه خاص في وسط قطاع غزة (75%)، فيما تمّ اختيار عدم الحاجة لقرض على النحو الأكثر في جنوب قطاع غزة (51.8%). بالمقابل، أوردت 57.3% من الرّدود في الضفة الغربية أسبابا دينية لعدم أخذ قرض، وقال 52.2% من المستجيبين هناك بأنهم لا يحتاجون قرضا و44.2% منهم بأنهم يفضّلون الاقتراض من العائلة والأصدقاء. وعلى مستوى المناطق الفرعية، تمّ اختيار الأسباب الدينية (62.7%) وعدم الحاجة لقرض (57.4%) في أغلب الأحيان في شمال الضفة الغربية، فيما تمّ اختيار تفضيل الاقتراض من العائلة والأصدقاء (48.5%) في أغلب الأحيان في وسط الضفة الغربية. وقد طابقت أنماط النوع الاجتماعي على مستوى المناطق الفرعية تلك الأنماط الملحوظة على مستوى المناطق، ما عدا في الحالات التالية: كانت النسبة المئوية للنساء في وسط قطاع غزة وجنوبه اللواتي فضّلن عدم الاقتراض لأسباب دينيّة أكبر من نسبة نظرائهن من الرجال، وكذلك كانت النسبة المئوية للنساء في جنوب قطاع غزة (66.8%) اللواتي فضّلن الاقتراض من العائلة والأصدقاء أعلى من نسبة نظرائهن من الرجال (57%). وكانت النسبة

المئوية للنساء في جنوب قطاع غزة (64.2%) اللواتي قلن بأنهن لا يحتجن قرضا أعلى بدرجة كبيرة من نسبة نظرائهن من الرجال (39.3%).

الجدول 12.6: النسبة المئوية للبالغين المصّنفين بحسب الأسباب المختارة لعدم الاقتراض من المصارف مصّنفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
لأسباب دينيّة	60.7%	53.9%	%57.3	52.1%	53.2%	%52.7	57.4%	%53.6	%55.5
تفضيل الاقتراض من العائلة والأصدقاء	49.1%	39.4%	%44.2	60.3%	60.7%	%60.5	53.4%	%47.6	%50.5
لا احتاج قرضا	52.0%	52.3%	%52.2	39.1%	46.9%	%43.1	47.1%	%50.2	%48.7
عدم القدرة على الوفاء بالالتزام المالي للقروض	39.5%	32.0%	%35.7	45.2%	35.2%	%40.1	41.7%	%33.3	%37.4
ليس لديّ ضمانات كافية	38.8%	31.5%	%35.1	45.5%	35.8%	%40.5	41.4%	%33.1	%37.2
تكاليف الاقتراض المرتفعة	45.0%	33.8%	%39.4	36.5%	20.9%	%28.5	41.8%	%28.8	%35.2
لا يمكنني الوفاء بشروط الاقتراض	36.1%	29.0%	%32.5	42.9%	36.2%	%39.5	38.6%	%31.8	%35.2
شروط الاقتراض والوثائق المطلوبة كثيرة	38.7%	29.5%	%34.1	30.7%	16.5%	%23.4	35.6%	%24.5	%30.0
خدمات الاقتراض لا تلبّي احتياجاتي	29.4%	24.0%	%26.7	21.4%	18.0%	%19.6	26.4%	%21.7	%24.0
أفضّل الاقتراض من هيئات غير رسمية	17.0%	13.0%	%15.0	10.6%	9.3%	%9.9	14.6%	%11.5	%13.0
تجربة سابقة سيّئة	9.2%	6.4%	%7.8	5.1%	2.9%	%4.0	7.7%	%5.1	%6.3

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

جانب العرض

تُظهر البيانات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بأنّ احتماليّة انتفاع الذكور من الخدمات المالية المصرفية تزيد بمقدار الضّعف –على الأقل– عن احتمالية انتفاع الإناث منها. فعلى سبيل المثال، في أيلول 2022، امتلكت الإناث 31.8% تقريبا من الحسابات المصرفية الشخصية في فلسطين، فيما امتلك الذكور النسبة المتبقيّة منها (انظر الجدول 13.6). ويُلاحظ الاتجاه العام ذاته في أوساط مؤسسات التمويل المتناهي الصّغر. إذ يبلغ عدد المقترضين الذكور من هذه المؤسّسات ضعف عدد المقترضات منها تقريبا، وحتى أنّ الفجوة في

قيمة الأموال المقترضة أكبر من ذلك (انظر الجدول 14.6). ويدل هذا على أنّ معدّل المبالغ التي اقترضها الذكور من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر (4,673 دولار أمريكي) أكبر من معدّل المبالغ التي اقترضتها الإناث منها (3,440 دولار أمريكي). وقد اتّسعت الفجوة بين الجنسيْن في عدد القروض المقترضة من مؤسسات التمويل المتناهي الصّغر خلال الأعوام الخمسة الأخيرة. وتاريخيّا، حصل ذكور كثيرون في فلسطين على قروض تمويل متناهي الصغر من خلال زوجاتهم، وأخواتهم، وبناتهم، أو أنهم ضغطوا عليهنّ لضمان قروضهم. عرض ذلك النسوة للاستغلال والمقاضاة القانونية، ولا سيّما أنّ بعض هؤلاء الذكور تخلّفوا عن سداد قروضهم، وأجبر المقترضات على تسديد القروض من أموالهن.[13] ومن أجل الحدّ من هذا الاتجاه العام، أطلقت سلطة النقد الفلسطينية عدّة حملات توعية حول مخاطر ضمان الآخرين أو أخذ قروض من شخص آخر –ولا سيّما في أوساط النساء– والالتزامات التي تترتّب على ذلك. وقد ازداد عدد النساء اللواتي أصبحن واعيات بمخاطر من هذا القبيل من خلال العِلم بها شفويا، ما من شأنه أن يفسّر جزئيا الانخفاض في عدد المقترضات من مؤسسات التمويل المتناهي الصغر في الفترة الممتدة بين عاميّ 2016 و2022.

الجدول 13.6: عدد الحسابات المصرفية ونسبتها المئوية مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي، أيلول 2022

النوع الاجتماعي	عدد الحسابات	النسبة المئوية
الذكور	2,279,375	%68.20
الإناث	1,061,735	%31.80
المجموع	3,341,110	%100.00

المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية غير المنشورة.

الجدول 14.6: عدد المقترضين من مؤسسات التمويل المتناهي الصّغر والقيمة الإجمالية للأموال المقترضَة مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي، 2016 و2021

النوع الاجتماعي	2016		2021	
	عدد المقترضين	القيمة ($)	عدد المقترضين	القيمة ($)
الإناث	25,755	70,486,007	21,718	74,713,778
الذكور	42,067	128,941,448	42,823	200,115,298
المجموع	67,822	199,427,455	64,541	274,829,076

المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية غير المنشورة.

13 https://metras.co/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D8%B3%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87/

تتجلّى الفجوة بين الجنسيْن أيضا في الخدمات المالية الرقميّة، إذ تزيد احتمالية امتلاك الذكور للمحفظة الرقميّة بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا عن احتمالية امتلاك الإناث لها (انظر الجدول 15.6). ورغم ذلك، ما انفكّت الفجوة تتّسع منذ إطلاق المحفظات الرقمية في فلسطين في 2020.

الجدول 15.6: عدد المحفظات الرقميّة وقيمتها مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي، الفترة الممتدة من الرّبع 3 من 2020 لغاية الرّبع الثاني من 2022

	الإناث		الذّكور		آخرون	
	عدد المحفظات الإلكترونية	قيمة المحفظات الإلكترونية	عدد المحفظات الإلكترونية	قيمة المحفظات الإلكترونية	عدد المحفظات الإلكترونية	قيمة المحفظات الإلكترونية
ر3 2020	8,506	27,106	41,786	122,631	4,209	78,308
ر4 2020	14,490	57,157	61,033	214,767	3,032	81,721
ر1 2021	20,501	85,713	79,091	437,238	3,490	115,738
ر2 2021	26,725	109,302	94,682	298,989	3,951	206,168
ر3 2021	41,849	150,811	130,156	498,910	5,148	740,983
ر4 2021	60,135	330,799	166,905	820,080	7,043	1,431,679
ر1 2022	70,867	516,648	191,869	987,259	7,912	2,243,837
ر2 2022	87,749	446,731	229,292	1,053,532	9,641	2,153,223

المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية غير المنشورة

تكشف البيانات المستحصل عليها من هيئة رأس سوق المال عن فجوة أوسع بين الذكور والإناث من ناحية تغطية التأمين الخاص. إذ يبيّن الجدول 16.6 بأن احتمالية أن يكون الذكور مشمولين ببوليصة تأمين تزيد بمقدار ستّ أضعاف تقريبا عن احتمالية أن تكون الإناث مشمولات بها. ولوحظت اتّجاهات عامة مشابهة في الدراسة المسحيّة على جانب الطلب في أنواع بوالص التأمين بأسرها، ما خلا في التأمين الصّحي (بما فيه التأمين الصحي الحكومي)، حيث كانت النسبة المئوية للإناث اللواتي لديهن تغطية تأمين صحي حكومي (73.9%) أكبر من نسبة نظرائهن من الذكور (69.0%). ومن المثير للاهتمام أن أغلبيّة النساء (وتتراوح النسبة بين 56.0% لتأمين المركبات و78% للتأمين على الحياة) أشرن إلى أنهن ليس لديهن أيّ تغطية تأمين ولا يحتجنها حاليا أو في المستقبل. ويبدو أن نوع بوالص التأمين التي شملها الاستبيان الذي على جانب الطلب لا يلبّي احتياجاتهن. ولا تمتلك الأغلبية الساحقة من النساء (92.1%) مركبة، ولذا فإنهن لسن بحاجة لتأمين مركبات. وعلاوة على ذلك، فإنّ 87.9% من الإناث عاطلات عن العمل أو خارج القوى العاملة، ولذلك من المعقول أنهن لسن بحاجة تأمين إصابات العمل. ويدل هذا أيضا إلى أنهنّ يفتقرن للقدرة المالية

لشراء بوليصة تأمين حتى ولو رغبن بذلك. هذا ناهيك عن أنّ الطلب على بوالص التأمين غير الإلزامي في فلسطين متدنّ جدا عموما. وعندما طُلبَ من المستجيبات تقييم خدمات التأمين في فلسطين، أشارت 40.4% منهنّ إلى أنّ تكلفة الخدمة مرتفعة. ولاحظت 42.8% منهن بأنّ شخصا آخر في العائلة مشمول في بوليصة تأمين.

الجدول 16.6: عدد بوالص التأمين مصّنفا وفقا لنوع حامل البوليصة والنوع الاجتماعي، الفترة الممتدة من نهاية 2020 ولغاية 2021

نوع حامل البوليصة والنوع الاجتماعي		2020	2021**
المؤسّسات		75,385	106,959
الأفراد*	الذكور	165,036	222,333
	الإناث	21,901	38,089
	المجموع	299,998	442,153

المصدر: هيئة سوق رأس المال. احصائيات التأمين: البيانات الإحصائية الخاصة بالعام 2020 والبيانات الإحصائية الخاصة بالعام 2021.

* الفرق في المجموع ناجم عن عدم قدرة أنظمة تكنولوجيا المعلومات لبعض الشركات على توفير البيانات المطلوبة حول تصنيف عدد البوالص استنادا إلى طبيعة حامل البوليصة (البيانات حول النوع الاجتماعي غير موثوقة ومقلّل من قيمتها).

** لا تشمل الإحصاءات البيانات المالية للمجموعة الأهلية للتأمين (مقلّل من قيمتها).

دلّت نتائج الدراسة المسحية من جانب العرض على أنّ 66.7% من المؤسسات المالية في فلسطين شهدتْ نموّا في استخدام النساء لخدماتها على مرّ الأعوام الثلاث الأخيرة. وبالرغم من صعوبة التحقّق من هذه النتائج بسبب النقص العام في البيانات الإدارية التاريخيّة المصنّفة وفقا للنوع الاجتماعي، تُبرز البيانات المستحصَل عليها من هيئة سوق رأس المال بأنّ عدد الحسابات الاستثمارية التي يمتلكها الرجال أكثر بكثير من عدد الحسابات الاستثمارية التي تمتلكها النساء (انظر الجدول 17.6). ففي الفترة الممتدة ما بين عاميّ 2019 و2021، فتحت النساء 4000 حساب جديد تقريبا، فيما فتح الرجال 7000 حساب جديد. ولذلك، وبالرغم من زيادة امتلاك الحسابات الذي يشكّل مقياسا رئيسيا للشّمول المالي، فقد وسّع ذلك الفجوة بين الجنسيْن.

الجدول 17.6: عدد الحسابات المفتوحة في بورصة فلسطين مصّنفا وفقا للوضع والنوع الاجتماعي، 2019-2021

النوع الاجتماعي	وضع الحساب	2019	2020	2021
نشط	ذكور	25,419	26,097	27,770
	إناث	16,341	16,713	17,816
	مؤسسات	678	691	784
غير نشط	ذكور	48,834	49,702	53,805
	إناث	22,544	22,923	24,835
	مؤسسات	2,202	2,307	2,962
المجموع	ذكور	74,253	75,799	81,575
	إناث	38,885	39,636	42,651
	مؤسسات	2,880	2,998	3,746
مجموع الحسابات		116,018	118,433	127,972

المصدر: هيئة سوق رأس المال. (2022). إحصاءات قطاع الأوراق المالية للعام 2022. (باللغة الإنجليزية)

الجدول 18.6: عدد المساهمين مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي، والمنطقة، والمحافظة، الرّبع الثالث 2022

	ذكور	إناث	مؤسسات	المجموع
أريحا	248	218	4	470
الخليل	1388	929	10	2327
القدس	2910	2794	30	5734
بيت لحم	1143	637	10	1790
جنين	2221	1508	29	3758
رام الله	8426	6675	251	15352
سلفيت	1111	862	12	1985
طوباس	134	65	1	200
طولكرم	2613	1852	3	4468
قلقيلية	618	333	2	953
نابلس	8927	7721	138	16786
الضفة الغربية	29739	23594	490	53823

	ذكور	إناث	مؤسسات	المجموع
شمال غزة	324	169	2	495
غزة	4184	2787	34	7005
دير البلح	359	179	0	538
خان يونس	1158	541	5	1704
رفح	293	119	1	413
قطاع غزة	6318	3795	42	10155
فلسطين	36057	27389	532	63978

المصدر: المصدر: هيئة سوق رأس المال. (2022). إحصاءات قطاع الأوراق المالية للعام 2022. (باللغة الإنجليزية)

تشكّل النساء 43.2% تقريبا من المساهمين الأفراد في فلسطين. وعندما تمّ نقاش استخدام المنتجات والخدمات المالية في مجموعة تركيز مؤلّفة من خبراء، ذكر أحد ممثّلي الصناعة بأنّ "نساء كثيرات يتملّكهن الخوف من أخذ قروض لظروفهنّ وللضمانات التي تفرضها المصارف والمؤسسات المالية/المصرفية. وتشكّل اللغة التي تستخدمها هذه المؤسسات أيضا عقبة أمام النساء، لأنه من الصّعب على شرائح معيّنة من المجتمع فهمها." ولكن، وعلى النحو الذي جرت الإشارة إليه في القسم 3 من هذا التقرير، تشير البيانات عن مستويات التعليم المستمدّة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والدراسة المسحيّة بأنّ احتمالية إكمال المراحل التعليمية وصولا إلى مرحلة البكالوريوس، أعلى بين النساء. لذلك، وبالرغم من أنّ المؤسسات المالية قد تكافح لإشراك الفئات السكانية الأقلّ تعليما، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أنها مشكلة متعلقة بالنوع الاجتماعي في حدّ ذاته.

استخدام المنتجات والخدمات المالية القائم على النوع الاجتماعي إبّان جائحة كوفيد-19

ازداد استخدام النساء للخدمات المصرفية كلّها –سواء أكانت تقليدية، أو إلكترونية، أو متنقّلة– بنسبة تراوحت ما بين 7.9% و10.5% إبّان جائحة كوفيد-19. ولكن، وكما يبيّن القسم الفرعي السابق، فقد كان ذلك جزءا من زيادة أكثر عموميّة. فقد ازدادت النسبة المئوية للرجال الذين يستخدمون الخدمات المصرفية المادية إبّان الجائحة (15.5%) على نحو أكبر من زيادة النسبة المئوية للنساء (10.5%). وازدادت النسبة المئوية للرجال الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الإلكترونية (16.6%) والخدمات المصرفية المتنقّلة (16.3%) إبّان الجائحة، وكانت أكبر من نسبة النساء اللواتي استخدمن هذه الخدمات بمقدار الضّعف تقريبا. وبالتالي، فاقمت جائحة كوفيد-19 الفجوة بين الجنسين في استخدام الخدمات المصرفية، بصرف النّظر عما إذا تمّ الوصول إلى هذه الخدمات وصولا ماديّا أو عن بُعد. وبالرغم من عوائق التنقّل التي فُرضَت على النساء جراء الأعراف الاجتماعية والثقافية والخوف من التلامس الجسدي خلال الجائحة، فقد كانت النسبة المئوية للنساء اللواتي

استخدمن الخدمات المصرفية التقليدية بازدياد، أعلى من النسبة المئوية للنساء اللواتي استخدمن الخدمات المصرفية الإلكترونية والمتنقّلة كلتيْهما.

الجدول 19.6: النسبة المئوية للبالغين الفلسطينيين الذين زادوا استخدامهم للمنتجات والخدمات المصرفية إبّان جائحة كوفيد-19، 2022

نوع الخدمات/ المنتجات	ذكور	إناث
المصرفية التقليدية	%15.50	%10.50
المصرفية الإلكترونية	%16.60	%7.90
المصرفية المتنقّلة	%16.30	%8.70

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

7- المعرفة والسلوك ووجهات النظر الماليّة

يكمن أحد أكبر التحدّيات التي تعترض قياس الإلمام بالشؤون والقدرة المالية في أن بناء الأدوات المستخدمة لتقييم هذه العوامل قد تم استنادا إلى سلسلة من الافتراضات عن الثروة والدّخل، وهي الافتراضات التي لا تنطبق سوى على بلدان شمال الكرة الأرضية. ولذا، فإنه ليس من الملائم استخدام هذه المفاهيم في الكثير من سياقات جنوب الكرة الأرضيّة، حيث من شأن نقص الدّخل المنتشر أن يجعل أيّ أسئلة تُطرَح بشأن التوفير والمشاركة في المنتجات والخدمات المالية عديمة المعنى إلى حدّ ما. وفضلا عن ذلك، يتم حاليا الطّعن في الأفكار عن الشّمول والقدرة الماليْن في بلدان شمال الكرة الأرضية جراء التضّخم الضخم وارتفاع عجز الموازنات (حيث يتعذّر أن يغطّي الدخل النفقات بصرف النظر عن المعارف والتصرّف). وبالتالي، لم تشرع الدراسة المسحيّة على جانب الطلب بقياس الإلمام (بالشؤون المالية) في حدّ ذاته، إلا أنها شملت أسئلة عُنيَت بالنّظر في أشكال محدّدة من المعارف، والتصرّف، والسلوكيات والتوجهات المالية.

المعرفة المالية

تشكّل العلاقات الاجتماعية المصادر الأكثر هيمنة للمعلومات عن التمويل في فلسطين. إذ أشار 31.4% من المستجيبين –وهو ما يمثّل أكبر فئة منهم– الأصدقاء والأقارب بصفتهم المصدر الأكثر أهمية للمعلومات المالية. واختار 25% من المستجيبين العائلة والأصدقاء باعتبارهم المصدر الثانويّ الذي يستمدون منه المعرفة عن التمويل، واعتمد 21% منهم على العائلة والأصدقاء باعتبارهم ثالث أكثر مصادرهم موثوقية. واعتمد 26.5% من المستجيبين الذكور أساسا على العائلة والأصدقاء، مقابل 28.7% على التجربة السابقة، فيما اعتمدت 36.3% من المستجيبات أساسا على العائلة والأصدقاء ولم يعتمد سوى 17.6% منهنّ بصورة أساسية على التجربة السابقة. ويتوجّه 36.6% من المستجيبين الذين يعيشون في قطاع غزة للعائلة والأصدقاء باعتبارهم مصدرهم الأساسي الذي يستمدون منه المعلومات عن التمويل، فيما يندرج 28.1% من سكان الضفة الغربية في الفئة ذاتها. ويتوجّه سكان المخيّمات (34.3%) والمناطق الحضرية (31.9%) للعائلة والأصدقاء أكثر ممّا يتوجّه إليهم سكان المناطق الريفية (27.1%) بصفتهم مصدرهم الأساسي الذين يستمدون منه المعلومات عن التمويل. وكلّما زاد المستوى التعليمي للمستجيب وكذلك الدخل الذي يجنيه/تجنيه، تقلّ احتمالية أن يعتمد/تعتمد على العائلة والأصدقاء بصفتهم مصدرهم الأساسي الذي يستمدون منه المعلومات.

تشكّل التجربة السابقة أيضا مصدرا أساسيا هاما للمعلومات لمن يمتلكونها، حيث يمتلكها 23.2% من المستجيبين. ويتألّف هؤلاء المستجيبون من الذكور بصورة رئيسية، من بينهم 28.7% يعتمدون عليها بصفتها مصدرهم الأساسي للمعلومات عن التمويل مقابل 17.6% من المستجيبات. وليس ثمّة اختلاف كبير بين الرّدود عند تحليلها وفقا للإقليم، وليس هناك اتجاهات عامة واضحة فيما يتعلّق بمستوى التعليم أو الدّخل.

ولكن، زادت احتمالية اعتماد المستجيبين من المناطق الريفية (27.6%) على التجربة السابقة عن احتمالية اعتماد أولئك المستجيبين من المناطق الحضرية (22.9%) والمخيّمات (18.2%) عليها.

يتمثّل ثالث أكثر المصادر شيوعا للمعرفة عن التمويل التي يعتمد عليها المستجيبون في المقام الأول في المعلومات المتاحة من خلال فرع المؤسسة المالية، حيث اختار 22% من المستجيبين هذا المصدر. ولم يكن ثمّة أيّ فرق واضح في الردود عند تصنيفها من حيث النوع الاجتماعي، أو الجغرافيا، أو العمر، أو الدّخل بالرغم من أنّ المستجيبين ذوي مستويات التعليم الأعلى اختاروا هذه الفئة في الغالب على نحو أكبر من غيرهم. وبالرغم من أنّه لم يورد سوى 8.1% من المستجيبين كلهم الذين أجابوا على الدراسة المسحيّة حملات التوعية من خلال المواقع الإلكترونية وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي على اعتبارها مصدرهم الأساسي للمعلومات عن التمويل، فقد اختار 36.8% من المستجيبين هذا الخيار بصفته أحد المصادر الثلاثة الأولى التي استمدّوا معلوماتهم منها. وزادت احتمالية اختيار النساء لهذا الخيار عن احتمالية اختيار الرجال له. ومن المهم الإشارة إلى ذلك لأنّ وسائل التواصل الاجتماعي إنما تُعدّ الشكل الإعلامي الذي يستخدمه 79.9% من المستجيبين على نطاق واسع. ويستخدم 92% من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي هذه الوسائل يوميّا. وثمّة فجوة صغيرة بين الجنسيْن في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إذ يستخدمها 74.9% من المستجيبين الذكور و73.1% من المستجيبات. وفي هذا الصّدد ثمّة اختلاف جغرافي كبير، إذ يستخدم 84.8% من سكان الضفة الغربية وسائل التواصل الاجتماعي مقابل 71.3% من سكان قطاع غزة. ويرتبط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ارتباطا كبيرا بمستويات التعليم، إذ يتراوح بين 10.2% لدى المستجيبين الأميّين إلى ما يربو على 90% من المستجيبين الذين لديهم –على الأقل–درجة جامعيّة واحدة. وبالتالي، فإن وسائل التواصل الاجتماعي تشكّل أكثر الطرق المباشرة للوصول إلى النساء بالرغم من أن احتمالية الوصول إلى النساء الأقلّ تعليما باتّباع هذا الطريق تقلّ عن احتمالية الوصول إليهنّ عبر وسائط الإعلام كالتلفاز والإذاعة.

يمكن مقارنة البيانات التي جُمعَت في عام 2022 مع بيانات مماثلة جُمعَت في دراسة مسحيّة للأسر الفلسطينية حول الشّمول المالي في عام 2016. ففي عام 2016، اختار 36.8% من المستجيبين العائلة والأصدقاء باعتبارهم مصدرهم الأساسي للمعلومات عن الخدمات والمنتجات المالية. ولذا، انخفضت نسبة السكان النسبيّة الذين اعتمدوا على العائلة والأصدقاء منذ 2016. فقد بلغت نسبة المستجيبين الذين اختاروا "التجربة السابقة" 9.2% في 2016، ما يدلّ بأنّ عددا أكبر بكثير من المستجيبين أصبحوا لديهم الآن التجربة التي لا يعتمدون عليها فحسب، بل ويعتمدون عليها أكثر من اعتمادهم على أيّ مصادر المعلومات الأخرى عند اتّخاذ القرارات بشأن التمويل. وزادت النسبة المئوية للأشخاص الذين يعتمدون أساسا على المعلومات المستحصل عليها من

خلال الفروع أيضا من 16.6% في 2016 إلى 22% في 2022. وتوحي هذه البيانات بأنّه كان من شأن توسيع نطاق المنتجات والخدمات المالية منذ 2016 أن أنشأ أنواعا جديدة من الخبرة تتجاوز العلاقات القائمة مع العائلة والأصدقاء. وثمّة فرصة سانحة أمام واضعي السياسات لاستخدام هذا النموّ في المعارف بتطوير برامج للموجّهين المعنيّين بالمال، وهي البرامج التي يتطرق النقاش إليها في خاتمة هذا التقرير. ومن شأن برامج من هذا القبيل أن تدرّب المنخرطين في الخدمات المالية التجارية على تبادل معارفهم من خلال شبكاتهم الاجتماعية، وبالتالي أن تحسّن القدرة المالية في مجتمعاتهم.

الجدول 1.7: النسبة المئوية للمستجيبين الذين يعتمدون على أهم ثلاثة مصادر مختارة للمعلومات للحصول على معلومات بشأن المنتجات المالية التي يمتلكونها/يستخدمونها، 2016 و2022

مصدر المعلومات	2016			2022		
	المصدر الأول	المصدر الثاني	المصدر الثالث	المصدر الأول	المصدر الثاني	المصدر الثالث
التجارب السابقة	%9.2	%4.7	%6.7	%23.2	%6.7	%4.8
المعلومات المتاحة من خلال فرع المؤسسة المالية	%16.6	%10.9	%8.6	%22.0	%15.7	%12.3
حملات التوعية من خلال المواقع الإلكترونية وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي				%8.1	%15.1	%14.3
المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت عن المنتَج المالي	%8.7	%15.0	%13.1	%6.1	%10.3	%8.8
ممثّل مبيعات للمؤسسة المالية	%1.3	%6.4	%10.6	%1.3	%5.2	%6.0
المعلومات والبيانات المالية المنشورة	%1.3	%2.4	%7.8	%2.1	%5.6	%6.7
المستشار المالي	%1.3	%2.1	%4.4	%3.1	%4.6	%4.8
الأصدقاء أو الأقارب	%36.8	%36.3	%21.1	%31.4	%25.1	%20.5
البرامج والحملات التي تُبثّ عبر التلفاز والإذاعة	%8.7	%21.4	%25.1	%1.7	%8.3	%10.9
وسائل الدعاية الأخرى من قبيل اللوحات الإعلانية				%0.6	%3.4	%10.8
مصادر أخرى				%0.3	%0.0	%0.1

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

طرحت الدراسة المسحيّة لعام 2022 مجموعة من الأسئلة عن بعض المصطلحات والمبادئ المالية على المستجيبين. وعُنيَ السؤال الأول بحساب حجم وديعة استنادا إلى سعر فائدة محدّد. وقد أعطى 42.2% من المستجيبين الإجابة الصحيحة. ويناظر هذا بصورة مواتية البيانات من الدراسة المسحيّة لعام 2016، عندما أعطى 29.2% فقط من المستجيبين الإجابة الصحيحة. وتبيّن البيانات لعام 2022 فجوة واضحة بين الجنسيْن في المعارف فيما يتعلّق بهذا السؤال، إذ أعطى 50.5% من المستجيبين الذكور الإجابة الصحيحة مقارنة مع 33.6% من المستجيبات. وثمّة اختلاف جغرافي يتعلّق بالنسبة المئوية للإجابات الصحيحة بين سكان الضفة

الغربية (45.5%) وسكان قطاع غزة (37%). ففي الضفة الغربية، كانت النسبة المئوية للإجابات الصحيحة في شمال الضفة الغربية (48.2%) وجنوبها (50.8%) أعلى بكثير ممّا كانت عليه في وسطها (34.8%). وكانت الفجوة بين الجنسيْن في الإجابات الصحيحة أكبر في وسط الضفة الغربية بكثير ممّا كانت عليه في شمال الضفة الغربية وجنوبها. وكان التباين الجغرافي عبر المناطق الفرعية في قطاع غزة أقلّ، إلا أنه كان ثمّة فجوات كبيرة بين الجنسيْن في كل منطقة فرعية. إذ كانت احتمالية أن تكون الرّدود من المناطق الحضرية (43.4%) صحيحة أعلى بدرجة طفيفة من احتمالية أن تكون الرّدود من المناطق الريفية والمخيّمات (38% معا) كذلك. وزادت احتمالية أن يعطي المستجيبون الأصغر سنّا الإجابة الصحيحة بدرجة طفيفة مع تدني احتمالية أن يعطي المستجيبون الذين يبلغون 65 عاما وأكبر إجابات صحيحة بدرجة كبيرة. ولا غرابة أن مستوى التعليم يرتبط ارتباطا قويّا بإعطاء الإجابة الصحيحة. وزادت احتمالية أن يعطي المستجيبون الذين يجنون 8001 شيكل وأعلى الإجابة الصحيحة عن احتمالية أن يعطيها المستجيبون ذوي الدخول الأقلّ. وتوحي التركيبة العُمريّة للإجابات الصحيحة بأنّ الجهود الرامية لتعليم أطفال المدارس والطلاب تؤتي ثمارها وستبقى استثمارا جيّدا على الأجل الطويل.

الشكل 1.7: النسب المئوية للإناث القادرات على أن يحسبن إيرادات الفوائد على الودائع بصورة صحيحة مصّنفة وفقا للمناطق الفرعية

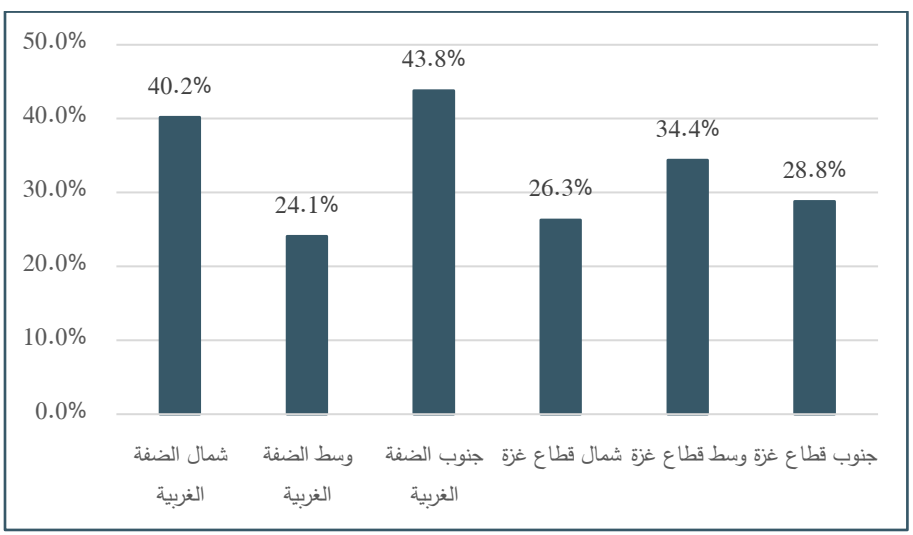

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة التي من جانب الطلب

أجاب ثلاثة أرباع المستجيبين تقريبا السؤاليْن عن الصّلة القائمة بين المخاطر والعوائد (73.6%) والتضخّم وتكلفة المعيشة (74%). وزادت النسبة المئوية للردود الصحيحة مرّة أخرى منذ 2016 وذلك عندما أجاب 68.5% من المستجيبين عن السؤال حول المخاطر والعوائد إجابة صحيحة و68% منهم ربطوا ارتفاع

التضخّم بارتفاع تكلفة المعيشة بصورة صحيحة. وفي بيانات 2022، ثمّة فجوة بين الجنسيْن في الردود بالنسبة لهذين السؤاليْن، إذ أجاب 79.6% و79.8% من المستجيبين الذكور و67.4% و68.3% من المستجيبات إجابات صحيحة عليهما. ولا تختلف الرّدود اختلافا كبيرا ما ناحية الجغرافيا. وترتبط مستويات التعليم والدخل الأعلى بالإجابات الصحيحة، إلا أنّ العمر لا يرتبط بها. وبالنسبة للسؤاليْن، كان عدد المستجيبين الذين اختاروا الإجابة عليهما بعبارة "لا أعلم" أكبر من عدد أولئك الذين أعطوا إجابة خاطئة.

ولكن، طرحت الدراسة المسحيّة سؤالا مختلفا عن التضخّم والتغيّر في القوة الشرائية. ولم يعطِ سوى 19.2% من المستجيبين الإجابة الصحيحة عليه. وهذا هو السؤال الوحيد الذي انخفضت النسبة المئوية للإجابات الصحيحة عليه – إلى حدّ كبير – منذ 2016 عندما كان قد أعطى 35.5% من المستجيبين الإجابة الصحيحة عليه. ولا يتّضح سبب ذلك، ولا سيّما لأنّ ثلاثة أرباع المستجيبين أجابوا إجابة صحيحة على التضخّم وتكلفة المعيشة. ولم تكن الفجوة بين الجنسيْن في الإجابات على هذا السؤال كبيرة كما كانت عليه بالنسبة للأسئلة الأخرى. إذ أجاب 20% من المستجيبين الذكور إجابة صحيحة عليه مقابل 18.4% من المستجيبات. ولم تبرز أيّ اتجاهات عامة في الجغرافيا أو العُمر، إلا أنه كان من المحتمل أكثر أن يجاوب المستجيبون الذين يبلغون 60 عاما وأكبر إجابات خاطئة. وبالرغم من أن هناك ارتباط بين الإجابة ومستوى التعليم، إلا أن هذا الارتباط لم يكن ملحوظا كما هو عليه بالنسبة للأسئلة الأخرى المستندة إلى المعارف. وقد أجاب أصحاب الدخول الأعلى غالبا إجابات خاطئة على نحو أكبر من أصحاب الدخل المتوسط والأدنى.

أجاب ثلثا المستجيبين تقريبا إجابات صحيحة على السؤاليْن بشأن توزيع مخاطر الاستثمار على منتجات عديدة (64.8%) وتسديد أقساط أعلى للرهن العقاري على مدى فترة زمنية أقصر (64.7%). نرى مرّة أخرى ارتفاعا عن النسب التي وردت في الدراسة المسحيّة لعام 2016، حيث كان 59.1% و50.4% من المستجيبين قد أجابوا إجابات صحيحة على هذيْن السؤاليْن. وفي الدراسة المسحية لعام 2022، بالكاد يمكن ملاحظة أيّ اختلاف بين الردود من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن هناك فجوة بين الجنسيْن في الردود على السؤاليْن، إذ أجاب 70.2% و71.3% من المستجيبين الذكور مقابل 59.2% و58% من المستجيبات إجابات صحيحة عليهما. وأجاب المستجيبون الأكبر من 55 عاما إجابات صحيحة عليْهما بوتيرة أقلّ. وترتبط مستويات التعليم الأعلى ارتباطا قويّا بإعطاء الإجابات الصحيحة، وتزيد احتمالية أن يعطي المستجيبون ذوو مستويات الدخل الأعلى الإجابة الصحيحة.

يدرك أكثر من ثلثيّ المستجيبين الذين أخذوا قروضا بأن من حقّهم الحصول على تقريرهم الائتماني وجدول سداد القرض. ويشابه هذا الردود في 2016. وثمّة اختلاف بين الجنسيْن في الردود يتطابق مع الاختلاف بين الجنسيْن فيما بين ردود أولئك المستجيبين الذين أخذوا قرضا من مؤسسة مالية. وثمّة اختلاف جغرافي

كبير في الرّدود على هذا السؤال بين الضفة الغربية (42%) مقارنة مع قطاع غزة (22.7%). إذ أفاد 39.4% من المستجيبين الذين يعيشون في المناطق الريفية بأنهم يدركون حقوقهم مقارنة مع 34.4% من المستجيبين من المناطق الحضرية و28.5% منهم من المخيّمات. وكانت النسبة المئوية من الأشخاص الذين اختاروا "لا أعلم" لافتة للنظر لردودها على الأسئلة الأكثر تعقيدا عن الهيئات التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على الخدمات المالية المختلفة. بيْد أنّ النسبة المئوية لردود من هذا القبيل تراجعت منذ 2016. وطرحتْ الدراسة المسحيّة ثلاثة أسئلة بشأن العملات المشفّرة لم تشملها الدراسة المسحيّة لعام 2016. وتمثّلت الردود الأكثر شيوعا على هذه الأسئلة كلّها –وكانت نسب الردود عليها 45.8%، و46.7%، و48.7% على التوالي– "لا أعلم"، ما يوحي بالافتقار للمعرفة عن هذه العلامة الرقميّة.

الجدول 2.7: الوعي بالحقوق مصّنفا وفقا للنوع الاجتماعي والمنطقة

	الضفة الغربية			قطاع غزة			فلسطين		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
أعرفها تمام المعرفة	%18.1	%8.6	%13.4	%16.8	%6.6	%11.7	%17.6	%7.8	%12.8
أعرفها لحدّ ما	%53.7	%35.5	%44.7	%37.0	%32.4	%34.7	%47.3	%34.3	%40.9
لا أعرفها	%28.2	%55.9	%41.8	%46.3	%61.0	%53.6	%35.1	%57.8	%46.3

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

استنادا إلى الردود كلها على الأسئلة حول معرفة الأفراد بمصطلحات ومبادئ أساسية مستنبطة من واقع التعاملات المالية اليومية، يمكننا الاستنتاج بأن النساء أبديْن قدرا أقلّ من المعرفة المالية ممّا أبداه الرجال. وقد طوّر فريق البحث مقياسا مركّبا للمعرفة المالية يجمع العلامات للأسئلة أعلاه كلّها. وعموما، كانت المعرفة المالية لدى أكثر من نصف المستجيبات (56.6%) ضعيفة أو ضعيفة للغاية، وامتلكت 30.2% منهن معرفة مالية متوسطة، فيما امتلكت 13.2% منهن معرفة جيدة أو جيدة جدا. في المقابل، أظهرت النتائج أنّ 27.1% من الرجال امتلكوا معرفة مالية جيدة أو جيدة جدا. وفاق عدد الرجال والنساء ذوي المعرفة المالية الضعيفة والضعيفة جدا في قطاع غزة عدد نظرائهم في الضفة الغربية. تتجلّى الفجوة بين الجنسيْن أيضا في قطاع غزة، إذ يفوق عدد النساء اللواتي لديهن معرفة مالية ضعيفة (38%) وضعيفة جدا (25%) عدد نظرائهن من الرجال (26% منهم معرفتهم المالية ضعيفة و13.6% منهم معرفتهم المالية ضعيفة جدا). وتتّسم المعرفة المالية للنساء في المنطقة الفرعية المتمثّلة بشمال قطاع غزة بأنها ضعيفة على وجه خاص. إذ لم تُبدِ سوى 7.8% منهن معرفة مالية جيدة وجيدة جدا، فيما أبدتْ 72% منهن معرفة مالية ضعيفة وضعيفة جدا.

الجدول 3.7: تقييم المعرفة المالية وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

المنطقة/ النوع الاجتماعي		ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	جيدة	جيدة جدا
الضفة الغربية	ذكر	%9.4	%25.8	%36.3	%26.0	%2.6
	أنثى	%21.4	%31.2	%32.1	%14.1	%1.2
قطاع غزة	ذكر	%13.6	%26.0	%35.5	%23.5	%1.4
	أنثى	%25.0	%38.0	%27.1	%9.2	%0.6
فلسطين	ذكر	%11.0	%25.9	%36.0	%25.1	%2.1
	أنثى	%22.8	%33.8	%30.2	%12.2	%1.0

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

نظرا لارتباط التعليم بالمعرفة المالية ارتباطا إيجابيّا عموما ولالتحاق النساء الفلسطينيّات بالتعليم لمدّة أطول عموما من الرجال الفلسطينيين، لا ترتبط مستويات المعرفة المالية الأدنى بالمعرفة والتعليم بالمطلق. فعوضا عن ذلك، تكتسي المعرفة التجريبيّة والسياقية المستمدّة من الوصول إلى المال واستخدامه (من خلال العمل المدفوع الأجر وتحكّم الشخص بماله(ا) الخاص) أهمية بالغة على النحو المشار إليه في الجدوليْن 4.7 و5.7. ومن شأن معالجة هذه العوامل أن تحسّن الفجوة بين الجنسيْن في المعرفة المالية (انظر القسم 9). وأظهر التحليل الجغرافي للعلامة المركّبة للمعرفة المالية بأنّ مستويات المعرفة المالية التي يمتلكها الأشخاص الذين يعيشون في الأماكن الريفية والحضرية أعلى ممّا هي عليه في صفوف المستجيبين الذين يعيشون في المخيّمات، حيث لدى 16% من الأشخاص معرفة "جيدة" و"جيدة جدا". ويعكس هذا التوزيع الجغرافي أيضا العمل المدفوع الأجر والوصول إلى المال، ويبيّن مستويات بطالة أعلى في المخيّمات.

الجدول 4.7: تقييم المعرفة المالية وفقا للوضع الوظيفي، 2022

	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	جيدة	جيدة جدا
موظَّف	%9.5	%23.6	%38.1	%26.6	%2.2
عاطل عن العمل	%11.7	%35.4	%35.5	%16.4	%0.9
خارج القوى العاملة	%23.6	%33.6	%28.7	%13.0	%1.2
المجموع	%16.8	%29.8	%33.1	%18.7	%1.6

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب

الجدول 5.7: تقييم المعرفة المالية وفقا لمن يتحكّم بدخل المستجيبين، 2022

	ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	جيدة	جيدة جدا
تحكّم ذاتي	%9.9	%24.7	%35.7	%27.6	%2.3
الآخرون	%21.0	%32.9	%31.6	%13.4	%1.1
المجموع	%16.8	%29.8	%33.1	%18.7	%1.5

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

تدعم البيانات حول تقديم المعلومات المالية الجدل القائل بأنّ المعلومات والتجربة الواقعية والعملية أكثر أهمية من مستوى التعليم العام. إذ يعتقد أقلّ من نصف المستجيبين كلّهم بأنّ مَن يقدّم الخدمات المالية لهم يزوّدهم/ تزوّدهم بكل ما يحتاجونه من المعلومات والتثقيف، فيما لا يعتقد 27.2% منهم ذلك (أنظر الجدول 6.7). ثمّة فجوة بين الجنسيْن نسبتها المئوية 16% بين الرجال والنساء الذين أجابوا بـ"نعم". ومن الأهميّة أيضا ملاحظة أن 31.3% من المستجيبين لا يعلمون ما إذا كانوا يتلقّون التثقيف المالي أو المعلومات المالية، ما قد يدلّ على أنه لا يتمّ تقديم التثقيف والمعلومات المالية بطريقة تيسّر الوصول إليها ويفهمها الناس. وثمّة فجوة كبيرة بين الجنسيْن في ردود "لا أعلم" بين النساء (39.4%) والرجال (23.3%). ولكن، تُظهر الدراسة المسحية التي تُعنَى بمقدّمي المنتجات والخدمات المالية بأنّه لا تقدّم سوى 56.3% من الشركات التثقيف ذي الصّلة، فيما ليس لدى 33.3% منها البرامج لتثقيف العملاء، ما يدلّ على الافتقار للتدريب أو التثقيف في بعض الحالات.

الجدول 6.7: توزيع النسب المئوية للسكان البالغين استنادا إلى معتقدهم فيما يتعلّق بتقديم مقدّمي الخدمات المالية للتثقيف أو المعلومات المالية اللازمة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

					نعم	لا	لا أعلم
المنطقة	الضفة الغربية	النوع الاجتماعي للمستجيب	ذكر		%52.0	%25.9	%22.0
			أنثى		%34.0	%26.7	%39.3
	قطاع غزة	النوع الاجتماعي للمستجيب	ذكر		%43.9	%30.5	%25.5
			أنثى		%33.2	%27.1	%39.7
	فلسطين	النوع الاجتماعي للمستجيب	ذكر		%49.2	%27.6	%23.3
			أنثى		%33.7	%26.9	%39.4

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

عندما طُلبَ من المستجيبين أن يقيّموا ذاتيّا معرفتهم حول حقوقهم والتزاماتهم فيما يتعلّق بالمنتجات والخدمات المالية، صرّح 40.9% منهم كافة بأنهم يعلمونها إلى حدّ ما (الردّ المتوسّط)، و46.3% منهم بأنهم لا

يعلمونها. وتعكس هذه الردود بوضوح نقصا في الثّقة عند التعامل مع الشؤون المالية. وتناظر هذه الردود بصورة مواتية بيانات مماثلة من 2016 عندما كان قد صرّح 32.4% من المستجيبين كافة بأنهم يعلمونها إلى حدّ ما (الردّ المتوسط) و53.6% منهم بأنهم لا يعلمونها. ولكن، انخفضت النسبة المئوية للمستجيبين الذين شعروا بأن لديهم "معرفة كاملة" بحقوقهم والتزاماتهم بدرجة طفيفة من 13.9% في 2016 إلى 12.8% في 2022. وحيث إنّ المنتجات والخدمات المالية كليهما آخذة بالتوسّع والتنوّع في فلسطين، من الممكن أن يصبح الناس أقل ثقة بها نظرا لما يلزمهم من معرفة واسعة لمواكبة التطورات الجديدة. وتزيد احتمالية أن يُفيد سكان الضفة الغربية (13.4%) بمعرفتهم بحقوقهم بدرجة طفيفة عن احتمالية أن يفيد سكان قطاع غزة بذلك (11.7%). ولكن، تزيد احتمالية أن يفيد سكان قطاع غزة (53.6%) بكونهم لا يعلمون حقوقهم والتزاماتهم بدرجة كبيرة عن احتمالية أن يفيد سكان الضفة الغربية بذلك (41.8%). وكان سكان وسط الضفة الغربية أكثر ثقة بمعرفتهم بشكل ملحوظ من المناطق الفرعية الأخرى كلّها (إذ أفاد 19.1% منهم بأنّ لديهم معرفة كاملة بحقوقهم والتزاماتهم). ويُعزَى ذلك بصورة رئيسية إلى المستجيبين الذكور (الذين أفاد 25.9% منهم بامتلاكهم للمعرفة الكاملة) بالرغم من أن النسبة المئوية للمستجيبات في هذه المنطقة الفرعية اللواتي أفدن بكونهن يمتلكن المعرفة الكاملة (12.2%) كانت أعلى بصورة ملحوظة من نسبة نظيراتهن في المناطق الفرعية الأخرى. وعلى نطاق السكان أجمعهم، كانت نسبة النساء اللواتي أفدن بعدم معرفتهن بحقوقهن والتزاماتهن (57.8%) أعلى بكثير من نسبة نظرائهن من الرجال (35.1%). وتزيد احتمالية أن يختار المستجيبون الذين تزيد أعمارهم على 65 عاما هذا الخيار. ويرتبط ذلك ارتباطا سلبيّا قويّا بالتعليم والدّخل. وبكلمات أخرى، تزيد احتمالية أن يصرّح المستجيبون الأقل تعليما وأولئك الذين يجنون دخلا أقل بأنهم لا يعرفون حقوقهم والتزاماتهم.

السلوك المالي

طرحت الدراسة المسحيّة سلسلة من الأسئلة حول سلوك المستجيبين. وقد أفاد 34.4% من المستجيبين بأنهم يراقبون أسواق العملات الأجنبية وأسعار الصرف، عاكسين بذلك واقع العيش في سياق تُستخدَم فيه ثلاث عملات أجنبيّة –على الأقلّ– بانتظام. وقد انخفضت هذه النسبة من المستجيبين بدرجة طفيفة عمّا كانت عليه في 2016، عندما أفاد 36.4% من المستجيبين الأمر ذاته. ويشكّل التعليم والدّخل عاملَيْن هامَيْن، إذ ترتبط المستويات الأعلى منهما بأسواق العملات على نحو يسترعي الاهتمام الكبير. إذ يتلقّى عدد كبير من الأشخاص الذين يعملون في القطاع الخاص رواتبهم بالدولار الأمريكي أو بالدينار الأردني، ما قد يفسّر ارتباط الاهتمام بأسواق العملات بالدّخل. وأظهرت بيانات عام 2022 اختلافات كبيرة في النوع الاجتماعي، حيث أجاب 42.8% من المستجيبين الذكور و25.8% من المستجيبات بـ"نعم" على هذا السؤال. ويمكن أن يُعزَى هذا الاختلاف بين الجنسيْن إلى تدني مستويات مشاركة الإناث في القوى العاملة –ولا سيّما في القطاع الخاص حيث تُدفَع الرواتب بالدولار الأمريكي وبالدينار الأردني– وكذلك إلى تحكّم الذكور بالمال في أُسَر كثيرة. وتفوق النسبة المئوية لسكان الضفة الغربية الذين يراقبون أسواق العملات (36.5%) نسبة نظرائهم من

سكان قطاع غزة (31%)، وكذلك تفوق النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية الذين يفعلون ذلك (35.7%) تلك الخاصة بالمستجيبين في المناطق الريفية (31.6%) والمخيّمات (27.7%).

يمثّل سوق العمل ثاني الحالات الأكثر خضوعا للمراقبة، حيث أفاد 31.2% من المستجيبين بأنهم يتابعونه. ويعكس ذلك زيادة بالمقارنة مع بيانات 2016 عندما كان قد أعطى 25.3% من المستجيبين الإجابة ذاتها. وتُعدّ الاختلافات بين الجنسيْن في الردود التي وردت في الدراسة المسحيّة لعام 2022 لهذه الفئة كبيرة، إذ أفاد 42.4% من المستجيبين الذكور بأنهم يراقبون و19.7% من المستجيبات بأنهن يراقبن سوق العمل. ويتطابق هذا الوضع مع التقسيم القائم على النوع الاجتماعي بين العمل بأجر والعمل بلا أجر في فلسطين. وثمّة اختلافات جغرافية ملحوظة بين الردود من قطاع غزة (34.4%) والضفة الغربية (29.2%)، عِلما بأن معدّل البطالة في قطاع غزة أعلى بكثير ممّا هو عليه في الضفة الغربية. وتُعدّ النسبة المئوية للمستجيبين الذين يعيشون في المخيّمات ويراقبون سوق العمل (36.1%) أعلى ممّا هي عليه بالنسبة لنظرائهم من المستجيبين الذين يعيشون في المناطق الحضرية (32%) والريفية (24.3%)، ما يتطابق أيضا مع معدّل البطالة في هذه المناطق الجغرافية. وتراقب الفئات العمرية الأصغر – التي تتراوح أعمار أفرادها بين 18 و34 عاما– سوق العمل على نحو أكبر ممّا تراقبه الفئات العمرية الأكبر، شأنها في ذلك شأن حملة الدبلوم الجامعي المتوسّط أو درجة البكالوريوس/البكالوريوس في العلوم. وتزيد احتمالية أن يراقب المستجيبون ذوو الدخل الأكبر سوق العمل.

يراقب 23.5% من المستجيبين التضخّم و/أو سعر الذهب مقابل 20.3% من المستجيبين الذين قاموا بذلك في 2016. وفي 2022، تزيد احتمالية أن يراقب المستجيبون الذكور التضخّم (29%) عن احتمالية مراقبة المستجيبات له (17.9%). وتزيد احتمالية أن تراقب المستجيبات سعر الذهب عن احتمالية مراقبة المستجيبين الذكور له (26.4% منهنّ مقابل20.7% من المستجيبين الذكور) شأنهن في ذلك شأن احتمالية مراقبة المستجيبين ذوي مستويات الدخل الأعلى له. وتزيد احتمالية أن يراقب سكان الضفة الغربية التضخّم (28.3%) عما هي عليه بالنسبة لسكان قطاع غزة (15.7%)، فيما تزيد احتمالية أن يراقبه المستجيبون في المناطق الريفية (30.3%) عمّا هي عليه بالنسبة للمستجيبين في المناطق الحضرية (22.5%) والمخيّمات (20.1%). وتزيد احتمالية أن يراقب المستجيبون الأكبر عمرا وذوو مستويات التعليم الأعلى وذوو مستويات الدخل الأعلى التضخّم. وتُعدّ النسبة المئوية لسكان الضفة الغربية الذين يراقبون سعر الذهب (30.6%) أكبر بكثير من نسبة نظرائهم الذين يعيشون في قطاع غزة (12%). ونظرا لاستخدام عائلات عديدة –ولا سيّما النساء– للذهب كنوع من التوفير، فمن المنطقي أن يولي سكان الضفة الغربية الأكثر ثراء اهتماما أكبر بسعره.

الجدول 7.7: النسبة المئوية للبالغين الذين يراقبون قائمة منتقاة من المؤشرات المالية والاقتصادية مصّنفة وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
سوق صرف العملات	%45.5	%27.2	%38.3	%23.5	%42.8	%25.8
سوق العمل	%40.1	%18.0	%46.2	%22.5	%42.4	%19.7
التضخم	%36.0	%20.4	%17.5	%13.9	%29.0	%17.9
الذهب وسلع أخرى	%27.1	%34.2	%10.1	%13.9	%20.7	%26.4
الضرائب	%26.3	%10.1	%9.7	%1.6	%20.0	%6.9
سوق العقارات	%21.6	%7.1	%10.9	%5.1	%17.5	%6.3
خطط التقاعد	%13.8	%7.0	%11.1	%2.5	%12.8	%5.2
أسعار الفائدة	%17.5	%5.3	%5.8	%1.2	%13.1	%3.7
سوق الأسهم (البورصة)	%15.2	%6.9	%4.9	%2.1	%11.3	%5.0
العملة المشفّرة	%3.9	%1.2	%4.8	%1.2	%4.2	%1.2

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

وجهات النظر

يفيد 67% من المستجيبين الذكور بأنهم يملكون سيطرة لا تكاد تُذكَر أو لا يملكونها بتاتا على نفقاتهم، فيما لا تفيد سوى 56% من المستجيبات بأنهن يملكن سيطرة لا تكاد تُذكَر أو لا يملكنها بتاتا على نفقاتهن. وتتطابق هذه النسبة المئوية الأعلى مع مستويات أعلى من سيطرة الرجال على الموارد والأصول.

من بين المستجيبين الذين يستخدمون نوعا ما من الخدمات المصرفية (51.9%)، يشعر السكان بالرّضى عموما عن الخدمات المصرفية. ويشعر الرجال بمستوى من الرّضى عن الخدمات المصرفية أعلى ممّا تشعر به النساء عنها في المناطق والمناطق الفرعية كلها في فلسطين. ووُجدَ بأنّ السكان في قطاع غزة أقل رضى عموما عن الخدمات المصرفية عن السكان في الضفة الغربية. إذ يفيد 24.5% من الرجال و15.1% فقط من النساء في قطاع غزة بأنهم راضين عن الخدمات المصرفية مقابل 36.7% من الرجال و23.9% من النساء في الضفة الغربية. ويُسجَّل مستوى أدنى من الرّضى عن الخدمات غير المصرفية في صفوف المستجيبين الذين يستخدمونها (41.1%) عمّا هو عليه عن الخدمات والمنتجات المصرفية. وأفادت 13.2% من النساء اللواتي يستخدمن الخدمات غير المصرفية بكونهن راضيات عن الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية.

تتّسم الصورة التي رسمها أولئك الذين يستخدمون الحسابات المصرفية عندما طُلب منهم تقييم تلك المنتجات والخدمات بقدر أكبر من التفصيل بكونها ملتبسة. وعندما سؤال المستجيبين عن مدى كون الرسوم وتكاليف المعاملات وعملية فتح حساب مصرفيّ ميسورة، قدّموا مجموعة متنوعة من الردود، حيث اختاروا الردّ المتوسّط –"معتدل"– على الأكثر في الغالب في كل حالة. ولكن، وعندما صُنِّفَت البيانات وفقا للنوع الاجتماعي، زادت احتمالية أن تمتلك النساء ما يمكن وصفه بموقف أكثر إيجابية إزاء هذه المسائل. وتزيد احتمالية أن يختار المستجيبون الذكور "مكلفة جدا" و"مكلفة" فيما يتعلّق بالرسوم (35.8%) وتكاليف المعاملات (34%) عن احتمالية اختيار المستجيبات لها. واختارت المستجيبات هذه الخيارات بنسبة 30.1% (فيما يتعلق بالرسوم) و27% (فيما يتعلق بتكاليف المعاملات). ولكن، اعتقدت 44.1% منهنّ أنّ الرسوم "ميسورة" أو "ميسورة جدا"، واعتقدت 39.3% منهن بأنّ تكلفة المعاملات "ميسورة" أو "ميسورة جدا" (مقارنة مع 33.1% من المستجيبين الذكور لكلا الفئتيْن). ومن الناحية الجغرافية، تزيد احتمالية أن يقول سكان الضفة الغربية (35.1%) بأنّ الرسوم المعتادة مكلفة عن احتمالية أن يقول سكان قطاع غزة ذلك (30.7%). ولكن، كانت الردود على تكاليف المعاملات متشابهة جدا من الناحية الجغرافية. وزادت احتمالية أن يصف سكان الضفة الغربية (28.7%) فتح حساب مصرفي بالصّعب عن احتمالية وصف سكان قطاع غزة له كذلك (22.2%). وكانت احتمالية أن يصنّف سكان المخيّمات الرسوم وتكاليف المعاملات بأنها "مكلفة" أو "مكلفة جدا" أعلى ممّا كانت عليه بالنسبة لسكان المناطق الريفية والحضرية. وكانت احتمالية أن يصفوا فتح حساب بكونه "صعبا" أو "صعبا جدا" أعلى أيضا.

الجدول 8.7: تقييم المستجيبين لسمات تكلفة الحسابات المصرفية مصّنفا وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

سمة التكلفة	التقييم	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الرسوم الشهرية أو السنوية (رسوم متكررة)	مكلفة جدا	%19.0	%18.2	%19.5	%12.4	%19.1	%17.1
	مكلفة	%17.6	%13.4	%13.6	%11.3	%16.7	%13.0
	معتدلة	%30.5	%24.3	%33.1	%32.0	%31.1	%25.8
	ميسورة	%15.7	%18.8	%15.1	%14.7	%15.6	%18.0
	ميسورة جدا	%17.2	%25.2	%18.6	%29.7	%17.5	%26.1
تكلفة الخدمات والمنتجات (رسوم المعاملات أو الاستخدام)	مكلفة جدا	%17.4	%14.3	%15.8	%11.4	%17.0	%13.7
	مكلفة	%16.5	%13.7	%18.5	%11.7	%17.0	%13.3
	معتدلة	%32.6	%33.3	%34.1	%35.0	%33.0	%33.6
	ميسورة	%20.9	%20.7	%14.9	%16.1	%19.5	%19.8
	ميسورة جدا	%12.6	%18.0	%16.8	%25.8	%13.6	%19.5

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

كانت جودة خدمة العملاء موضع تقدير عموما، إذ اختار 81.1% من المستجيبين "جيدة جدا"، أو "جيدة"، أو "متوسطة" عند تصنيفهم لها. ولم يكن ثمّة أيّ اختلاف كبير في الردود وفقا للنوع الاجتماعي أو الجغرافيا. إذ أفاد 80.1% من المستجيبين بأن الوصول إلى خدمات الحساب كان "سهلا جدا"، أو "سهلا"، أو "متوسّطا". واختار 48.7% من المستجيبين الذكور "سهلا" أو "سهلا جدا"، فيما اختارت 55% من المستجيبات الإجابات ذاتها. وزادت النسبة المئوية للمستجيبين في الضفة الغربية الذين اختاروا "سهل" أو "سهل جدا" (51.2%) بدرجة طفيفة عن نسبة نظرائهم من المستجيبين في قطاع غزة (48.1%). وقيّم 77.4% من المستجيبين الذين يستخدمون الخدمات المصرفية الرقمية المرتبطة بالحساب خدمات من هذا القبيل بكونها "جيدا جدا"، أو "جيدة"، أو "متوسطة". وكانت المستجيبات أكثر إيجابية –مرّة أخرى– من الذكور في التقييم، حيث اختارت 47.3% منهن "جيدة" أو "جيدة جدا"، فيما اختار 42.8% من المستجيبين الذكور الإجابتيْن ذاتيْهما. وزادت احتمالية أن يختار الناس في الضفة الغربية (46.2%) "جيدة" أو "جيدة جدا" عن احتمالية اختيار الناس في قطاع غزة لها (37%). وقيّم 70.1% من المستجيبين فترات الانتظار بوصفها "طويلة جدا"، أو "طويلة"، أو "متوسطة". ومرّة أخرى كان المستجيبون الذكور –الذين اختار 42.8% منهم "طويلة" أو "طويلة جدا"– مستائين إزاء فترات الانتظار بدرجة أكبر قليلا من شعور المستجيبات بالاستياء إزائها، حيث اختارت 39.6% منهن "طويلة" أو "طويلة جدا". وبالرغم من أن الردّ المتوسّط –"معتدلة"– كان أكثر الردود شيوعا التي اختارها سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد زادت احتمالية أن يختار سكان الضفة الغربية ردودا إيجابية (من قبيل "قصيرة" أو "قصيرة جدا") وسلبيّة (من قبيل "طويلة" أو "طويلة جدا"). وعموما، يتّسم التوزيع الجغرافي للردود بكونه معقّدا، في حين أنّ النساء يملن أنّ يكنّ راضيات عن الخدمات المصرفية أكثر من كون الرجال راضين عنها.

الجدول 9.7: تقييم المستجيبين لسمات تقديم خدمة الحسابات المصرفية مصّنفا وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

سمات تقديم الخدمات	التقييم	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
إجراءات فتح الحساب	صعبة جدا	%15.8	%13.5	%11.4	%7.8	%14.8	%12.4
	صعبة	%14.5	%11.6	%12.8	%8.5	%14.1	%11.0
	متوسطة	%25.3	%24.7	%32.9	%37.4	%27.1	%27.1
	سهلة	%21.0	%20.8	%16.2	%21.2	%19.9	%20.9
	سهلة جدا	%23.3	%29.4	%26.7	%25.1	%24.1	%28.6
جودة تقديم الطاقم لخدمة العملاء	سيئة جدا	%10.0	%9.6	%7.2	%4.0	%9.4	%8.6
	سيئة	%9.7	%12.5	%11.5	%11.5	%10.2	%12.3
	متوسطة	%26.1	%24.1	%30.6	%24.5	%27.1	%24.2
	جيدة	%27.4	%25.6	%21.1	%23.7	%25.9	%25.2

سمات تقديم الخدمات	التقييم	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
إجراءات فتح الحساب	صعبة جدا	%15.8	%13.5	%11.4	%7.8	%14.8	%12.4
	صعبة	%14.5	%11.6	%12.8	%8.5	%14.1	%11.0
	متوسطة	%25.3	%24.7	%32.9	%37.4	%27.1	%27.1
	سهلة	%21.0	%20.8	%16.2	%21.2	%19.9	%20.9
	سهلة جدا	%23.3	%29.4	%26.7	%25.1	%24.1	%28.6
	جيدة جدا	%26.8	%28.2	%29.6	%36.2	%27.5	%29.7
فترات الانتظار للخدمات	طويلة جدا	%25.1	%20.3	%19.6	%24.0	%23.8	%21.0
	طويلة	%19.2	%19.9	%18.2	%12.8	%19.0	%18.6
	متوسطة	%27.5	%23.1	%35.7	%36.0	%29.4	%25.5
	قصيرة	%15.9	%18.4	%15.7	%18.8	%15.8	%18.5
	قصيرة جدا	%12.3	%18.2	%10.8	%8.5	%12.0	%16.4

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة على جانب الطلب.

الجدول 10.7: تقييم المستجيبين لسمات تقديم خدمة الحسابات المصرفية مصّنفا وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

سمات المنتَج	التقييم	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الحد الأدنى لفتح الحساب	مرتفع جدا	%16.5	%12.8	%10.2	%6.8	%15.0	%11.6
	مرتفع	%17.1	%16.6	%18.6	%18.6	%17.4	%17.0
	متوسط	%34.7	%36.6	%39.3	%35.3	%35.8	%36.3
	متدن	%17.6	%17.5	%15.5	%18.7	%17.1	%17.7
	متدن جدا	%14.1	%16.5	%16.5	%20.6	%14.7	%17.3
المعاملات المصرفية الإلكترونية المرتبطة بالحساب	سيئة جدا	%7.3	%7.3	%8.9	%6.3	%7.6	%7.1
	سيئة	%15.0	%15.6	%16.5	%10.3	%15.3	%14.6
	متوسطة	%32.7	%28.4	%39.1	%41.9	%34.2	%30.9
	جيدة	%23.9	%23.4	%16.7	%22.7	%22.2	%23.2
	جيدة جدا	%21.2	%25.4	%18.7	%18.7	%20.6	%24.1
سهولة الوصول إلى خدمات الحساب	صعبة جدا	%7.8	%6.5	%6.5	%5.1	%7.5	%6.2
	صعبة	%13.1	%12.0	%13.8	%8.5	%13.3	%11.3
	متوسطة	%29.3	%26.9	%34.4	%29.7	%30.5	%27.5
	سهلة	%25.4	%28.6	%19.8	%25.2	%24.1	%27.9
	سهلة جدا	%24.3	%26.0	%25.5	%31.6	%24.6	%27.1

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة على جانب الطلب.

تمثّل المصارف (51.5%)، والمصارف الإسلامية (50.3%)، ومجموعات التوفير المالي (46.5%) أكثر المؤسسات المالية موثوقية في فلسطين بالرغم من أن ربع المستجيبين أعربوا بقوة عن عدم ثقتهم فيها (28.1% للمصارف، 26.2% المصارف الإسلامية، و26.5% لمجموعات التوفير المالي). وبالكاد ثمّة أيّ اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية الثقة في المصارف والمصارف الإسلامية.

الجدول 11.7: النسبة المئوية لأولئك الذين يثقون في المؤسسات المصرفية مصّنفة وفقا للنوع الاجتماعي والمنطقة

	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
المصارف التقليدية	%56.3	%47.7	%49.4	%51.3
المصارف الإسلامية	%55.6	%49.4	%44.4	%48.9

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

تُعدّ مؤسسات الإقراض التمويلي المتناهي الصغر موضع عدم ثقة نسبيّ أيضا، إذ لا يثق 46.6% من المستجيبين في خدمات من هذا القبيل و20.7% منهم فقط يثقون فيها. ويُعدّ الشّعور بعدم الثّقة أكبر في أوساط المستجيبين الذكور، إذ تزيد احتمالية أن تقُل المستجيبات بأنهن لا يعلمن إلى أيّ مدى التمويل المتناهي الصغر جدير بالثقة. وقد أعرب 49.1% من المستجيبين في الضفة الغربية عن عدم ثقتهم بمؤسسات التمويل المتناهي الصغر مقارنة مع 42.5% من المستجيبين في قطاع غزة. وثمّة اختلاف ملحوظ في مستويات عدم الثّقة بين المناطق الريفية (46%)، والمناطق الحضرية (56.8%)، والمخيّمات (59.2%). ويزيد مستوى عدم ثقة المشاركين الأكبر عمرا في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بدرجة طفيفة عمّا يبديه غيرهم، إلا أنه ليس لذلك علاقة واضحة بالتعليم أو بالدخل. وكانت مستويات عدم الثّقة بشركات التأمين والتأجير والوساطة أقل بدرجة طفيفة، إذ لم ينلْ سوى مقدّمو التأمين الخاص مستويات كبيرة من الثقة. ولا يثق 35% من المستجيبين كلهم بمقدّمي التأمين الخاص، فيما يثق 32.3% منهم فيهم. ولا يثق 36% من المستجيبين بشركات التأجير فيما يثق 10.5% منهم فقط فيها. ولا يثق 35.8% من المستجيبين بشركات الوساطة بينما يثق 11.2% منهم فيها. وفي جميع أنواع الشركات الثلاث كلها، أبدى الرجال مستوى من عدم الثّقة بهذه الأنواع أكبر ممّا أبدته النساء اللواتي زادت احتمالية أن يخترن "لا أعلم/ من الصعب الإجابة [على ذلك]".

الجدول 12.7: مستوى ثقة المستجيبين في مقدّمي الخدمات والمنتجات المالية غير التجاريين مصّنفا وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

مقدّم الخدمة	مستوى الثقة	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
بائعو التجزئة الذين يقدّمون خدمة البيع بالتقسيط	لا أثق تماما	%10.0	%9.3	%5.4	%1.8	%8.2	%6.4
	لا أثق نوعا ما	%26.1	%24.2	%31.7	%26.2	%28.3	%25.0
	محايد	%14.1	%13.8	%17.0	%14.0	%15.2	%13.9
	أثق نوعا ما	%35.9	%28.5	%30.4	%35.0	%33.8	%31.0
	أثق تماما	%1.3	%2.2	%4.0	%3.5	%2.3	%2.7
مقدّمو الخدمات المالية (المقرضون) غير المنظّمين	لا أثق تماما	%33.2	%30.3	%16.4	%10.4	%26.8	%22.7
	لا أثق نوعا ما	%38.1	%33.4	%46.9	%49.2	%41.4	%39.4
	محايد	%10.3	%9.9	%13.4	%11.0	%11.5	%10.3
	أثق نوعا ما	%5.3	%5.8	%9.0	%4.7	%6.7	%5.4
	أثق تماما	%0.5	%0.4	%0.7	%0.1	%0.6	%0.3
مجموعات التوفير (الجمعيات المالية)	لا أثق تماما	%7.6	%6.8	%4.6	%1.9	%6.5	%4.9
	لا أثق نوعا ما	%21.6	%17.5	%21.9	%23.7	%21.7	%19.9
	محايد	%15.2	%13.3	%16.8	%12.1	%15.8	%12.8
	أثق نوعا ما	%40.0	%40.2	%41.1	%43.1	%40.4	%41.3
	أثق تماما	%4.4	%5.8	%5.9	%7.0	%5.0	%6.2
الجمعيات التعاونية للتوفير والائتمان	لا أثق تماما	%7.8	%6.3	%5.4	%2.1	%6.9	%4.7
	لا أثق نوعا ما	%37.6	%30.4	%36.6	%31.7	%37.2	%30.9
	محايد	%19.4	%17.0	%20.3	%19.4	%19.8	%17.9
	أثق نوعا ما	%15.7	%16.0	%14.3	%10.3	%15.2	%13.8
	أثق تماما	%1.0	%0.7	%2.1	%2.0	%1.4	%1.2

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

تتميّز مجموعات التوفير التقليدية بأنها موضع ثقة أكبر في الضفة الغربية (35.4%) ممّا هي عليه في قطاع غزة (27.2%). وليس ثمّة سوى فجوة صغيرة بين الجنسيْن في مستويات الثقة، إلا أن هناك اختلاف ملحوظ وفقا للعمر، حيث تقل احتمالية أن يثق المستجيبون الأكبر عمرا بهذه المؤسسات. ولا تتفاوت الثقة في هذه المؤسسات كثيرا فيما يتعلق بمستويات التعليم والدخل. وكان المقرضون غير المنظّمون أقل مؤسسة يمكن الوثوق بها، إذ لا يثق 65.2% من المستجيبين بهذا النوع من الخدمة وتزيد احتمالية آلا يثق المستجيبون الذكور (68.2%) بها عن احتمالية عدم ثقة المستجيبات بها (62.1%). وكان عدد المستجيبات (21.7%)

اللواتي لم يعلمن ما إذا كان المقرضون غير المنظّمين جديرين بالثقة أكبر بكثير من عدد نظرائهن من المستجيبين الذكور (12.9%). وكان عدد النساء اللواتي وثقن بخدمات من هذا القبيل (5.7%) أقلّ من عدد الرجال (7.3%). وربما تُعزَى ردود من هذا القبيل إلى الفجوة بين الجنسين في استخدام خدمات من هذا القبيل. وكانت احتمالية آلا يثق سكان الضفة الغربية (67.5%) بالمقرضين غير المنظّمين أكبر من احتمالية آلا يثق سكان قطاع غزة بهم (61.5%)، إلا أنه بالكاد كان ثمّة اختلاف بين المناطق الحضرية، والمناطق الريفية، والمخيّمات. وقلّت احتمالية عدم ثقة المستجيبين الأكبر عمرا بالمقرضين غير المنظّمين عن عدم ثقة الفئات العمرية الأصغر بهم، إلا أن احتمالية أن يجيبوا بـ "لا أعلم" كانت أكبر ممّا هي عليه بالنسبة للفئات العمرية الأصغر. ويتبع المستجيبون ذوي التعليم الأقل وذوي الدخل الأقلّ نمطا مشابها.

تتميّز مستويات الثقة في المنظّمين الماليين بأنها مختلطة. ففيما لا يثق 23.7% من المستجيبين بسلطة النقد الفلسطينية، يثق 33.7% منهم فيها ويقول 24.8% بأنهم لا يعلمون. ويفيد 24.5% من المستجيبين بأنهم لا يثقون بهيئة سوق رأس المال، ويؤكّد 25.6% منهم على ثقتهم فيها، ويفيد 30.1% منهم بأنهم لا يعلمون. وتزيد احتمالية أن تختار المستجيبات والمستجيبين الأقل تعليما "لا أعلم" في الحالتيْن، ما يتطابق مع الانخراط مع هذه المؤسسات والتمويل على نطاق أوسع. ولا تختلف الثقة في سلطة النقد الفلسطينية كثيرا من ناحية المنطقة أو المكان، إلا أنه تزيد احتمالية أن يثق سكان الضفة الغربية بهيئة رأس سوق المال. ولكن، ومن بين ما يقلّ عن 50% من المستجيبين الذين يستخدمون الخدمات المالية التي تشرف سلطة النقد الفلسطينية عليها، أفاد أكثر من نصفهم بأنهم راضين عن تلك المنتجات والخدمات. وأبدى نصف المستجيبين تقريبا الذين كانوا قد استخدموا الخدمات والمنتجات المالية غير المصرفية رضاهم عنها. وعندما سُئِل المستجيبون الذين كانوا قد قاموا بتسوية مطالب تأمين بصفة أكثر تحديدا عن قيامهم بذلك، أفادوا بأغلبيّتهم بأن تسوية المطالب استغرقت وقتا طويلا جدا. واعتقد 20% تقريبا ممّن قدّموا مطالبة تأمين بأنّ العمليات معقّدة وشركات التأمين حاولت أن تدفع أقلّ مبلغ ممكن.

على صعيد الأسئلة كلها التي تناولت الثقة في المؤسسات المالية، كان عدد المستجيبات اللواتي اخترن الإجابة "لا أعلم" أكبر بكثير من عدد المستجيبين الذكور الذين اختاروها. واختار المستجيبون من قطاع غزة الإجابة "لا أعلم" غالبا على نحو أكبر ممّا اختارها المستجيبون من الضفة الغربية، ما خلا عندما سُئلوا عن بائعي التجزئة الذين قدّموا خدمات بيع بالتقسيط وعن مجموعات التوفير.

الجدول 13.7: مستوى ثقة المستجيبين في منظّمي القطاع المالي مصّنفا وفقا للمنطقة والنوع الاجتماعي، 2022

المنظّم	مستوى ثقة	الضفة الغربية		قطاع غزة		فلسطين	
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
سلطة النقد الفلسطينية	لا أثق تماما	%6.50	%5.40	%3.80	%1.70	%5.50	%4.00
	لا أثق نوعا ما	%19.20	%16.50	%25.20	%16.30	%21.50	%16.40
	محايد	%18.90	%16.60	%17.30	%17.10	%18.30	%16.80
	أثق نوعا ما	%37.10	%26.60	%35.10	%27.50	%36.30	%26.90
	أثق تماما	%1.30	%1.80	%4.00	%1.80	%2.30	%1.80
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية	لا أثق تماما	%6.20	%5.80	%3.20	%1.80	%5.00	%4.30
	لا أثق نوعا ما	%20.40	%16.40	%26.50	%17.40	%22.70	%16.80
	محايد	%21.80	%17.10	%21.40	%18.50	%21.70	%17.60
	أثق نوعا ما	%29.40	%22.60	%23.00	%15.00	%26.90	%19.70
	أثق تماما	%2.40	%2.30	%2.40	%1.60	%2.40	%2.00

المصدر: بيانات الدراسة المسحيّة من جانب الطلب.

8- الأعراف الاجتماعيّة

يكتسب تأثير الأعراف الاجتماعية على الشمول المالي باعتراف واسع النطاق في المجتمع الفلسطيني. إذ عندما طُلبَ من المؤسسات المالية أن تشخّص المشكلة التي اعترتْ مقدّمي المنتجات والخدمات المالية في الدراسة المسحية، وافق 69% منها على أنّ تحقيق الشمول المالي القائم على النوع الاجتماعي تحدّه الأفكار الأوسع نطاقا عن النساء في المجتمع ومحدودية الفرص الاستثمارية المتاحة لهنّ. ووافقت 58% من المؤسسات المالية على أنّ دخل النساء المحدود يحدّ عموما تحقيق الشمول المالي القائم على النوع الاجتماعي. وأشارت إحدى المشاركات في نقاش مجموعة التركيز عن النوع الاجتماعي والشمول المالي إلى أنّ "الأعراف الاجتماعية تؤثّر على وصول النساء إلى الخدمات المالية –بكافة أشكالها– وعلى استخدامهن لها. إذ لا تفتح نساء كثيرات حسابا مصرفيا خاصّا نظرا لوجود حساب آخر باسم الزوج أو الأب. وتتفاقم هذه المشكلة في غياب مصدر دخل، أو مدّخرات، أو أيّ أصول مالية تمتلكها هؤلاء النساء. وتتفاقم المشكلة أيضا بفعل وجود أعراف اجتماعية سلبية من هذا القبيل لا في صفوف الجمهور العام فحسب، بل وأيضا في صفوف المؤسسات الرسمية وصنّاع القرار."

أجرت سلطة النقد الفلسطينية تدقيقا تشاركيّا للمساواة بين الجنسيْن، والذي انعكس إيجابا على الالتزام بالتمويل الشامل للجنسيْن وعلى مساءلة المؤسسات المالية الأخرى. وأجرى مصرفان رئيسيان –على الأقلّ– تدقيقا تشاركيّا للنوع الاجتماعي كان من شأنه أن أفضى إلى تغييرات في الطريقة التي يوليان بها الاعتبار لآثار النوع الاجتماعي على خدماتهما. وطوّر بنك فلسطين مشروع "فلسطينيّة"، وشرع بطرح ماجستير إدارة الأعمال المصغر لرياديّات وصاحبات الأعمال ولأي ناشطات مهتمات. وأنشأ البنك الوطني حسابات جارية وتوفير "حياتي"، وهي منتجات تُمنَح للنساء فقط وتتميّز بكونها معفاة من رسوم إدارة الحسابات كلها ولا تتطلّب إيداع مبلغ الحد الأدنى لفتح حساب.[14] وفي آذار 2022، نظّمت هيئة سوق رأس المال وبورصة فلسطين بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرة "قرع الجرس للمساواة بين الجنسيْن" من أجل النهوض بمستوى المساواة بين الجنسيْن.

عند تحليل التحدّيات والعوائق التي تعترض شمول الإناث في القطاع المالي، يتبيّن أن الجانب الاجتماعي إنما هو جانب حاسم. فحتى في الحالات التي يتم فيها استحداث الأنظمة وتطبيقها أو إجراء تغييرات في البنى التحتيّة المادية للخدمات، يتعذّر تحقيق الشمول المالي الحقيقي دون التصدّي للبنية التحتيّة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الفلسطيني التي تتسم بأنها تمييزيّة الطابع. وتكتسي البرامج التي تستهدف الأطفال الذين

[14] https://www.tnb.ps/en/page/hayati-savings-account

في سنّ الالتحاق بالمدرسة لوقف التمييز بحقّ النساء وإشاعة ثقافة المساواة بين الجنسيْن في صفوفهم أهمية لضمان تحقيق الشّمول المستقبلي لا في القطاع المالي فحسب، بل وفي كافة القطاعات. ويحدّد القسم التالي بعض الخطوات الملموسة التي يمكن اتّخاذها في هذا المضمار.

9- خارطة طريق نحو نظام مالي شامل للنوع الاجتماعي

تُظهر الأدلّة التقدّم صوب تحقيق الشمول المالي للنساء، ولا سيّما فيما يتعلّق بالتثقيف والوعيّ الماليين في النظام المصرفي. وتُظهر البيانات بأنّ النساء أكثر إيجابية إزاء الخدمات والمنتجات المالية عندما يستخدمنها. ولكن، ثمّة تحدّيات هيكليّة وبنيوية تعيق التوصّل إلى نظام مالي أكثر شمولا للنوع الاجتماعي في فلسطين. وتستدعي هذه المسائل الهيكلية الالتزام السياسي الحقيقي بتحقيق التغيير الاجتماعي الضروري والمطلوب. وبالرغم من أنه قد تعتقد جهات فاعلة عديدة في القطاع المالي بأنّ المسائل الهيكلية تقع خارج نطاق نفوذها المباشر، ثمّة فرصة سانحة أمام هذا القطاع –بما فيه المنظّمين– لأخذ زمام المبادرة في دفع عجلة التغيير الاجتماعي الأوسع نطاقا. ويتوجب أن يقع تعزيز أشكال المشاركة العميقة في النظام المالي في صميم مقاربات من هذا القبيل، بحيث يساهم الجميع مساهمة حقيقية في اتّخاذ القرارات حول الكيفية التي يعمل بها النظام، ومَن يدعمه، وشكل ذلك الدعم (Kirwan 2021). ومن شأن ذلك أن يمكّن تحقيق الشمول الحقيقي عوضا عن الاكتفاء بانتشار المنتجات والخدمات المالية.

يتوجّب التصدّي للعوائق الهيكلية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي بوصفه العائق الأكثر أهمية أمام تحقيق الشمول المالي في فلسطين. وقد يشمل هذا الأمر عموما إيجاد السُبل الكفيلة بدعم النساء في القدس، والأغوار، ومناطق التمّاس في سبيل تطوير الشركات التجارية وأشكال الاكتفاء الذاتي الاقتصادي التي من شأنها أن تدعم الجهود الأوسع نطاقا الرامية إلى الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي. وبالكاد سيحقّق تقليص الشمول المالي لتضييق التدخلات التقنية –من قبيل تصميم المنتَج والخدمة– أي نتيجة للمواطنين أنفسهم. ويُشكّل إضفاء الطابع الديمقراطي على النظام المالي ومواجهة الاحتلال هدفيْن عاميْن في هذا الصّدد، وتورد الأقسام التالية سياسات أكثر تحديدا من أجل تحقيقهما.

9-1 مجال التركيز 1: الأساليب والتدخّلات اللازمة لتمكين النساء اقتصاديا

يتمثّل العائق الرئيسي أمام تمكين النساء الفلسطينيات اقتصاديّا في التحكّم بالمال. إذ أن النساء مستبعدات من القوى العاملة، ولذا فإنهن لا يجنيْن دخلا خاصا بهنّ. وعلى مستوى الأسرة، يتحكّم الرجال (أيّ الزوج أو الأب) غالبا بالمال. ولذا، قد يكون تقديم الخدمات العام الآليّة الأكثر فعاليّة لتوسيع نطاق استخدام المنتجات والخدمات المالية، ولا سيّما في أوساط عديمي الدّخل (أو ذوي الدّخل القليل جدا) من قبيل الطالبات، وربّات المنازل وأولئك الذين يعانون من البطالة الطويلة الأجل. ويتعذّر على الأشخاص ذوي الدخل المتدنّي أو عديمي الدّخل أن يتحمّلوا تكلفة المنتجات والخدمات المالية التجارية وليس لديهم أيّ سبب يدفعهم لاستخدامها.

بالتالي، من الثابت أنّ تقديم الدولة للخدمات يعتبر النّهج الأفضل لتحقيق الشمول المالي في فلسطين، حيث ما بين 26 و27% من مجموع السكان عاطلين عن العمل، وهي الفئة التي تشكّل النساء نسبة غير متناسبة منها. ولكن، لا يُعدّ تقديم الخدمات العامة طريقة مفضلة في أوساط مقدّمي الخدمات التجاريّين الذين يبتغون الرّبح أو واضعي السياسات الذين يواجهون ميزانيّات محدودة.

التوصية 1 (على الأجل المتوسّط إلى الطويل): توسيع النطاق العام لتقديم المنتجات والخدمات المالية من خلال إنشاء مصرف عام أو مصرف تعاونيّ تديره الحكومة. إذ من شأن هذا المصرف أن يقدّم خدمات ائتمانية أساسية، ويتولّى المسؤولية عن التحويلات الحكومية ("مدفوعات الاستحقاقات")، ويقود الجهود المبذولة في مجال التثقيف المحدّدة في القسم 3.8 أدناه. ويمكن أن تتيح شبكة مصرفية من هذا القبيل الخدمات على شبكة الإنترنت، ويكون لها فروع ماديّة في مقرّات البلديات، ما من شأنه أن يمكّن المواطنين الذين يفضّلون زيارة المباني الماديّة من الوصول إلى خدمات عامة عديدة مرّة واحدة. وسوف يضمن استخدام مباني البلديات انتشار هذه البنية التحتيّة المالية في جميع أنحاء فلسطين. وينبغي تطبيق هذا النظام على سبيل التجربة في قطاع غزة نظرا لمستويات الفقر الأعلى التي يرزح القطاع تحتها، وما يستتبع ذلك من اعتماد بدرجة أعلى الخدمات العامة هناك. وسوف تستفيد شركات التمويل التجارية من ذلك في ضوء استخدام عدد أكبر من الأشخاص للخدمات المالية (وسوف تبقى الخدمات التجارية لازمة لأشياء من قبيل الإقراض العقاري)، ولن يتعيّن عليها أن تقدّم بذاتها خدمات –كالحسابات المصرفية الأساسية– التي لا تدرّ مستويات عالية من الدّخل لها. ونظرا لافتقار النساء للدّخل اللازم لاستخدام الخدمات المالية التجارية، فسوف يستفدن من ذلك الاستفادة الأكبر. ولكن، يتعيّن التفكير بتأنّ في كيفيّة إتاحة وصول النساء جميعهنّ إلى فروع المصرف العام.

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
أ1.1 تصميم المنتَج والخدمة	قصير	الحكومة، المنظّمون	إنشاء مصرف عام/ تعاوني
أ2.1. إنشاء منصّة أو موقع إلكتروني للخدمات الرقميّة/ استلام وإدارة منصّة قائمة	متوسّط	الحكومة، المنظّمون	إطلاق منصّة رقميّة
أ3.1 إنشاء فروع في البلديّات، بما فيها المرافق الملائمة لاعتبارات النوع الاجتماعي كرعاية الأطفال	متوسّط	الحكومة، المنظّمون	إنشاء شبكة فروع
أ4.1 الابتكار في تقديم الخدمات المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي كالمجموعات التي تُعنَى بإسداء النّصح للأقران	طويل	الحكومة، المنظّمون	إطلاق خدمات مراعية للمساواة بين الجنسين

يشكّل امتلاك الدّخل والأصول مؤشّرا رئيسيّا على الشّمول المالي. في فلسطين، يمكن اعتبار الراتب أصلا، إذ غالبا ما تستخدم المنتجات الائتمانية الراتب المنتظم كضمان إضافي. وقد تمّ توثيق مستويات مشاركة الإناث المتدنيّة في سوق العمل الفلسطيني توثيقا جيّدا. فإذا لم يكن لدى النساء راتب، تقلّ قدرتهنّ على

التوفير واحتمالية أن يقمن بذلك. وبالرغم من أنّ القطاع المالي بالكاد يؤثّر تأثيرا مباشرا على سوق العمل ككلّ، يمكن أن يضرب نموذجا مشرقا فيما يتعلّق بممارسات العمل المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي.

التوصية 2 (على الأجل القصير إلى المتوسّط): ينبغي أن تطوّر السلطة الوطنية الفلسطينية بمساعدة مجتمع المانحين تدريبا لمساعدة المنظّمات العاملة في القطاع المالي على تحسين التوازن بين الجنسيْن في قواها العاملة والنسبة المئوية للنساء اللواتي يتبوأن مواقع قياديّة متقدّمة. وينبغي أن يضم هذا الأمر تدريبا على التحيّز اللاشعوري (يركّز على ممارسات التوظيف والترقية) وتطوير سياسات مراعية للمساواة بين الجنسين حول ساعات العمل المرنة، وإجازة الأمومة/الأبوّة، ورعاية الأطفال، وهي السياسات التي من شأنها أن تدعم النساء في العمل. وينبغي أن تضع المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسوية التي تنشط في فلسطين برنامجا للتوجيه على نطاق الصناعة، بحيث يتيح هذا البرنامج المجال للنساء العاملات في قطاع التمويل لكي يقدّمن الدعم للمهنيّات الأصغر عمرا اللواتي يعملن في القطاع. وينبغي أن يركّز هذا البرنامج على إلحاق النساء بالأدوار القياديّة. وفي هذا المضمار، ينبغي أن يطالب المنظّمون المؤسسات المالية بإعداد سياسة مؤسسيّة تُعنَى بتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وبإجراء تدقيق في المساواة بين الجنسين مرّة كل ثلاثة أعوام. وينبغي تعزيز هذه الأنشطة كلّها وإعلانها على نطاق واسع للتأثير على قطاعات سوق العمل الأخرى.

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
أ1.2 تطوير تدريب حول التحيّز القائم على النوع الاجتماعي وتقديمه	قصير	الشركات، المنظمات غير الحكومية، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهات المانحة	تمّ إطلاق البرنامج التدريبي
أ2.2 ساعات العمل المرنة	قصير	الشركات، المنظّمون	تمّ تطبيق التشريعات/مدوّنة قواعد الممارسات
أ3.2 تعزيز إجازة الأمومة والأبوّة	قصير	الشركات، السلطة الوطنية الفلسطينية	تمّ تطبيق التشريعات/مدوّنة قواعد الممارسات
أ4.2 تطوير نظام توجيه على نطاق الصناعة	متوسّط	الشركات، المنظّمون، المنظمات النسوية، المنظمات غير الحكومية	تمّ إطلاق النظام
أ5.2 المراقبة/عمليات التدقيق في المساواة بين الجنسين	متوسّط	المنظّمون	تمّ إطلاق برنامج التدقيق

توحي البيانات عن المعرفة والثقة الماليّتيْن بأنّ توسيع نطاق المنتجات والخدمات المالية منذ 2016 كان من شأنه أن يؤدي إلى استحداث أنواع جديدة من الخبرة تتجاوز العلاقات القائمة مع العائلة والأصدقاء. وثمّة فرصة سانحة أمام واضعي السياسات لاستغلال ذلك لمواصلة توسيع المعرفة والخبرات ذات العلاقة.

التوصية 3 (على الأجل القصير إلى المتوسط): ينبغي أن تطوّر سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال برنامجا يُعنَى بتدريب المرشدين الماليين (الخبراء الذين يقترحون الخدمات المالية ويقدمونها للعملاء بناءً على حالتهم المالية). وفي إطار مخرجات هذا البرنامج، يضمن أفراد المجتمع الحصول على التدريب في مهارات إدارة المال وكذلك على نحو حاسم في كيفية تبادل هذه المعرفة التي يكتسبونها مع الأقارب، والجيران، والأصدقاء. ومع أنّ مستويات الثقة في المؤسسات المالية مرتفعة نسبيا في فلسطين، يضمن هذا البرنامج تبادل المعرفة والمهارات المالية الرئيسية مع الفئات التي يصعب الوصول إليها من السكان بطرق تلائمها (كأن يكون ذلك وفقا للنوع الاجتماعي، والعمر، والقدرة، والتعليم). ويستخدم البرنامج الشبكات الاجتماعية القائمة –التي ما فتأتْ تُعدّ مصدر المعلومات الأكثر موثوقيّة عن التمويل في فلسطين– وكذلك الشبكات التي تستخدم بالفعل الخدمات والمنتجات المالية. ويمكن تقديم هذا البرنامج التدريبيّ على نحو متّصل بشبكة الإنترنت وغير متّصل بها وتعديله خصّيصا للنساء. ويمكن أن يتحقّق ذلك من خلال تقديم رعاية الأطفال ليتسنّى للنساء اللواتي يتولّين مسؤوليات الرعاية حضور التدريب وكذلك من خلال ضمان أن تعكس المواد التدريبية واقع هؤلاء النساء المعيشي. ويمكن تقديم تدريب موجّهي المال أيضا للأطفال الملتحقين بالمدارس. ويستند البرنامج ككلّ على التوعية التثقيفية القائمة التي تضطلع بها سلطة النقد الفلسطينية، وهي التوعية التي يتبيّن بأنها ناجعة في تثقيف الشّباب. ويمكن أن يستند أيضا على العمل الذي تمّ الاضطلاع به لإطلاق "منصّة منشأتي"[15]، ويطوّر منصّة مشابهة متخصّصة عموما في مهارات إدارة المال والمعرفة المالية.

يشكّل الشروع ببرنامج لموجّهي المال جزءا صغيرا من عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على التمويل. ولكن، ينطوي هذا البرنامج على مخاطرة تكمن في تركيزه على إدماج المواطنين في النظام المالي القائم دون إحداث أيّ تحوّل في ذلك النظام. ومن أجل دمقرطة التمويل تماما، يتعيّن أن تحتلّ احتياجات المواطنين جميعا وتطلّعاتهم مكانة محوريّة بالنسبة لطريقة عمل النظام المالي. وتتّخذ نخبة متعلّمة ومستشارون أجانب القرارات بشأن التمويل حاليّا. لذا، يتعيّن تغيير ذلك إذا ما أريدَ تحقيق الشمول المالي الحقيقي.

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
أ1.3 استقدام موجّهي المال وتدريبهم	قصير	المنظّمون	تمّ استقدام الموجّهين
أ2.3 المشاركة في تصميم برامج التوجيه، بما فيها البرامج المعدّة للمدارس	قصير	الموجّهون، المنظّمون	تمّ إطلاق البرنامج
أ3.3 تطوير موارد إلكترونية	متوسط	الموجّهون، المنظّمون	تمّ نشر الموارد الإلكترونية

15 https://monshati.ps/page/about/en

التوصية 4: ينبغي أن تُنشئ سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال شبكة من الباحثين من أفراد المجتمع المشمولين في اللجنة الوطنية للشّمول المالي. ويتميّز الباحثون المجتمعيّون بأنهم أشخاص لديهم عمل آخر (بما فيه العمل المنزلي) أو يدرسون، ويتلقّون الأجر لقاء إجراء أبحاث صغيرة في المجتمعات التي يعيشون فيها. ونظرا لأنّ الباحثين المجتمعيّين مُلحقين بمجتمعاتهم، فإنهم يفهمون المسائل التي تواجهها ويمثّلون صوتا للمجتمع الذي يعيشون فيه. ويمكنهم من خلال تلقّي التدريب الملائم المشاركة في تحديد المسائل ذات العلاقة التي يواجهها مجتمعهم وتقصّي الكيفية التي قد تساعد المنتجات والخدمات المالية بها على التصدّي لمسائل من هذا القبيل. ويمكنهم أن يولّدوا البيانات لتفسير الاختلافات المحلية الملحوظة في هذا التقرير بأكمله. ومن شأن هذا النوع من الأبحاث الذي يقوده المواطنون –عند إنجازه على نحو ملائم– أن يولّد بيانات نوعيّة عالية الجودة تمكّن اتّخاذ القرارات المستنيرة بقدر أكبر على مستوى السياسات. ونظرا للهيمنة الذكوريّة على مواضع اتّخاذ القرار، ينبغي أن يتم استقدام النساء على نحو غير متناسب لتقلّد أدوار الباحثين المواطنين.

ينبغي استحداث منتدىً منتظم للباحثين المواطنين لتمكين تبادل المعرفة بين الباحثين الذين يعملون في أماكن مختلفة. ومن ثمّ ينبغي تعيين ممثّلين عن هذه المجموعة أعضاءً في اللجنة الوطنية للشمول المالي. وينبغي تخصيص وقت في جدول أعمال كل اجتماع للتحديثات التي يعرضها ممثّلو الباحثين المواطنين ضمانا لئلا تكون مشاركتهم في اللجنة رمزيّة. وينبغي أن يصبح تطوير السياسات عملية إنتاج مشترك مع الباحثين المواطنين. وأخيرا، تستطيع المؤسسات المالية –بما فيها المنظّمين– ترويج الباحثات المواطنات لعضويّة مجالس إدارتها. ومن شأن ذلك أن يعالج الافتقار الحالي للتوازن بين الجنسيْن، ويضمن أن تعتمد الباحثات المواطنات منظورا ابتكاريّا حول أنشطتهن التجارية والتنظيمية المستمدّة من المجتمعات التي يسعيْن لخدمتها. وفي حين يتحدّى هذا النموذج علاقات القوة القائمة التي يتم من خلالها استحداث المعرفة والإجراءات المالية، لديه إمكانية كبيرة لتطوير حلول ابتكاريّة للغاية، ولا سيّما عندما تتم المشاركة في تحديد المشاكل ذاتها. وبالرغم من كثرة الأمثلة عن عمليات ناجحة من هذا القبيل في أماكن أخرى من العالم، لدى فلسطين الفرصة لتصبح البلد الأول في جميع أنحاء العالم الذي يستخدم الإنتاج المشترك لمعرفة المواطنين في حوكمة التمويل.

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
أ1.4 إنشاء بنية تحتيّة للإدارة لدى المنظّمين	قصير	المنظّمون	تمّ تدوين عمليّة الإدارة
أ2.4 استقدام الباحثين المجتمعيين وتدريبهم	متوسط	المنظّمون	تمّ إنشاء فريق البحث المجتمعي
أ3.4 تحديد الباحثين المجتمعيين للمسائل وقيامهم بجمع المعرفة	متوسط– طويل	الباحثون المجتمعيّون	تمّ وضع عملية البحث المجتمعي
أ4.4 دمج ممثّلي الباحثين المجتمعيين في اللجان الوطنية للشمول المالي	متوسط	المنظّمون، الباحثون المجتمعيون	تمّ وضع العملية التي تُعنَى بمدخلات البحوث المجتمعية

9-2 مجال التركيز 2: الإصلاحات اللازمة للأطر القانونيّة والتنظيميّة

ثمّة مجال أمام سنّ تشريعات أكثر اتّساما بالمساواة بين الجنسيْن وكذلك أمام تحسين تطبيق التشريعات القائمة والمستقبلية.

التوصية 5 (على الأجل القصير): توكيل مهمة جديدة لمكتب التظلّمات في سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال لسنّ التشريعات المراعية للمساواة بين الجنسين وتطبيقها. ويتولّى هذا المكتب بالفعل المسؤولية عن إنشاء "ثقافة احترام سيادة القانون والهيئات القانونية والتقيّد بالقنوات الرسمية والقانونية". وبالرغم من أن الغرض المتوخّى من إنشاء المكتب هو إدارة الشؤون الداخلية، يمكن توسيع نطاق المسؤولية التي تنطوي عليها هذه المهمة الجديدة لتشمل المنظمات الخارجية التي تخضع لسلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال. ويمكن أن يركّز من يوكل إليه هذه المهمة أيضا على تطوير قدر أكبر من الحقوق وأشكال الحماية القانونية للنساء اللواتي يعملن في القطاع غير الرسمي.

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
ب1.1 منح مهمة جديدة لمكتب التظلّمات	قصير	المنظّمون	تمّ إنشاء المهمة
ب2.1 إعداد مسودة للتشريعات/الأنظمة	قصير – طويل	المنظّمون	تمّ نشر التشريعات/الأنظمة

لا يقتصر الكثير من العقبات والعوائق التي تعترض تحقيق الشمول المالي للنساء على القطاع المالي بعيْنه، إلا أنها تنبثق عن الأعراف الاجتماعية والموقع الضعيف عموما الذي تشغله النساء في المجتمع. لذا، يتعذّر أن يتدخّل المنظّمون الماليون والمنظمات المالية مباشرة في مسائل كالعنف المنزلي.

التوصية 6 (على الأجل المتوسط): إجراء بحث ونشره عن الأبعاد الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي (على سبيل المثال، حول التحكّم بمال النساء ودخلهن، وحرمان النساء من الميراث، والتحكّم بقرار العمل ... إلخ) وتأثيره على الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للنساء (وللفئات المهمّشة). سوف يشمل ذلك إقامة شراكة مع منظمات نسوية قائمة تتصدّى مباشرة للعنف الاقتصادي القائم على النوع الاجتماعي وتعزّز حقوق النساء المالية. وينبغي في هذا المضمار اعتماد سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء العنف المنزلي الذي يرتكبه المهنيّون في القطاع المالي –أيّا كان نوعه– على نطاق الصناعة، بحيث يُصار إلى استكمالها بالتدريب والتغييرات التي يتم إدخالها على ممارسات العمل لتتسنّى إمكانية طرد مرتكبي هذا النوع من العنف.

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
ب2.1 إجراء بحث عن الأبعاد الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ونشره	قصير	المنظّمون، الباحثون المجتمعيون	تمّ نشر البحث
ب2.2 تصميم حملات مناهضة للعنف الاقتصادي القائم على النوع الاجتماعي وإطلاقها	متوسط	المنظمات النسوية، المنظّمون	تمّ إطلاق الحملات

لطالما اتّسمت الكثير من السياسات والمبادرات القائمة التي تكلّلت بالنّجاح بأنها مستندة إلى البيانات. وينبغي أن يواصل المنظّمون مسيرتهم على نفس المنوال بتيسير وصول الجمهور لقدر أكبر من البيانات. ومن شأن ذلك أن يضمن الشفافية والمساءلة حول انعدام المساواة بين الجنسيْن. وسوف تستفيد الشركات التجارية والباحثين أيضا من البيانات المفتوحة.

التوصية 7 (على الأجل القصير): تعزيز جمع المزيد من البيانات المفصَّلة المصنّفة على النوع الاجتماعي على جانب العرض. وفي هذا المضمار، ينبغي توسيع نطاق المجموعة القائمة لمؤشرات النوع الاجتماعي الرئيسية المنشورة والمحدَّثة بانتظام على موقع www.financialinclusion.ps ليشمل معدّلات مشاركة الإناث في القوى العاملة وبيانات عن تحكّم الإناث بالدّخل باعتبارهما يشكّلان عامليْن رئيسييْن يحكمان الشمول المالي القائم على النوع الاجتماعي.

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
ب1.3 نشر مجموعات بيانات من الأبحاث كلها التي تمّ إجراؤها	قصير	المنظّمون	تمّ نشر مجموعات البيانات
ب2.3 تعزيز جمع المزيد من البيانات المفصَّلة والمصنّفة عن النوع الاجتماعي على جانب الطلب التي يمكنها أن تساعد في اتّخاذ القرارات المرتكزة على الأدلّة التي تُعنَى بالسياسات من أجل تعزيز الشمّول المالي للنساء	قصير	المنظّمون	ترحيل البيانات المفصّلة المصنّفة على النوع الاجتماعي

3.9 مجال التركيز 3: المنتجات والخدمات المالية للنساء

يحدّ افتقار النساء للدّخل وبقدر أقل للمعرفة، من وصولهنّ إلى المنتجات والخدمات المالية بدرجة كبيرة. إذ تُظهر البيانات المستمدّة من الدراسة المسحيّة السكانية بأنّ الوصول المادي للمنتجات والخدمات المالية لا

يشكّل سببا لعدم مشاركة النساء في النظام المالي. فمن ناحية المعرفة، تُظهر البيانات أنّ وسائل التواصل الاجتماعي إنما تشكّل السّبيل الأكثر مباشرة للوصول إلى النساء بالرغم من أن احتمالية الوصول إلى النساء الأقل تعليما عبر هذه الوسائل أقل من احتمالية الوصول إليهنّ عبر التلفاز والإذاعة. وعموما، اتّجه الأشخاص الأصغر عمرا لتحقيق درجات أفضل عندما أجابوا عن الأسئلة حول المعرفة المالية، ما يدلّ بأنّ برامج التثقيف القائمة تُعدّ استثمارا جيدا على الأجل الطويل. وينبغي استخدام توليفة من أساليب التثقيف المادية والرقميّة لزيادة تحسين وصول النساء للتمويل.

التوصية 8 (على الأجل المتوسط): ينبغي أن يوسّع مقدّمو المنتجات والخدمات المالية نطاق تقديم مراكز الخدمة المتنقّلة –على غرار مكتبة متنقّلة– للوصول إلى النساء في المناطق الريفيّة أو في المناطق التي ينطوي فيها التواجد الماديّ على مخاطرة عالية بفعل أعمال العنف المكثفة التي يرتكبها الاحتلال. ويمكن أن يتّخذ ذلك شكل مقطورة أو مركبة نقل محوّلة لهذا الغرض من طراز "فورد"، بحيث يستند إلى تجربة بنك فلسطين والبنك الإسلامي العربي في هذا المضمار. ويمكن للمركبة أن تتوجّه إلى أماكن ومواقع مختلفة خلال اليوم. وسوف تستدعي الحاجة الاستعانة بعدد من الوحدات لتغطية المناطق الفرعية المختلفة في فلسطين على نحو منتظم. وتكمن ميزة هذا النّهج في أنه يُشرك قطاعات من المجتمع كالمسنّين الذين يشتركون بدرجة أقلّ في النّهج والأساليب الرقمية. وينبغي أن تعتمد سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال نهجا مشابها للوصول إلى هذه المجتمعات.

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
ج1.1 تصميم مركز خدمة متنقّل وبنية تحتيّة للإدارة	قصير	الشركات، المنظّمون	تمّ إنشاء مراكز خدمة متنقّلة وبنية تحتية للإدارة
ج2.1 تطبيق مركز الخدمة المتنقّل	متوسط	الشركات، المنظّمون	تشغيل مراكز الخدمة المتنقلة

التوصية 9 (على الأجل القصير): ينبغي أن يستخدم مقدّمو المنتجات والخدمات المالية وسائل التواصل الاجتماعي، والتلفاز، والإذاعة بدرجة أكبر للوصول إلى الناس. وينبغي أن يطوّروا محتوى (انظر التوصية اللاحقة) يستهدف النساء على وجه التحديد على نحو يقرّ بفئة النساء ذاتها باعتبار لديها احتياجات وتوجهات مختلفة. ويمكن لهذا المحتوى أن يروّج إعلانات للمنتجات والخدمات التي يقدّمها مقدّمو التمويل التجاري بالفعل للنساء على وجه التحديد. ونظرا لاستخدام نسبة مئوية كبيرة من السّكان لوسائل التواصل الاجتماعي يوميّا ولكون الفجوة بين الجنسيْن في استخدامها صغيرة، فإن هذا الأسلوب هو الأكثر فعالية للوصول إلى النساء. ولكن نظرا لتفضيل هذا الأسلوب للنساء الأكثر تعليما، ينبغي بثّ نسخ مطابقة من هذا المحتوى على التلفاز والإذاعة.

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
ج1.2 تصميم محتوى على وسائل تواصل اجتماعي ونشره	قصير	الشركات، المنظّمون	تم إطلاق حملات على وسائل التواصل الاجتماعي
ج2.2 تصميم محتوى على التلفاز/الإذاعة ونشره	قصير	الشركات، المنظّمون	تم إطلاق حملات على التلفاز/الإذاعة

التوصية 10 (على الأجل القصير إلى المتوسط): تطوير منتجات مجدية من الناحية المالية وأنظمة توصيل تناسب احتياجات النساء ذوات الدّخل المتدني وكذلك احتياجات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء. ويعمل المنظّمون ومقدّمو الخدمات المالية الفلسطينيون صوب تحسين الشمول المالي، ولا سيّما في أوساط الفئات المهمّشة. وفي أعقاب إطلاق إستراتيجيّة الشمول المالي في 2018، طبّق المنظّمون والمصارف وشركات التأمين ومقدّمو الخدمات المالية الآخرون عدّة مبادرات استهدفت النساء المقصيات ماليّا، بما في ذلك تقديم المنتجات والحوافز المصمّمة خصّيصا لاستقطاب النساء وإطلاق حملات لتعريفهن على الخدمات والمنتجات المالية المعروضة. ولكن، تستدعي الحاجة إنجاز المزيد من العمل لتحسين الشمول المالي للنساء.

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
أ1.3 عرض دراسة جدوى تقديم المنتجات والخدمات المالية للنساء ذوات الدخل المتدني على مقدّمي الخدمات المالية من خلال جلسات بحثية وإعلامية	قصير – متوسط	المنظّمون	إجراء بحث حول المنتجات والخدمات المالية التي تناسب احتياجات النساء وكيف يمكن أن تكون مربحة أيضا لمقدّمي الخدمات المالية، ونشر النتائج من خلال جلسات إعلامية
أ2.3 حَمل مقدّمي الخدمات المالية على زيادة النسبة المئوية لمحفظة القروض، ولحسابات التوفير، ولبوالص التأمين، وللخدمات المالية الأخرى المنسوبة للنساء	قصير	المنظّمون	تقليص الفجوة بين الجنسيْن في الشمول المالي وزيادة وصول النساء إلى المنتجات والخدمات المالية الأساسية
أ3.3 تطوير برنامج يُعنَى بِمنَح الابتكار لتحفيز ابتكار منتجات وأنظمة توصيل جديدة تتمتّع بأكبر الإمكانيّات لإحداث تقدّم في الشمول المالي للنساء	متوسط	الحكومة، المنظّمون	إطلاق منح الابتكار
أ4.3 تطوير منتجات تُعنَى بالتوفير والتأمين والمعاش التقاعدي وسوق رأس المال تستهدف النساء وكذلك منتجات مالية تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء	متوسط	الشركات	تطوير منتجات جديدة
أ5.3 تحديد الفرص السانحة لتطوير منتجات مالية في مجال التأمين المتناهي الصغر	متوسط	الشركات	إطلاق منتجات التأمين المتناهي الصّغر

التوصية 11 (على الأجل المتوسط): مواصلة زيادة وصول النساء إلى الخدمات المالية من خلال توسيع نطاق انتشار الخدمات المالية الرقميّة على مستوى المشاريع المتناهية الصغر ومستوى الأسر. ويمكن لتوسيع نطاق تقديم الخدمات المالية الرقميّة أن يساعد على تقليص الإقصاء المالي للنساء بالتغلّب على القيود الجغرافية والديمغرافية والمؤسساتيّة التي تعترض تحقيق الشمول المالي. ويمكن أن يساعد تطوير الحلول الابتكارية التي تناسب احتياجات النساء أيضا على تقليص استبعادهن المالي بتوفير حلول الدّفع والتحصيل والتوفير الرخيصة والميسّرة والآمنة. بيْد أن هذا يقتضي التغلّب على التحدّيات الحالية التنظيميّة، والاجتماعية وتلك التي تعتري البنية التحتيّة.

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
ج1.4 مواصلة تطوير البنية التحتيّة الماليّة، بما فيها الإطار التشغيلي والتنظيمي	متوسّط	الشركات، المنظّمون	التوسّع في تقديم الخدمات المالية الرقميّة
ج2.4 تصميم حلول ابتكاريّة جديدة من شأنها أن تولّد قيمة وتناسب احتياجات النساء	متوسّط	الشركات	التوسّع في نطاق وصول النساء إلى الخدمات المالية الرقميّة واستخدامهنّ لها تقديم حلول جديدة تُعنَى بالخدمات المالية الرقميّة
ج3.4 رفع مستوى الوعي بسلاسل القيمة للمعاملات المالية غير النقديّة وتحفيزها	قصير	الشركات، المنظّمون	التوسّع في المعاملات المالية غير النقديّة
ج4.4 إصدار مبادئ توجيهيّة تُعنَى بالتكنولوجيا المالية مع أخذ ضرورة تحقيق الشّمول المالي للنساء بعين الاعتبار	قصير	المنظّمون	إصدار المبادئ التوجيهيّة
ج 5.4 إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في البيئة التنظيمية	قصير	المنظّمون	تحديث إطار البيئة التنظيميّة لسلطة النقد الفلسطينية

التوصية 12 (على الأجل القصير إلى المتوسّط): ينبغي تطوير مواد ملائمة للأطفال في المرحلة الابتدائية بما يتعلق بالمعرفة المالية الأساسية بواسطة متخصصين تربويين يعملون مع سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال. وينبغي أن يركّز ذلك على الأفكار الأساسية (كأفكار التوفير، والاقتراض، وإعداد الميزانيّة، والتضخّم). ويمكن جمع هذه المعرفة مع دروس حول المساواة بين الجنسيْن. وينبغي تطوير ورش العمل التي تُعقَد في هذا الشأن جنبا إلى جنب مع هذا المحتوى الذي يدرّب معلمّي المدارس الابتدائية على كيفيّة إدماج هذه الأفكار في دروسهم. ويشكّل التعليم على مستوى المرحلة الابتدائية استثمارا طويل الأجل في قاعدة المعارف التي يمتلكها السكان. إذ يُكمل 100% تقريبا من السكان التعليم الابتدائي في فلسطين، ولذا فإن ما تقدّم إنما يشكّل طريقة فعالة للوصول إلى الجميع. وسيكون لتدريب معلّمي المدارس الابتدائية تأثيرات إيجابيّة على النوع الاجتماعي لكثرة عدد النساء اللواتي يعملن في هذه الوظائف. وسوف تناسب المواد

التعليمية أيضا قطاعات السكّان البالغين الأقل تعليما، ولذا فإنه يمكن إعادة تصميمها على شكل حملات على وسائل التواصل الاجتماعي ومحتوى يُبثّ على التلفاز والإذاعة أو لحملات ومحتوى من هذا القبيل (انظر التوصية السابقة).

مجالات العمل	الإطار الزمني	المسؤولية	مؤشرات الأداء المرجعيّة الرئيسية
ج1.5 المشاركة في تصميم المواد التعليمية مع الخبراء	قصير	أخصائيّو التعليم، المنظّمون	تمّ نشر المواد التعليمية
ج2.5 تطوير برنامج تدريبيّ لنشر المواد التعليمية في المدارس وتطبيقه	قصير– متوسط	أخصائيّو التعليم، المنظّمون	تمّ تدريب المعلّمين
ج3.5 تطوير مواد تعليميّة للنشر على نطاق أوسع كأن يتم ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي	قصير	أخصائيّو التعليم، المنظّمون	تمّ إطلاق حملة على وسائل التواصل الاجتماعي
ج4.5 تطوير برامج تُعنَى بالقدرات والمهارات ترتبط بالمعاملات المالية الفعليّة والآنيّة (بحيث يتم التركيز على المنتجات المقدّمة للنساء)	قصير– متوسط	مقدّمو الخدمات المالية	تم تدريب العملاء
ج5.5 إطلاق برنامج الإلمام بالشؤون المالية والرقميّة الملائم لاحتياجات النساء	متوسط	الأنظمة ومقدّمو الخدمات المالية	تمّ إطلاق البرامج

المراجع

العنتري، د. س، وعزت، م. (2020). الشمول المالي وزيادة فرص العمل اللائق للنساء (ولا سيما في الريف المصري). مؤسسة المرأة الجديدة

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). المرأة والرجل في فلسطين– قضايا وإحصاءات 2021. رام الله– فلسطين.

Al-Antari, S., & Ezzat, M. (2020). Financial inclusion and increasing decent jobs for women, especially in rural Egypt. New Woman Foundation.

Allen, F., Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Peria, M. S. M. (2016). The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts. Journal of Financial Intermediation, 27, 1-30. https://doi.org/10.1016/j.jfi.2015.12.003

Ansar, S., Klapper, L., Singer, D., & Demirgüç-Kunt, A. (2021). The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19. World Bank Publications.

Arnold, J., & Gammage, S. (2019). Gender and financial inclusion: the critical role for holistic programming. Development in Practice, 29(8), 965-973. https://doi.org/10.1080/09614524.2019.1651251

Arnold & Gammage, 2019. Announcing the Adoption of Gender Policy At the Microfinance Union (Sharaka) and Five Microfinance Institutions

Bernards, N. (2022). Colonial Financial Infrastructures and Kenya's Uneven Fintech Boom. Antipode, 54(4), 708-728. https://doi.org/10.1111/anti.12810

Bernards N. 2022. A critical history of poverty finance: colonial roots and neoliberal failures. London: Pluto Press.

Boeri, N. (2018). Challenging the Gendered Entrepreneurial Subject: Gender, Development, and the Informal Economy in India. Gender & Society, 32(2), 157-179. https://doi.org/10.1177/0891243217750119

Demirgüç-Kunt, A., & Singer, D. (n.d.). Financial Inclusion and Inclusive Growth: A Review of Recent Empirical Evidence. World Bank Policy Research Working Paper, (8040).

Haber, S., & Reichel, A. (2007). The cumulative nature of the entrepreneurial process: The contribution of human capital, planning and environment resources to small venture performance. Journal of business venturing, 22(1), 119-145. https://doi.org/10.1016/j.jbusvent.2005.09.005

Harker, C. (2020). Spacing Debt: Obligations, Violence and Endurance in Ramallah, Palestine. Durham, N.C.: Duke University Press.

Harker C., Sayyad D. & Shebeitah R. 2019. The gender of debt and space: Notes from Ramallah-Al Bireh, Palestine. Geoforum 98: 277-285.

Hoa, N. T. (2019). How large is Vietnam's informal economy? Economic Affairs, 38(1), 81-100. https://doi.org/10.1111/ecaf.12328

Holloway, K., Niazi, Z., & Rouse, R. (2017). Women's economic empowerment through financial inclusion: A review of existing evidence and remaining knowledge gaps. Innovations for poverty action.

https://www.pma.ps/en/Media/Press-Releases/announcing-the-adoption-of-gender-policy-at-the-microfinance-union-sharaka-and-five-microfinance-institutions

James D. 2017. Deductions and counter-deductions in South Africa. HAU: Journal of Ethnographic Theory 7, 3: 281-304.

Kempson E. & Collard S. 2012. Developing A Vision For Financial Inclusion. Dorking: Friends Provident Foundation.

Kirwan S. 2021. Financial Inclusion. Newcastle: Agenda Publishing.

Kolling M. 2020. Debt and Dirty Names: Tracing Cashlessness and Urban Marginality in Brazil. In A. Sen, J. Lindquist & M. Kolling (Eds.) Who's Cashing In? Contemporary Perspectives on New Monies and Global Cashlessness. New York: Berghahn Books. pp.19-31.

Leyshon, A., & Thrift, N. T. (1995). Geographies of Financial Exclusion: Financial Abandonment in Britain and the United States. The Royal Geographical Society (with the Institute of British Geographers), 20(3), 312-241. https://doi.org/10.2307/622654

Leyshon A. & Thrift N. 1995. Geographies of Financial Exclusion: Financial Abandonment in Britain and the United States Transactions of the Institute of British Geographers 20, 3: 312-41.

Mader P. 2018. Contesting Financial Inclusion. Development and Change 49, 2: 461–483.

Moore H., Davies M., Mintchev N. & Woodcraft S. (Eds.) Forthcoming. Rethinking Global Prosperity: An Anthology. London: UCL Press.

Moore H. & Woodcraft S. 2019. Understanding prosperity in east London: Local meanings and 'sticky' measures of the good life. City and Society 31, 2: 275-98.

Ndoya, H. H., & Tsala, C. O. (2021). What drive gender gap in financial inclusion? Evidence from Cameroon. African Development Review, 33(4), 674-687. https://doi.org/10.1111/1467-8268.12608

Omar, M. A., & Inaba, K. (2020). Does financial inclusion reduce poverty and income inequality in developing countries? A panel data analysis. Journal of economic structures, 9(1), 1-25. https://doi.org/10.1186/s40008-020-00214-4

Oxfam MedUP! MENA Region Social Entrepreneurship Ecosystems: Challenges and Opportunities. MedUP! (2020).

PCBS. 2022a. H.E. Dr. Awad, Highlights the Reality of the Palestinian Women on the Eve of International Women's Day, 08/03/2022 under the title "Gender equality today for a sustainable tomorrow." https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4187

PCBS 2022b. Population data - Time Series / Selected Indicators. https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=en&table_id=1353

Prina, S. (2015). Banking the poor via savings accounts: Evidence from a field experiment. Journal of Development Economics, 115, 16-31. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2015.01.004

Roald, A. S. (2013). “Benevolent Patriarchy”: Palestinian Women between “Ideal” and “Reality”. Islam and Christian-Muslim Relations, 24(3), 333-347.
Roy, P., & Patro, B. (2022). Financial Inclusion of Women and Gender Gap in Access to Finance: A Systematic Literature Review. Journal indexing and metrics, 26(3), 282-299. https://doi.org/10.1177/09722629221104205
Sarma M. & Pais J. 2011. Financial Inclusion and Development. Journal of International Development 23, 5: 613–28.
Shenaz Hossein C. 2016. Politicized Microfinance: Money, Power, and Violence in the Black Americas. Toronto: University of Toronto Press.
Shihadeh, 2022
Shihadeh, F. H. (2018). How individual’s characteristics influence financial inclusion: evidence from MENAP. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 11(4).
Shihadeh, F. H. (2022). Individual's Behavior and Access to Finance: Evidence from Palestine. The Singapore Economic Review, 67(1), 113-133. https://doi.org/10.1142/S0217590819420025
Sholevar, M. (2020). Women are invisible?! A literature survey on gender gap and financial training. Citizenship, Social and Economics Education, 19(2), 78-99. https://doi.org/10.1177/2047173420922501
Swamy, V. (2014). Financial Inclusion, Gender Dimension, and Economic Impact on Poor Households. World Development, 56. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2013.10.019